

بسم الله الرحمن الرحيم



سلطنة عمان
الجريدة الرسمية
تصدرها
وزارة الشؤون القانونية

السنة التاسعة والأربعون

العدد (١٣٣٣)

الموافق ١٥ مارس ٢٠٢٠م

الأحد ٢٠ رجب ١٤٤١هـ

رقم الصفحة	المحتويات
	مراسيم سلطانية
٧	مرسوم سلطاني رقم ١٤/٢٠٢٠ بتعيين نائب لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع .
	مرسوم سلطاني رقم ١٥/٢٠٢٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٦٢/٢٠١٣ بإنشاء المتحف الوطني والنظام المرفق به .
٨	مرسوم سلطاني رقم ١٦/٢٠٢٠ بتعيين أمين عام للمتحف الوطني .
١٠	مرسوم سلطاني رقم ١٧/٢٠٢٠ بإجراء تنقلات وتعيينات في السلك الدبلوماسي .
١١	مرسوم سلطاني رقم ١٨/٢٠٢٠ بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند .
١٤	مرسوم سلطاني رقم ١٩/٢٠٢٠ بالتصديق على بروتوكول بتعديل بعض أحكام اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة قطر .
٤٢	مرسوم سلطاني رقم ٢٠/٢٠٢٠ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية فيينا بشأن حركة المرور على الطرق لعام ١٩٦٨م .
٤٦	

رقم الصفحة

- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٠/٢١ بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية التشيكية . ١٢٢
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٠/٢٢ بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى المجلس الدولي للتمور . ١٦٥
- مرسوم سلطاني رقم ٢٠٢٠/٢٣ بالتصديق على بروتوكولي مونتريال الخاصين بتعديل المادتين رقمي (٥٠-أ) و(٥٦) من معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو ١٩٤٤م . ١٨٠

قرارات وزارية

ديوان البلاط السلطاني

- قرار ديواني رقم ٢٠٢٠/٦ صادر في ٢٠٢٠/٣/٥ باستبدال عضو المجلس البلدي لمحافظة مسقط . ١٨٧
- قرار ديواني رقم ٢٠٢٠/٧ صادر في ٢٠٢٠/٣/٥ باستبدال عضو المجلس البلدي لمحافظة مسقط . ١٨٨
- قرار ديواني رقم ٢٠٢٠/٨ صادر في ٢٠٢٠/٣/٥ بتحديد ثمن بيع كتاب " تاريخ عمان عبر الزمان " . ١٨٩

وزارة البيئة والشؤون المناخية

- قرار وزاري رقم ٢٠٢٠/٢٣ صادر في ٢٠٢٠/٣/٩ بشأن حظر استخدام أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستهلاك . ١٩٠

وزارة النقل

- قرار وزاري رقم ٢٠٢٠/٣١ صادر في ٢٠٢٠/٣/١١ بإصدار اللائحة التنظيمية لتزويد السفن بالوقود في الموانئ العمانية . ١٩١

إعلانات رسمية

وزارة القوى العاملة

١٩٩ إعلان بشأن طلب تسجيل نقابة عمالية .

وزارة التجارة والصناعة

٢٠٠ الإعلانات الخاصة بالنشر عن طلبات تسجيل العلامات التجارية .

٣٠٤ إعلان بشأن العلامات التي تم التأشير في السجلات بانتقال ملكيتها .

البنك المركزي العماني

٣٠٥ إعلان بشأن القيمة الإجمالية للنقد المتداول في السلطنة إلى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠ م .

إعلانات تجارية

٣٠٦ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الإنجاز للتوريدات والاستثمار ش.م.م .

٣٠٦ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة هندسة الخليج للنقلات والمقاولات ش.م.م .

٣٠٧ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة القصى الذهبية للاستثمار ش.م.م .

٣٠٧ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة النمو للتجارة - تضامنية .

٣٠٨ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الوطنية لخدمات المياه والاستثمار ش.م.م .

٣٠٨ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة حضانة الفراشة ش.م.م .

٣٠٩ إعلان عن بدء أعمال التصفية لمؤسسة ركائز النهضة للتجارة والمقاولات ش.م.م .

٣٠٩ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الدانة للمشاريع المتطورة - تضامنية .

إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة سعود ومحمد أبناء عبدالله الهنائي للتجارة -

٣١٠ تضامنية .

٣١٠ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة قرن الزمل للتجارة والخدمات - تضامنية .

٣١١ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة مابص للتجارة والخدمات ش.م.م .

٣١١ إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الحديثة للمواد الغذائية والخدمات ش.م.م .

رقم الصفحة

- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة الأساليب الحديثة للخدمات الشاملة ش.م.م. ٣١٢
- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة المهارات لإدارة المشاريع النفطية ش.م.م. ٣١٢
- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة مشاريع الإبريز الحديثة ش.م.م. ٣١٣
- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة مجمع الإبريز الطبي التخصصي ش.م.م. ٣١٣
- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة جسر الفولاذ للتجارة والمقاولات ش.م.م. ٣١٤
- إعلان عن بدء أعمال التصفية لشركة عنوان الخير الشاملة للتجارة. ٣١٤
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة ماجد عبدالرحيم جعفر وشريكه ش.م.م. ٣١٥
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة المؤسسة الوطنية للمقاولات والبناء ش.م.م. ٣١٥
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة مسقط لصناعة الأكياس ش.م.م. ٣١٥
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة الحديثة للتجارة والنقل ش.م.م. ٣١٥
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة بدر بن عثمان وإخوانه ش.م.م. ٣١٦
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة تيسير وخير أبناء توفيق بن العبد الهنائي -
تضامنية. ٣١٦
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة روح الاتحاد الشاملة ش.م.م. ٣١٦
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة مركز خدمات رجال الأعمال ش.م.م. ٣١٦
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة نمر العربية للتجارة والمقاولات - تضامنية. ٣١٧
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة محمد بن علي الكشري وشريكه للمقاولات -
تضامنية. ٣١٧
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة البريق اللامع الذهبي للتجارة ش.م.م. ٣١٧
- إعلان عن انتهاء أعمال التصفية لشركة البريق اللامع الذهبي المتحدة للتجارة ش.م.م. ٣١٧

مراسيم سلطانية

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٤

بتعيين نائب لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٨/٣٤ بتحديد اختصاصات وزارة الدفاع واعتماد هيكلها التنظيمي ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/٣١ بإعادة تشكيل مجلس الوزراء ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعين سمو السيد شهاب بن طارق بن تيمور آل سعيد نائبا لرئيس الوزراء لشؤون الدفاع .

المادة الثانية

تكون لنائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع - فيما يتعلق بوزارة الدفاع - اختصاصات
وصلاحيات رئيس الوحدة المنصوص عليها في القوانين والنظم والمراسيم السلطانية .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٥

بتعديل بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢
بإنشاء المتحف الوطني والنظام المرفق به

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢ بإنشاء المتحف الوطني وإصدار نظامه ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

تجرى التعديلات المرفقة على المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢ المشار إليه ، والنظام المرفق به .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف التعديلات المرفقة ، أو يتعارض مع أحكامها .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

تعديلات على بعض أحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢

بإنشاء المتحف الوطني والنظام المرفق به

المادة (١)

يستبدل بعبارة " وزارة التراث والثقافة " الواردة في نص المادة الأولى من المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢ المشار إليه عبارة " وزير التراث والثقافة " .

المادة (٢)

يستبدل بنصي المادتين رقمي (٧) و (١٠) من نظام المتحف الوطني المرفق بالمرسوم السلطاني المشار إليه ، النصان الآتيان :

المادة (٧)

" يجتمع المجلس بدعوة من الرئيس أو نائبه مرة واحدة في السنة ، ولا يكون اجتماعه صحيحا إلا بحضور أغلبية أعضائه على الأقل ، على أن يكون من بينهم الرئيس ، أو نائبه ، ويجوز دعوة المجلس للانعقاد كلما اقتضت الحاجة ذلك ، على أن توجه الدعوة للاجتماع قبل انعقاده بأسبوع على الأقل " .

المادة (١٠)

" يكون للمتحف أمين عام يصدر بتعيينه وتحديد مخصصاته مرسوم سلطاني " .
كما يستبدل بعبارة " المدير العام " أينما وردت في هذا النظام عبارة " الأمين العام " .

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٦

بتعيين أمين عام للمتحف الوطني

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/١٢٠ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٢ بإنشاء المتحف الوطني وإصدار نظامه ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

يعين جمال بن حسن الموسوي أمينا عاما للمتحف الوطني بالدرجة الخاصة .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٧

بإجراء تنقلات وتعيينات في السلك الدبلوماسي

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١،
وعلى قانون تنظيم وزارة الخارجية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٨/٣٢،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

ينقل السفراء الآتية أسماؤهم إلى ديوان عام وزارة الخارجية :

- ١ - الدكتور الشيخ عبدالله بن صالح بن هلال السعدي سفيرنا لدى جمهورية الصين الشعبية .
- ٢ - محمد بن سالم بن حمود الحارثي سفيرنا لدى جمهورية كوريا .
- ٣ - الدكتور الشيخ سليمان بن سعود بن علي الجابري سفيرنا لدى جمهورية السودان .
- ٤ - الدكتور خالد بن سعيد بن سالم الجراذي سفيرنا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٥ - سعود بن علي بن محمد الرقيشي سفيرنا لدى الجمهورية التونسية .
- ٦ - سعود بن أحمد بن خالد البرواني سفيرنا لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية .
- ٧ - الدكتور عدنان بن أحمد بن عبدالله الأنصاري سفيرنا لدى دولة الكويت .

المادة الثانية

ينقل كل من :

- ١ - عبدالله بن ناصر بن مسلم الرحبي مندوب السلطنة الدائم في جنيف ويعين سفيرنا لنا فوق العادة ومفوضا لدى دولة الإمارات العربية المتحدة .
- ٢ - الدكتور سعيد بن محمد بن علي البرعمي سفيرنا لدى جمهورية كازاخستان ويعين سفيرنا لنا فوق العادة ومفوضا لدى المملكة المغربية .

المادة الثالثة

يعين كل من :

- ١ - يحيى بن موسى بن عيسى البكري سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى الجمهورية التونسية .
- ٢ - ناصر بن محمد بن خليفة البوسعيدي سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية الصين الشعبية .
- ٣ - إبراهيم بن أحمد بن محمد المعيني سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية .
- ٤ - السيد تركي بن محمود بن علي البوسعيدي سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى الجمهورية العربية السورية .
- ٥ - حامد بن أحمد بن عقيل عيروس الشيخ أبوبكر سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية العراق .
- ٦ - عيسى بن عبدالله بن جابر العلوي سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى مملكة تايلند .

المادة الرابعة

يمنح كل من :

- ١ - الوزير المفوض إدريس بن عبدالرحمن بن عيسى الخنجري لقب سفير ويعين مندوبا دائما لنا لدى هيئة الأمم المتحدة في جنيف .
- ٢ - الوزير المفوض صالح بن محمد بن أحمد الصقري لقب سفير ويعين سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية فيتنام الاشتراكية .
- ٣ - الوزير المفوض الدكتور الشيخ عبدالله بن سالم بن حمد الحارثي لقب سفير ويعين سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى مملكة هولندا .
- ٤ - الوزير المفوض الدكتور صالح بن عامر بن حارث الخروصي لقب سفير ويعين سفيرا لنا فوق العادة ومفوضا لدى دولة الكويت .

٥ - الوزير المفوض علي بن سليمان بن سعيد الدرمني لقب سفير ويعين سفيرا لنا
فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية السودان .

٦ - الوزير المفوض الشيخ زكريا بن حمد بن هلال السعدي لقب سفير ويعين سفيرا
لنا فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية كوريا .

٧ - المستشار محمد بن عبدالله بن صالح البحراني لقب سفير ويعين سفيرا لنا
فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية كازاخستان .

٨ - المستشار يوسف بن سعيد بن محمد العامري لقب سفير ويعين سفيرا لنا
فوق العادة ومفوضا لدى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

المادة الخامسة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٨

بالتصديق على اتفاقية التعاون القانوني والقضائي

في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى اتفاقية التعاون القانوني والقضائي في المسائل المدنية والتجارية بين حكومة
سلطنة عمان ، وحكومة جمهورية الهند ، الموقعة في مسقط بتاريخ ١١ من فبراير ٢٠١٨ م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها ، وفقا للصيغة المرفقة .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

اتفاقية

التعاون القانوني والقضائي

في المسائل المدنية والتجارية

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند

إن حكومة سلطنة عمان وحكومة جمهورية الهند، ويشار إليهما فيما بعد بالدولتين، إدراكا لعلاقات الصداقة القائمة بين البلدين، ورغبة منهما في تطوير فاعلية البلدين في التعاون في مجال المسائل المدنية والتجارية، قد اتفقتا على ما يلي :

مجال التطبيق

المادة (١)

- ١ - تقدم كل من الدولتين بموجب هذه الاتفاقية إلى الدولة الأخرى أقصى قدر من المساعدة القانونية والقضائية المتبادلة في المسائل المدنية والتجارية وفقا لقوانينها .
- ٢ - تشمل المساعدة القانونية والقضائية وفقا لأحكام هذه الاتفاقية المجالات الآتية :
 - أ - إعلان الأوامر القضائية والتكليف بالحضور والمستندات والإجراءات القانونية والقضائية الأخرى .
 - ب - الحصول على الأدلة عن طريق تقديم طلب .
 - ج - تنفيذ الأحكام، والتسويات، وقرارات التحكيم .
- ٣ - لا تخل هذه الاتفاقية بحقوق والتزامات أي من الدولتين الناشئة عن اتفاقيات أو معاهدات أو ترتيبات أخرى .
- ٤ - تسري هذه الاتفاقية على أي طلب للمساعدة القانونية المتبادلة متعلق بمسألة مدنية أو تجارية سواء كان مقدما قبل أو بعد سريانها .

السلطات المركزية المعنية بتوثيق المستندات

المادة (٢)

- ١ - تتم إجراءات طلب المساعدة من خلال السلطات المركزية بالدولتين .
- ٢ - في سلطنة عمان السلطة المركزية هي وزارة العدل وفي جمهورية الهند السلطة المركزية هي وزارة القانون والعدل .

٣ - جميع المستندات المتعلقة بالمساعدة يجب أن تكون موقعة رسمياً ومختومة بخاتم المحكمة وموثقة من السلطة المركزية في الدولة الطالبة ، ما لم ينص على خلاف ذلك .

٤ - تقدم جميع الطلبات والمستندات الداعمة لها من نسختين مصحوبة بترجمة إلى إحدى اللغات الرسمية للدولة المطلوب إليها .

إعلان الأوامر القضائية والتكليف

بالحضور والمستندات القانونية والقضائية

المادة (٣)

١ - تعلن أوامر التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى في الدولتين عن طريق المحكمة التي يقيم الشخص المعني في نطاق اختصاصها .

٢ - يتم إعلان أمر التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى وفقاً للإجراءات القانونية المتبعة في الدولة المطلوب إليها ، أو وفقاً لإجراء معين ترغب الدولة الطالبة فيه ما لم يكن متعارضاً مع قوانين الدولة المطلوب إليها .

٣ - تعتبر إعلانات أوامر التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى الصادرة وفقاً لهذه الاتفاقية كما لو كانت صادرة في الدولة الطالبة .

٤ - لا تحول الأحكام الواردة بالبند (١) من هذه المادة دون حق أي من الدولتين في أن تقوم بواسطة ممثليها الدبلوماسيين أو القنصليين بإعلان أوامر التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى إلى مواطنيها المقيمين لدى الدولة الأخرى ، دون إكراه ولا يترتب على الدولة الجاري الإعلان بها في هذه الحالة أي مسؤولية .

٥ - مع مراعاة أحكام البند (٢) من هذه المادة ، يجوز إعلان أوامر التكليف بالحضور والمستندات القضائية الأخرى مباشرة عن طريق البريد أو تسليمها إلى المعلن إليه الذي يوافق عليها طواعية ودون ممارسة أي إكراه .

٦ - أي خلاف حول ما إذا كان الشخص المعلن إليه من مواطني الدولة التي يتم الإعلان فيها ، يتم الفصل فيه وفقاً لقانون تلك الدولة .

بيانات ومرفقات طلب إعلان المستندات

المادة (٤)

يجب أن يشتمل طلب إعلان أمر التكاليف بالحضور والمستندات القضائية على جميع البيانات المتعلقة بالمعلن إليه خاصة اسمه ، ولقبه ، وإن أمكن محل إقامته ومحل عمله مع قائمة بالمستندات والأوراق المطلوب إعلانه بها ، كما يجب الإشارة إلى أي طريقة خاصة للإعلان . أما فيما يتعلق بالأشخاص الاعتباريين فيكتفى بأسمائهم وعناوينهم ، كما تقدم أسماء وألقاب الممثلين القانونيين للأشخاص المعنيين في حال وجودهم .

رفض تنفيذ طلب إعلان المستندات

المادة (٥)

- ١ - لا يجوز رفض تنفيذ طلب إعلان أوامر التكاليف بالحضور والمستندات القضائية إذا كان يتفق وأحكام هذه الاتفاقية ، إلا إذا رأت الدولة المطلوب إليها أن هذا التنفيذ يتعارض مع سيادتها أو أمنها أو سياستها العامة .
- ٢ - لا يجوز رفض طلب الإعلان على أساس أنه لا يتضمن الأسس القانونية الكافية لتدعيم وقائع الدعوى .
- ٣ - في حالة عدم تنفيذ الإعلان ، يجب على الدولة المطلوب إليها إخطار الدولة الطالبة بالأسباب .

طرق الإعلان

المادة (٦)

- ١ - تقوم الجهة المختصة بالدولة المطلوب إليها إعلان المستندات والأوراق المشار إليها وفقا للقوانين والأحكام المطبقة في هذا الصدد ، وذلك دون تحصيل أي رسوم أو مصاريف مقابل ذلك .
- ٢ - يجوز تنفيذ الإعلان وفقا لطريقة خاصة تحددها الدولة الطالبة بشرط ألا يتعارض مع قوانين الدولة المطلوب إليها ، وفي هذه الحالة تتحمل الدولة الطالبة تكاليف الإعلان .

سلطة الجهة المختصة وإثبات الإعلان

المادة (٧)

- ١ - تقتصر مسؤولية الجهة المختصة في الدولة المطلوب إليها على تسليم المستندات والأوراق القضائية للمعلن إليه .
- ٢ - يثبت التسليم بموجب توقيع المعلن إليه على صورة من المستند أو الورقة القضائية ، أو بموجب شهادة صادرة من الجهة المختصة مبينا بها اسم الشخص المعلن إليه ، وتاريخ التسليم والطريقة التي تم بها ، وفي حالة تعذر تنفيذ الإعلان تبين الأسباب التي حالت دون ذلك .
- ٣ - ترسل صورة من المستند أو الورقة القضائية الموقعة من المعلن إليه ، أو الشهادة التي تثبت حصول التسليم إلى الجهة الطالبة عن طريق السلطة المركزية .

الحصول على الأدلة

المادة (٨)

- ١ - يجوز للسلطات القضائية في أي من الدولتين ، وفقا للأحكام المنصوص عليها في قوانينها ، أن تطلب الحصول على أدلة في المسائل المدنية أو التجارية عن طريق التقدم برسالة طلب إلى السلطات القضائية المختصة لدى الدولة الأخرى .
- ٢ - لأغراض هذه الاتفاقية ، يدخل في الحصول على الأدلة ما يأتي :
 - أ - الحصول على الإفادات بحلف اليمين أو بغير ذلك من طرق الشهادة .
 - ب - تحليف الشاهد اليمين بالنسبة لأي مرافعات .
 - ج - إبراز وفحص والتعرف على المستندات والسجلات اللازمة للأدلة المطلوبة والمقدمة من الشخص الذي أخذت إفادته وفقا للبندين (أ) و(ب) السابقين أعلاه .
- ٣ - يجب أن يحدد في رسالة الطلب ما يأتي :
 - أ - السلطة القضائية أو السلطة المختصة الأخرى الطالبة للدليل .

- ب - طبيعة الدعوى المطلوب من أجلها الدليل ، وجميع المعلومات الضرورية المتعلقة بذلك .
- ج - أسماء وعناوين أطراف الدعوى .
- د - الأدلة المطلوب الحصول عليها .
- هـ - أسماء وعناوين الأشخاص المطلوب سماعهم .
- ٤ - عند الاقتضاء ، يجب أن يرفق بالطلب قائمة بالأسئلة المطلوب توجيهها للشهود أو غيرهم من الأشخاص المعنيين ، أو بيان بالموضوع المطلوب أخذ الإفادة عنه والمستندات المتعلقة بذلك .
- ٥ - يجب أن يبين في الطلب ما إذا كان الدليل يتطلب حلف اليمين أو الشهادة بدون قسم .

تنفيذ رسالة الطلب

المادة (٩)

- ١ - تقوم السلطات المختصة في الدولة المطلوب إليها بتنفيذ طلب الدليل وفقا للأحكام المنصوص عليها في قوانينها وتقوم بتحصيل الدليل المطلوب باستخدام الوسائل والإجراءات المسموح بها في هذه القوانين بما في ذلك الوسائل الجبرية الملائمة .
- ٢ - يجب أن تتبع الدولة المطلوب إليها أي طرق أو إجراء محدد صراحة في الطلب ، إلى الحد الذي لا يتعارض مع قوانينها وما جرى عليه العمل .
- ٣ - يجب تنفيذ الطلب بأسرع ما يمكن .
- ٤ - يجب إخطار الدولة الطالبة ، إذا رغبت في ذلك ، بوقت ومكان الإجراء حتى يتسنى للأطراف المعنية وممثليها - إن وجدوا - الحضور ، كما يجب إخطار الأطراف المعنية بالإجراء أو ممثليهم مباشرة بهذه المعلومات بناء على طلب من الدولة الطالبة .
- ٥ - في حالة تنفيذ الطلب يجب إرسال المستندات الضرورية التي تثبت حصول التنفيذ إلى الدولة الطالبة .
- ٦ - في حالة عدم تنفيذ الطلب كلياً أو جزئياً يجب إخطار الدولة الطالبة في الحال مع بيان الأسباب الداعية إلى ذلك .

المادة (١٠)

- ١ - يجوز رفض تنفيذ رسالة الطلب فقط في الحالتين الآتيتين :
- أ - إذا لم يكن الطلب داخلا في مجال الأعمال القضائية .
- ب - إذا كان في تنفيذ الطلب من وجهة نظر الدولة المطلوب إليها مساس بسيادتها أو أمنها أو سياستها العامة .
- ٢ - دون الإخلال بحكم الفقرة (١) من هذه المادة ، لا يجوز رفض تنفيذ رسالة الطلب فقط بحجة أن القوانين الداخلية للدولة المطلوب إليها تعطيها حصريا النظر في موضوع الدعوى أو أن قوانينها الداخلية لا تسمح برفع دعوى بشأن ذلك الموضوع .

المادة (١١)

- لا يترتب على تنفيذ الطلب أو الحصول على الدليل بواسطة الدولة المطلوب إليها أي تعويضات عن رسوم أو مصاريف أو تكاليف تحت أي وصف في حق الدولة الطالبة .
- ومع ذلك ، فإن للدولة المطلوب إليها الحق في طلب استرداد :
- أ - أي مصاريف أو نفقات للشهود أو الخبراء أو المترجمين .
- ب - أي نفقات أو مصاريف ترتبت على اتباع إجراء خاص بالطلب .

أخذ الأدلة عن طريق الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين

المادة (١٢)

- يجوز للممثلين الدبلوماسيين أو القنصليين في أي من الدولتين الحصول على الأدلة من مواطني الدولة التي يمثلونها داخل إقليم الدولة الأخرى بغير إكراه ، للمساعدة في استكمال إجراءات قضائية منظورة أمام محاكم الدولة التي يمثلونها .

تنفيذ الأحكام وقرارات التحكيم

المادة (١٣)

- ١ - تلتزم كل من الدولتين ، وفقا لقوانينها ، بالاعتراف و/أو بتنفيذ الأحكام الصادرة من محاكم الدولة الأخرى في المسائل المدنية والتجارية بما في ذلك الأحكام الصادرة من المحاكم الجزائية (الجنائية) في مسائل مدنية .

- ٢- يقصد بمصطلح "الحكم" كما هو مستخدم في هذه الاتفاقية ، أي قرار يصدر تحت أي شكل في دعوى قضائية عن محكمة مختصة في أي من الدولتين .
- ٣- لا تسري أحكام هذه الاتفاقية على الإجراءات الوقتية أو التحفظية باستثناء تلك المتعلقة بالنفقات .

المحكمة المختصة

المادة (١٤)

في النزاعات المتضمنة النظر في صفة شخص ما أو أهليته ينعقد الاختصاص بالنظر في تلك المسائل لمحاكم الدولة التي يحمل ذلك الشخص جنسيتها وقت رفع الدعوى .

المادة (١٥)

تختص محاكم الدولة التي تقع فيها الأموال غير المنقولة بالتقرير في الحقوق المتصلة بتلك الأموال .

اختصاص المحاكم

المادة (١٦)

فيما عدا المسائل المتعلقة بصفة شخص ما أو أهليته أو بالأموال غير المنقولة ، ينعقد الاختصاص لمحاكم إحدى الدولتين في الحالات الآتية :

أ - إذا كان للمدعى عليه محل إقامة أو مقر داخل إقليم تلك الدولة وقت رفع الدعوى .

ب - إذا كان للمدعى عليه وقت رفع الدعوى مركز أو فرع ذو نشاط تجاري أو صناعي في إقليم تلك الدولة ، وكانت الدعوى متعلقة بذلك النشاط .

ج - إذا كانت الالتزامات التعاقدية محل النزاع ، وفقا لاتفاق صريح أو ضمني بين المدعي والمدعى عليه ، نفذت أو يجب تنفيذها في إقليم تلك الدولة .

د - في حالة المسؤولية عن التزامات غير تعاقدية ، إذا كان الفعل قد وقع في إقليم تلك الدولة .

هـ - إذا قبل المدعى عليه صراحة أو ضمناً باختصاص تلك الدولة وكان قانونها يسمح بمثل ذلك القبول .

و- في حالة التقدم بطلب لاتخاذ إجراءات وقتية إذا كانت محاكم الدولة مختصة بنظر النزاع الأصلي وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

المادة (١٧)

بموجب أحكام هذه الاتفاقية ، تقوم محاكم الدولة التي يطلب إليها إقرار الأحكام أو تنفيذها ، عند فحص الأسس التي بنت عليها محاكم الدولة الأخرى اختصاصها ، بالالتزام بالوقائع المبينة في الحكم والتي انبنى عليها الاختصاص ، ما لم يكن الحكم المشار إليه قد صدر غيابياً .

حالات رفض الاعتراف بالحكم

المادة (١٨)

يرفض الاعتراف بالحكم أو تنفيذه في الحالات الآتية :

أ - إذا كان الحكم مخالفاً لأحكام النظام الأساسي للدولة أو الدستور أو لمبادئ النظام العام أو الآداب في الدولة المطلوب منها الاعتراف .

ب - إذا كانت المحكمة التي أصدرت الحكم غير مختصة بنظر الدعوى وفقاً لأحكام المادة (١٧) من هذه الاتفاقية .

ج - إذا خولفت قواعد قانون الدولة المطلوب منها الاعتراف والخاصة بالتمثيل القانوني للأشخاص عديمي الأهلية أو ناقصيها .

د - إذا أصدر غيابياً ولم يستدع الطرف المعني بطريقة ملائمة تمكنه من الدفاع عن نفسه .

هـ - إذا كان أطراف وموضوع النزاع الصادر في شأنه الحكم المطلوب الاعتراف به محلاً لنزاع صدر فيه حكم نهائي من قبل محاكم الدولة المطلوب إليها أو من قبل محاكم دولة أخرى متى كان معترفاً به في الدولة المطلوب منها الاعتراف .

و- إذا كان النزاع الصادر في شأن الحكم المطلوب الاعتراف به منظورا أمام إحدى محاكم الدولة المطلوب إليها بين الخصوم أنفسهم ، ويتعلق بذات الحق محلا وسببا وكانت الدعوى قد رفعت إلى محاكم هذه الدولة الأخيرة في تاريخ سابق على عرض النزاع على محكمة الدولة التي صدر فيها الحكم المشار إليه .

ز- إذا كان الحكم غير نهائي أو لم يكن قابلا للتنفيذ وفقا لقوانين الدولة التي صدر فيها .

المادة (١٩)

تخضع الإجراءات المتعلقة بالاعتراف وتنفيذ الحكم لقوانين الدولة المطلوب إليها .

المادة (٢٠)

١ - يقتصر دور السلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب إليها إقرار أو تنفيذ حكم على التأكد من مطابقة الحكم للقواعد الواردة بهذه الاتفاقية دون إعادة النظر في وقائع الدعوى .

٢ - على السلطة القضائية المختصة في الدولة المطلوب إليها - إذا اقتضت الضرورة - عند تنفيذ الحكم ، اتخاذ اللازم لإعلان الحكم وفقا لذات الإجراءات الذي يجب اتباعه كما لو كان صادرا في إقليمها .

٣ - يجوز أن يصدر الأمر بتنفيذ الحكم كليا أو جزئيا ، إذا كان الجزء المطلوب تنفيذه من ذلك الحكم قابلا للتجزئة .

المادة (٢١)

على السلطة المركزية في الدولة التي تطلب الاعتراف بالحكم أو تنفيذه لدى الدولة الأخرى تقديم ما يأتي :

أ - صورة رسمية من الحكم .

ب - شهادة تبين أن الحكم نهائي وقابل للتنفيذ ، ما لم يكن ذلك مبينا في الحكم ذاته .

ج - في حالة الحكم الغيابي ، صورة موثقة من الإعلانات والمستندات الأخرى تبين أن المدعى عليه قد تم إعلانه على النحو الصحيح .

د - إذا كان الطلب مقتصرًا على تنفيذ الحكم ، يجب أن تكون الصورة الرسمية للحكم مشفوعة بالصيغة التنفيذية .

المادة (٢٢)

تكون تسوية المطالبات التي يتم إثباتها أمام الجهات القضائية المختصة طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية في أي من الدولتين معترفاً بها ونافاً في الدولة الأخرى ، بعد التحقق من أنها قابلة للتنفيذ في الدولة التي عقدت فيها وأنها لا تشتمل على نصوص تخالف أحكام النظام الأساسي أو الدستور أو مبادئ النظام العام أو الآداب في الدولة المطلوب إليها الاعتراف أو التنفيذ .

ويتعين على الدولة التي تطلب الاعتراف بالتسوية أو تنفيذها أن تقدم صورة رسمية منها وشهادة من الجهة القضائية التي أثبتتها تفيد أنها حائزة على قوة السند التنفيذي .

المادة (٢٣)

١ - دون الإخلال بأحكام المادتين (٢٢) و(٢٤) من هذه الاتفاقية ، تكون قرارات التحكيم الصادرة في إقليم أي من الدولتين نافذة ومعترفاً بها في إقليم الدولة الأخرى بشرط أن :

أ - يكون قرار المحكمين قد صدر بناء على اتفاق مكتوب بين طرفي النزاع ، يقضي بأن يلجأ إلى المحكمين للفصل في نزاع معين أو مستقبلي ناشئ عن العلاقة القانونية بينهما .

ب - يكون القرار قد صدر في مسائل قابلة للتحكيم وفقاً لقانون الدولة المطلوب إليها الاعتراف بقرار التحكيم أو بتنفيذه ما لم يكن ثمة تعارض مع النظام الأساسي أو الدستور أو النظام العام أو الآداب في الدولة المطلوب إليها .

٢ - على الدولة التي تطلب الاعتراف بقرار التحكيم وتنفيذه تقديم صورة من القرار مشفوعة بشهادة صادرة عن السلطة القضائية في الدولة الطالبة تفيد أن القرار قابل للتنفيذ .

٣ - يجب أن يقدم أيضاً صورة موثقة من اتفاق طرفي النزاع الذي يخول المحكمين سلطة الفصل في النزاع .

دخول الاتفاقية حيز التنفيذ

المادة (٢٤)

يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات القانونية المعمول بها في كل دولة ،
وتدخل حيز التنفيذ بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق .

التعديلات

المادة (٢٥)

يجوز تعديل هذه الاتفاقية بموافقة الدولتين عبر الطرق الدبلوماسية .

الإنهاء

المادة (٢٦)

لكل من الدولتين إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت بإشعار تقدمه للدولة الأخرى مع مهلة
وقدرها (٦) ستة أشهر على أن تستمر الإجراءات التي بدأتها أي من الدولتين حتى نهايته .
حررت هذه الاتفاقية في مدينة مسقط في هذا اليوم الأحد الموافق ١١ من شهر فبراير
عام ٢٠١٨م من نسختين أصليتين باللغات العربية والهندية والإنجليزية ، لكل منها ذات
الحجية ، وفي حالة أي اختلاف يعتد بالنص الإنجليزي .

عن

حكومة جمهورية الهند

عن

حكومة سلطنة عمان

Agreement
between the Government of the Sultanate of Oman
and the Government of the Republic of India
on Legal and Judicial Cooperation in Civil and Commercial Matters

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Republic of India (hereinafter referred to as the “Two States”),

Recognizing the established friendly relations between the States and desiring to improve the effectiveness of both countries in cooperating in the field of Civil and Commercial matters:

Have agreed as follows:

Article (1)
Scope of Application

1. By virtue of this Agreement, each State shall provide the widest measure of reciprocal legal and judicial assistance in civil and commercial matters to the other State in accordance with their laws.
2. Under the provisions of this Agreement, legal and judicial assistance shall include the following:
 - a) Service of judicial orders, summons and other legal and judicial documents or processes;
 - b) Taking of evidence through request;
 - c) Execution of judgments, settlements and arbitral awards.

3. This Agreement does not prejudice the rights and obligations of either States under other agreements or arrangements or treaties.
4. This Agreement also applies to any request for reciprocal legal assistance relating to civil and commercial matters submitted before or after its entry into force.

Article (2)
Central Authorities for Attesting Documents

1. Requests for assistance shall be made through the Central Authorities of the two States.
2. For the Sultanate of Oman, the Central Authority shall be the Ministry of Justice. For the Republic of India, the Central Authority shall be the Ministry of Law and Justice.
3. Unless otherwise stated, all the documents in connection with the assistance shall be officially signed by the court under its seal which should be authenticated by the Central Authority of the Requesting State.
4. All requests and supporting documents shall be submitted in duplicate copies accompanied with a translation in one of the official languages of the Requested State.

Article (3)
Service of Judicial Orders, Summons and Legal
and Judicial Documents

1. Summons and other judicial documents in the two States shall be served through the courts in whose jurisdiction the concerned person resides.

2. The service of summons and other judicial documents shall be effected in accordance with the procedure provided for in the laws of the Requested State, or by a particular method desired by the Requesting State, unless such a method is incompatible with the law of the Requested State.
3. The summons and other judicial documents served in accordance with this Agreement shall be deemed to have been served in the territory of the Requesting State.
4. The provisions of paragraph (1) of this Article shall not preclude the right of either of the two States to effect such service, through its diplomatic or consular representatives, of summons and other judicial documents on its nationals residing in the territory of the other State without application of any compulsion. Service in such cases shall entail no responsibility for the State of accreditation.
5. Subject to the provisions of paragraph (2) of this Article, summons and other judicial documents may be served directly through postal channels or by delivery to an addressee who accepts it voluntarily without any compulsion.
6. Any claim about the addressee being a national of the State in whose jurisdiction the service is to be affected shall be determined in accordance with the law of that State.

Article (4)

Data and Attachments to the Request for Service of Documents

The request for the service of summons and other legal documents shall include all data relating to the person to be served, particularly his name, surname and where

possible address, place of residence and workplace as well as a list of all the documents and papers to be served. Reference shall also be made to any particular method of service. In relation to juristic persons, names and addresses are sufficient. The names and titles of legal representatives of the concerned persons, if any shall be provided.

Article (5)
Refusal of Service of Documents

1. A request for the service of summons and other judicial documents, which is in conformity with the provisions of this Agreement, shall not be refused, unless the Requested State considers that compliance with the request would infringe its sovereignty, security or public policy.
2. Service shall not be refused on the ground that the request does not show sufficient legal grounds supporting the merits of the case.
3. Whenever the service is not executed, the Requested State shall forthwith notify the Requesting State of the reasons thereof.

Article (6)
Methods of Service

1. The Competent Authority in the requested State shall serve the said documents and papers in accordance with the laws and rules applicable in this regard. No fees or costs may be levied for executing such service.

2. Service may be executed in a special method specified by the Requesting State, provided that it does not contravene the laws of the Requested State. In such a case the Requesting State shall bear costs of such a special method of service.

Article (7)

Powers of the Competent Authority and Proof of Service

1. The powers of the Competent Authority in the Requested State shall be limited to the delivery of the judicial documents and papers to the addressee.
2. Delivery shall be proved either by the signature of the addressee on the copy of the judicial document or paper, or by a certificate issued by the competent authority stating the name of the addressee, the date and method of delivery, and where such delivery could not be executed, the reasons for such non-delivery.
3. A copy of the judicial document or paper signed by the addressee or a certificate proving delivery shall be sent to the Requesting State through the Central Authority.

Article (8)

Taking of Evidence

1. The judicial authorities in either of the two States may, in accordance with the provisions of the law of that State, request the taking of evidence in civil and commercial matters by means of a Letter of Request addressed to the competent judicial authorities of the other State.

2. For the purpose of this Agreement, taking of evidence shall be deemed to cover the following:
 - a. Taking statements on oath or other wise of a witness.
 - b. Taking oath of witness, with regard to any legal proceedings
 - c. The production, identification and examination of documents, records relevant to the requested evidence which was submitted by the person whose evidence is taken under paragraphs (a) & (b) above
3. The Letter of Request for evidence shall specify the following:
 - a. The judicial or other competent authority requesting the evidence;
 - b. The nature of the case for which the evidence is required and all necessary information related thereto;
 - c. The name and addresses of the parties to the case;
 - d. The evidence to be obtained; and
 - e. The names and addresses of the person to be examined.
4. Where deemed necessary, the Letter of Request shall be accompanied by a list of questions to be put to the witnesses or other concerned persons or a statement of the subject matter about which they are to be examined and documents relevant to such evidence or Statement.
5. The Letter of Request shall indicate whether the evidence required is to be taken on oath or affirmation.

Article (9)

Execution of Letter of Request

1. The Competent Authorities in the Requested State shall execute the Letter of Request in accordance with the provisions of its own laws and shall obtain

the required evidence by applying the same methods and procedures as are permissible under its laws, including the same appropriate methods of compulsion.

2. The Requested State should follow any special method or procedure which has expressly been specified in the Letter of Request in so far as it is not incompatible with its laws and practices.
3. The Letter of Request for evidence shall be executed as expeditiously as possible.
4. The Requesting State shall, if it so desires, be informed of the time when, and the place where, the proceedings will take place, in order that the parties concerned, and their representative, if any, may be present. This information shall be sent directly to the concerned parties or their representatives when the Requesting State so requests.
5. When the Letter of Request for evidence has been executed, the necessary documents showing execution should be sent to the Requesting State.
6. In case the Letter of Request is not executed in whole or in part, the Requesting State should be informed immediately and advised of the reasons.

Article (10)

1- The execution of the Letter of Request may only be refused to the extent that;

- a. The Request does not fall within the functions of the judiciary; or

b. The Requested State considers that its sovereignty, security or public policy would be prejudiced by its execution.

2. Without prejudice to the provision contained in paragraph (1) of this Article, execution of the Letter of Request may not be refused solely on the ground that under its internal laws, the requested State has exclusive jurisdiction over the subject- matter of the action or that its internal laws would not admit right of action on it.

Article (11)

The Execution of Letter of Request and the taking of evidence by the Requested State shall not give rise to any reimbursement of charges, expenses or costs, under whatever description by the Requesting State. However, the Requested State shall have the right to seek reimbursement of:

- a. Any expenses and charges paid to the witnesses, experts or interpreters;
- b. Any costs and expenses paid for the use of a special procedure related to the request;

Article (12)

Taking of Evidence by Diplomatic and Consular Representatives

Diplomatic or Consular representatives in either of the two States may take the evidence from the nationals of the country they represent without compulsion in

order to help in the completion of judicial proceedings commenced in the courts of the country they represent.

Article (13)

Execution of judgments and arbitral awards

1. Each of the two States shall, in accordance with its laws, recognize and/or execute the decrees/judgments passed by the courts of the other State in civil and commercial matters and by criminal courts in civil matters.
2. The term 'judgment' as used in this Agreement, what ever its designation, means any decision rendered in judicial proceedings by a competent court of the either States.
3. This agreement shall not apply to interim or provisional measures, except matters relating to allowances.

Article (14)

Competent Courts

In disputes involving the questions of capacity or status of a person, the courts of the State of which that person is a national at the time of institution of the suit shall have the jurisdiction in those matters.

Article (15)

The courts of the State where immovable property is situated shall have the competency to determine the rights related to such property.

Article (16)

Jurisdiction of Courts

In matters other than those related to capacity or status of a person, or immovable property, the courts of the either States shall have jurisdiction in the following cases:

- a) If the defendant has his domicile or residence in the territory of that State at the time of institution of the suit.
- b) Or the defendant had a commercial or industrial center or a branch in the territory of that State at the time of institution of the suit, and the suit relates to such activity.
- c) Or by virtue of an express or implied agreement between the plaintiff and the defendant, the contractual obligations giving rise to the litigation have been or have to be performed in the territory of the State.
- d) Or in case of non-contractual liability the act is committed in the territory of that State.
- e) Or the defendant has expressly or impliedly accepted the jurisdiction of the courts of that State, and the law of the State allows such acceptance.

- f) Or in case an application for provisional measures, the courts of such State are deemed to be competent to hear the principal dispute, as per the provisions of this Agreement.

Article (17)

Subject to the provisions of this Agreement, the courts of the State requested to recognize or execute a judgment shall, upon examining the grounds upon which the jurisdiction of the courts of the other State was established, be bound by the facts stated in that judgment/decree and on which jurisdiction was based, unless the said judgment/decree had been passed in absentia.

Article (18)

Non-recognition of Judgments/Decrees

A judgment/decree shall not be recognized or executed in the following cases:

- a. It contravenes with the State's Basic Statute or Constitution or the principles of public order or morals in the Requested State;
- b. It has not been pronounced by a court of competent jurisdiction according to Article (17);
- c. It contravenes the rules regulating the legal representation of persons lacking capacity in the Requested State;

- d. It was passed in absentia and the concerned party was not duly summoned so as to be able to defend himself.
- e. if the dispute is between the same parties and involved the same subject matter and cause of action of a dispute to which a final judgment/decree was passed in the Requested State or in a third State and was recognized by the Requested State.
- f. The dispute in which the judgment/decree was passed is pending in a suit before any of the courts in the Requested State, between the same parties and involving the same causes, and that dispute was raised before any of the courts of the latter State, at a date prior to filing the dispute in the court which passed the judgment.
- g. It was not final or was not executable in accordance with the laws of the State in which it was passed.

Article (19)

Procedures relating to recognition or execution of a judgment/decree shall be subject to the laws of the Requested State.

Article (20)

1. The role of competent judicial authority in the Sate requested to recognize or execute a judgment/decree is to make sure that the judgment/decree is in full compliance with the rules provided for in this agreement without reviewing the merits of the suit.

2. In executing the judgment/decree, the competent judicial authority in the Requested State shall, when necessary, take the necessary action to notify the judgment/decree in the same manner as if it were passed in its own territory.
3. The order may be made to execute the whole judgment/decree or part thereof if the execution of such part of the decree is severable.

Article (21)

The Central Authority in the State requesting the recognition or execution of a judgment/decree in the other State shall submit the following:

- a. An official copy of the judgment/decree.
- b. A certificate showing that the decree is final and executable, unless that is provided for in the decree itself.
- c. In case of a judgment/decree is passed in absentia, an authenticated copy of the summons or any other document showing that the defendant was duly summoned.
- d. If the request is limited to the execution of a judgment/decree, the official copy should be in an executable form.

Article (22)

The settlement of a claim that is filed before the competent judicial authority in either of the States according to its national law shall be recognized and enforced in the territory of the other State, after ascertaining that it is executable

in the State in which it was concluded, and that it does not contradict the constitutional rules or the principles of public order or morals of the Requested State.

The party requesting recognition or execution of a settlement should submit an official copy thereof and a certificate from the judicial authority stating the extent, if any, to which the judgment/decreed or the settlement has been honored.

Article (23)

1. Without prejudice to the provisions of Article (22) and (24) of this Agreement, arbitral awards given in the territory of either State shall be recognized and enforced in the territory of the other State provided that:

a. The award of arbitrators is based on a written agreement of the parties to the dispute to submit to arbitrators for determination of any specific or future dispute arising out of their legal relations.

b. The award is made on matters referable to arbitration in accordance with the law of the State requested to recognize or enforce the Arbitration award unless it contradicts the Basic Statute or Constitution or Principles of Public Order or morals of the Requested State.

2. The State requesting the recognition and enforcement of an award shall produce a copy of the award accompanied by a certificate from the competent judicial authority in the Requesting State to the effect that the award is executable.

3. A certified copy of the Agreement between the Parties to the dispute empowering the arbitrators to decide on the dispute shall also be produced.

Article (24)

Entry into Force

This Agreement is subject to ratification as per the applicable legal procedures in each State. It shall come into force after one month of the date of exchange of instruments of ratification.

Article (25)

Amendment


This Agreement may be amended by the consent of the two States through the diplomatic channels.


Article (26)

Termination

Either of the two States may terminate this Agreement by giving six months notice to the other State. All measures started by any of the two States shall continue up to the end of the notice.

Done at Muscat on Sunday 11th the month of February in 2018 in two originals each in Arabic, Hindi and English languages, all texts being equally authentic. In case of any discrepancy, the English text shall prevail.


For the Government of
the Sultanate of Oman


For the Government of the
Republic of India

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/١٩

بالتصديق على بروتوكول بتعديل بعض أحكام

اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة قطر

سلطان عمان

نحن هيثم بن طارق

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٧/٧٠ بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي بين حكومة
سلطنة عمان ، وحكومة دولة قطر ،
وعلى بروتوكول بتعديل بعض أحكام اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان ، وحكومة
دولة قطر ، الموقع في مدينة مسقط بتاريخ ٢٩ من رجب ١٤٣٩ هـ ، الموافق ١٦ من ابريل ٢٠١٨ م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على البروتوكول المشار إليه ، وفقا للصيغة المرفقة .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

بروتوكول بتعديل بعض أحكام اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان وحكومة دولة قطر

إن حكومة سلطنة عمان ، وحكومة دولة قطر (والمشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين المتعاقدين") ،

رغبة منهما في إبرام بروتوكول لتعديل اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان ، وحكومة دولة قطر ، الموقعة في ٢٣ من مايو ٢٠٠٧م (والمشار إليها فيما بعد بـ "الاتفاقية") ، ووفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين سلطات الطيران لدى كل من الطرفين المتعاقدين في ٢٩ من ابريل ٢٠١٥م ، فقد اتفقتا على ما يأتي :

المادة (١)

يعتبر هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية ، ويفسران ، ويطبقان كوثيقة واحدة .

المادة (٢)

يستبدل بنص البند (٢) من المادة (١) من الاتفاقية النص الآتي :

" ٢- سلطات الطيران :

تعني بالنسبة لحكومة سلطنة عمان ، مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني ، أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها ممارسة الصلاحيات المنوطة به حالياً أو أي صلاحيات مماثلة .

وبالنسبة لحكومة دولة قطر ، وزير المواصلات والاتصالات أو أي شخص أو هيئة يعهد إليها ممارسة الصلاحيات المنوطة به حالياً أو أي صلاحيات مماثلة " .

المادة (٣)

يستبدل بنص المادة (١١) من الاتفاقية النص الآتي :

" المادة (١١)

التعرفات

١ - تحدد كل مؤسسة نقل جوي معينة من قبل الطرف المتعاقد تعرفه الخدمات الجوية ، وذلك بناء على الاعتبارات التجارية السائدة في السوق .

- ٢ - مع مراعاة حكم البند (٤) من هذه المادة ، لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين الآتي :
- أ - التدخل في تحديد تعرفه الخدمات الجوية من قبل مؤسسة نقل جوي معينة من قبله .
- ب - أن يطلب من مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبله التشاور مع مؤسسات نقل جوي أخرى بشأن التعريفات التي يتقاضونها ، أو يقترح تقاضيها مقابل الخدمات المنصوص عليها في الاتفاقية .
- ٣ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب إشعارا بالتعرفه التي سيتم تقاضيها من قبل مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبله فقط . وتظل التعريفات سارية المفعول ما لم يتم رفضها فيما بعد بموجب البند (٦) من هذه المادة .
- ٤ - يقتصر التدخل من قبل الطرفين المتعاقدين بشأن تحديد التعريفات على الآتي :
- أ - حماية المستهلك ضد التعريفات المفترطة بسبب سوء استخدام القوة التسويقية .
- ب - منع التعريفات التي ينطوي تطبيقها على سلوك مضاد للتنافس ، بحيث يقصد منه منع أو قيد أو تشويه المنافسة أو إبعاد منافس من الطريق الجوي .
- ٥ - يجوز لكل طرف متعاقد بصورة أحادية منع أي تعرفه تتقاضاها مؤسسة النقل الجوي المعينة من قبله ، متى تبين لسلطات الطيران التابعة لذلك الطرف المتعاقد بأن التعرفه التي يتم تقاضيها ، أو سيتم تقاضيها تقع ضمن أي من المعايير الواردة في البند (٤) من هذه المادة .
- ٦ - لا يجوز لأي طرف متعاقد اتخاذ إجراء أحادي لمنع بدء سريان أو استمرار تعرفه يتم تقاضيها من قبل مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر . وإذا اعتقد أحد الطرفين المتعاقدين أن أي تعرفه يتم تقاضيها تتعارض مع الاعتبارات الواردة في البند (٤) من هذه المادة ، جاز له أن يطلب عقد مشاورات في هذا الشأن ، على أن تعقد هذه المشاورات في مدة لا تتعدى (١٤) أربعة عشر يوماً بعد تسلم الطلب ، وذلك من أجل الوصول إلى تحديد تعرفه جديدة بالاتفاق المشترك . وفي حال عدم التوصل إلى اتفاق مشترك تعتبر التعرفه سارية أو مستمرة في السريان ."

المادة (٤)

يتم التصديق على هذا البروتوكول وفقا للإجراءات الدستورية / القانونية المعمول بها في بلد كل من الطرفين المتعاقدين ، ويصبح ساري المفعول اعتبارا من اليوم الذي تتم فيه تبادل المذكرات الدبلوماسية المؤكدة لإتمام استيفاء هذه الإجراءات .

وإثباتا لما تقدم ، قام الموقعان أدناه بموجب السلطات المخولة لهما من قبل حكومتيهما بالتوقيع على هذا البروتوكول .

حرر في مدينة مسقط ، بتاريخ ٢٩ رجب ١٤٣٩ هـ ، الموافق ١٦ ابريل ٢٠١٨ م ، من نسختين أصليتين باللغة العربية ، لكل منهما ذات الحجية .

عن

عن

حكومة دولة قطر

حكومة سلطنة عمان

عبدالله بن ناصر تركي السبيعي

د . محمد بن ناصر بن علي الزعابي

رئيس الهيئة العامة للطيران المدني

الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للطيران المدني

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/٢٠

بالموافقة على انضمام سلطنة عمان

إلى اتفاقية فيينا بشأن حركة المرور على الطرق لعام ١٩٦٨ م

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى اتفاقية فيينا بشأن حركة المرور على الطرق لعام ١٩٦٨ م، المحررة بتاريخ ٨ من نوفمبر ١٩٦٨ م،
وبعد العرض على مجلس الشورى ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

الموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى اتفاقية فيينا بشأن حركة المرور على الطرق
لعام ١٩٦٨ م، وفقا للصيغة المرفقة .

المادة الثانية

تتخلف السلطنة على المادة (٥٢) من الاتفاقية المشار إليها .

المادة الثالثة

على جهات الاختصاص إيداع وثائق الانضمام إلى الاتفاقية المشار إليها وفقا لأحكامها ،
مع مراعاة التخلف المنصوص عليه في المادة الثانية أعلاه .

المادة الرابعة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

PART I

CONVENTION ON ROAD TRAFFIC

DONE AT VIENNA ON 8 NOVEMBER 1968

(Consolidated version)*

* Including the amendments to the Convention which entered into force on 3 September 1993 (marked in the margin with a single line) and the amendments which entered into force on 28 March 2006 (marked in the margin with a double line).

CONVENTION ON ROAD TRAFFIC

The Contracting Parties,

Desiring to facilitate international road traffic and to increase road safety through the adoption of uniform traffic rules,

Have agreed upon the following provisions:

Chapter I

GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 1

Definitions

For the purpose of this Convention the following expressions shall have the meanings hereby assigned to them:

- (a) The “domestic legislation” of a Contracting Party means the entire body of national or local laws and regulations in force in the territory of that Contracting Party;
- (b) A vehicle is said to be “in international traffic” in the territory of a State if:
 - (i) It is owned by a natural or legal person normally resident outside that State;
 - (ii) It is not registered in that State; and
 - (iii) It is temporarily imported into that State;

provided, however, that a Contracting Party may refuse to regard as being “in international traffic” a vehicle which has remained in its territory for more than one year without a substantial interruption, the duration of which may be fixed by that Contracting Party.

A combination of vehicles is said to be “in international traffic” if at least one of the vehicles in the combination conforms to the above definition;

- (c) “Built-up area” means an area with entries and exits specially signposted as such, or otherwise defined in domestic legislation;¹
- (d) “Road” means the entire surface of any way or street open to public traffic;
- (e) “Carriageway” means the part of a road normally used by vehicular traffic; a road may comprise several carriageways clearly separated from one another by, for example, a dividing strip or a difference of level;

¹ Definition completed in the Annex of the European Agreement (see subparagraph (c), Point 3).

(f) On carriageways where one or more side lanes or tracks are reserved for use by certain vehicles, “edge of the carriageway” means, for other road-users, the edge of the remainder of the carriageway;

(g) “Lane” means any one of the longitudinal strips into which the carriageway is divisible, whether or not defined by longitudinal road markings, which is wide enough for one moving line of motor vehicles other than motorcycles;

(g) bis “Cycle lane” means a part of a carriageway designated for cycles. A cycle lane is distinguished from the rest of the carriageway by longitudinal road markings;

(g) ter “Cycle track” means an independent road or part of a road designated for cycles, signposted as such. A cycle track is separated from other roads or other parts of the same road by structural means;

(h) “Intersection” means any level crossroad, junction or fork, including the open areas formed by such crossroads, junctions or forks;

(i) “Level-crossing” means any level intersection between a road and a railway or tramway track with its own track formation;

(j) “Motorway” means a road specially designed and built for motor traffic, which does not serve properties bordering on it, and which:

- (i) Is provided, except at special points or temporarily, with separate carriageways for the two directions of traffic, separated from each other either by a dividing strip not intended for traffic or, exceptionally, by other means;
- (ii) Does not cross at level with any road, railway or tramway track, or footpath; and
- (iii) Is specially signposted as a motorway;

(k) A vehicle is said to be:

- (i) “Standing” if it is stationary for the time needed to pick up or set down persons or to load or unload goods; and
- (ii) “Parked” if it is stationary for any reason other than the need to avoid interference with another road-user or collision with an obstruction or to comply with traffic regulations, and if the period during which the vehicle is stationary is not limited to the time needed to pick up or set down persons or goods;

Nevertheless, it shall be open to Contracting Parties to regard as “standing” any vehicle which is stationary within the meaning of subparagraph (ii) above for a period not exceeding that fixed by domestic legislation, and to regard as “parked” any vehicle which is stationary within the meaning of subparagraph (i) above for a period exceeding that fixed by domestic legislation;

(l) “Cycle” means any vehicle which has at least two wheels and is propelled solely by the muscular energy of the persons on that vehicle, in particular by means of pedals or hand-cranks;

(m) “Moped” means any two-wheeled or three-wheeled vehicle which is fitted with an internal combustion engine having a cylinder capacity not exceeding 50 cc and a maximum design speed not exceeding 50 km (30 miles) per hour. Contracting Parties are free, however, not to regard as mopeds, under their domestic legislation, vehicles which do not have the characteristics of a cycle with respect to their use, in particular the characteristic that they can be propelled by pedals, or whose maximum design speed, whose mass, or certain of whose engine characteristics exceed certain limits. Nothing in this definition shall be construed as preventing Contracting Parties from treating mopeds exactly as cycles in applying the provisions of their domestic legislation regarding road traffic;

(n) “Motorcycle” means any two-wheeled vehicle, with or without a side-car, which is equipped with a propelling engine. Contracting Parties may also treat as motorcycles in their domestic legislation three-wheeled vehicles whose unladen mass does not exceed 400 kg. The term “motorcycle” does not include mopeds, although Contracting Parties may, provided they make a declaration to this effect in conformity with Article 54, paragraph 2, of this Convention, treat mopeds as motorcycles for the purposes of the Convention;²

(o) “Power-driven vehicle” means any self-propelled road vehicle, other than a moped in the territories of Contracting Parties which do not treat mopeds as motorcycles, and other than a rail-borne vehicle;

(p) “Motor vehicle” means any power-driven vehicle which is normally used for carrying persons or goods by road or for drawing, on the road, vehicles used for the carriage of persons or goods. This term embraces trolley-buses, that is to say, vehicles connected to an electric conductor and not rail-borne. It does not cover vehicles, such as agricultural tractors, which are only incidentally used for carrying persons or goods by road or for drawing, on the road, vehicles used for the carriage of persons or goods;

(q) “Trailer” means any vehicle designed to be drawn by a power-driven vehicle and includes semi-trailers;

(r) “Semi-trailer” means any trailer designed to be coupled to a motor vehicle in such a way that part of it rests on the motor vehicle and that a substantial part of its mass and of the mass of its load is borne by the motor vehicle;

(s) “Light trailer” means any trailer of a permissible maximum mass not exceeding 750 kg;

(t) “Combination of vehicles” means coupled vehicles which travel on the road as a unit;

(u) “Articulated vehicle” means a combination of vehicles comprising a motor vehicle and semi-trailer coupled to the motor vehicle;

(v) “Driver” means any person who drives a motor vehicle or other vehicle (including a cycle), or who guides cattle, singly or in herds, or flocks, or draught, pack or saddle animals on a road;

² Definition completed in the Annex of the European Agreement (see subparagraph (n), Point 3).

(w) “Permissible maximum mass” means the maximum mass of the laden vehicle declared permissible by the competent authority of the State in which the vehicle is registered;

(x) “Unladen mass” means the mass of the vehicle without crew, passengers or load, but with a full supply of fuel and with the tools which the vehicle normally carries;

(y) “Laden mass” means the actual mass of the vehicle as loaded, with the crew and passengers on board;

(z) “Direction of traffic” and “appropriate to the direction of traffic” mean the right-hand side if, under domestic legislation, the driver of a vehicle must allow an oncoming vehicle to pass on his left; otherwise these expressions mean the left-hand side;

(aa) The requirement that a driver shall “give way” to other vehicles means that he must not continue or resume his advance or manoeuvre if by so doing he might compel the drivers of other vehicles to change the direction or speed of their vehicle abruptly.

³ See footnote.

ARTICLE 2

Annexes to the Convention

The Annexes to this Convention, namely,

- Annex 1: Exceptions to the obligation to admit motor vehicles and trailers in international traffic;
- Annex 2: Registration number of motor vehicles and trailers in international traffic;
- Annex 3: Distinguishing sign of motor vehicles and trailers in international traffic;
- Annex 4: Identification marks of motor vehicles and trailers in international traffic;
- Annex 5: Technical conditions concerning motor vehicles and trailers;
- Annex 6: Domestic driving permit; and
- Annex 7: International driving permit;

are integral parts of this Convention.

³ Additional definitions introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 3).

ARTICLE 3

Obligations of the Contracting Parties

1. (a) Contracting Parties shall take appropriate measures to ensure that the rules of the road in force in their territories conform in substance to the provisions of Chapter II of this Convention. Provided that the said rules are in no way incompatible with the said provisions:

- (i) The said rules need not reproduce any of the said provisions which are applicable to situations that do not arise in the territories of the Contracting Parties in question;
- (ii) The said rules may include provisions not contained in the said Chapter II.

(b) The provisions of this paragraph do not require Contracting Parties to provide penalties for any violation of those provisions of Chapter II which are reproduced in their rules of the road.

2. (a) Contracting Parties shall also take appropriate measures to ensure that the rules in force in their territories concerning the technical requirements to be satisfied by motor vehicles and trailers conform to the provisions of Annex 5 to this Convention; provided that they are in no way contrary to the safety principles governing the provisions of Annex 5, the said rules may contain provisions not contained in Annex 5. Contracting Parties shall also take appropriate measures to ensure that motor vehicles and trailers registered in their territories conform to the provisions of Annex 5 to this Convention when entering international traffic.

(b) The provisions of this paragraph do not impose any obligations on the Contracting Parties with respect to the rules in force in their territories concerning the technical requirements to be satisfied by power-driven vehicles which are not motor vehicles within the meaning of this Convention.

3. Subject to the exceptions provided for in Annex 1 to this Convention, Contracting Parties shall be bound to admit to their territories in international traffic motor vehicles and trailers which fulfil the conditions laid down in Chapter III of this Convention and whose drivers fulfil the conditions laid down in Chapter IV; they shall also be bound to recognize registration certificates issued in accordance with the provisions of Chapter III as *prima facie* evidence that the vehicles to which they refer fulfil the conditions laid down in the said Chapter III.

4. Measures which the Contracting Parties have taken or may take, either unilaterally or under bilateral or multilateral agreements, to admit to their territories in international traffic motor vehicles and trailers that do not satisfy all the conditions stated in Chapter III of this Convention and to recognize, in cases other than those specified in Chapter IV, the validity in their territories of driving permits issued in the territory of another Contracting Party shall be deemed to be in conformity with the object of this Convention.⁴

5. Contracting Parties shall be bound to admit to their territories in international traffic cycles and mopeds which fulfil the technical conditions laid down in Chapter V of this Convention and

⁴ See also Point 4 of the Annex of the European Agreement.

whose drivers have their normal residence in the territory of another Contracting Party. No Contracting Party shall require the drivers of cycles or mopeds in international traffic to hold a driving permit; however, Contracting Parties which have declared in conformity with Article 54, paragraph 2, of this Convention that they treat mopeds as motorcycles may require the drivers of mopeds in international traffic to hold a driving permit.

5 bis. Contracting Parties will take the necessary measures to ensure that road safety education be provided on a systematic and continuous basis, particularly in schools at all levels.

5 ter. Whenever driving instruction for learner drivers is provided by professional driving establishments, domestic legislation shall lay down minimum requirements concerning the curriculum and the qualifications of the personnel responsible for providing such instruction.

6. Contracting Parties undertake to communicate to any Contracting Party, which may so request, the information necessary to ascertain the identity of the person in whose name a power-driven vehicle, or a trailer coupled to such a vehicle, is registered in their territories if the request submitted shows that the vehicle has been involved in an accident or the driver of this vehicle has seriously infringed road traffic rules and is thereby liable to important penalties or disqualification from driving in the territory of the Contracting Party submitting the request.

7. Measures which the Contracting Parties have taken or may take either unilaterally or under bilateral or multilateral agreements to facilitate international road traffic by simplifying Customs, police, health and other similar formalities or to ensure that Customs offices and posts at a given frontier point have the same competence and are kept open during the same hours shall be deemed to be in conformity with the object of this Convention.

8. Nothing in paragraphs 3, 5 and 7 of this Article shall affect the right of a Contracting Party to make the admission to its territory in international traffic of motor vehicles, trailers, mopeds and cycles, and of their drivers and occupants, subject to its regulations concerning the commercial carriage of passengers and goods, to its regulations concerning insurance of drivers against third-party risks, to its Customs regulations and, in general, to its regulations on matters other than road traffic.

ARTICLE 4

Signs and signals

Contracting Parties to this Convention which are not Contracting Parties to the Convention on Road Signs and Signals opened for signature at Vienna on the same day as this Convention undertake that:

(a) All road signs, traffic light signals and road markings installed in their territory shall form a coherent system and shall be designed and placed in such a way as to be easily recognizable;

(b) The number of types of sign shall be limited and signs shall be placed only at points where they are deemed useful;

(c) Danger warning signs shall be installed at a sufficient distance from obstructions to give drivers adequate warning;

- (d) It shall be prohibited:
- (i) To affix to a sign, to its support or to any other traffic control device anything not related to the purpose of such sign or device; if, however, Contracting Parties or subdivisions thereof authorize a non-profit making association to install informative signs, they may permit the emblem of that association to appear on the sign or on its support provided this does not make it less easy to understand the sign;
 - (ii) To install any board, notice, marking or device which might be confused with signs or other traffic control devices, might render them less visible or effective, or might dazzle road-users or distract their attention in a way prejudicial to traffic safety;
 - (iii) To install on pavements and verges devices or equipment which might unnecessarily obstruct the movement of pedestrians, particularly elderly or disabled persons.

Chapter II

RULES OF THE ROAD

ARTICLE 5

Status of signs and signals

1. Road-users shall comply with the instructions conveyed by road signs, traffic light signals and road markings even if the said instructions appear to contradict other traffic regulations.
2. Instructions conveyed by traffic light signals shall take precedence over those conveyed by road signs regulating priority.

ARTICLE 6

Instructions given by authorized officials

1. When they are directing traffic, authorized officials shall be easily identifiable at a distance, at night as well as by day.
2. Road-users shall promptly obey all instructions given by authorized officials directing traffic.
3. It is recommended:⁵ that domestic legislation should provide that directions given by authorized officials directing traffic shall include the following:

(a) Arm raised upright; this gesture shall mean "attention, stop" for all road-users except drivers who are no longer able to stop with sufficient safety; further, if made at an intersection, this gesture shall not require drivers already on the intersection to stop;

⁵ See also Point 5 of the Annex of the European Agreement.

(b) Arm or arms outstretched horizontally; this gesture shall constitute a stop signal for all road-users approaching from any direction which would cut across that indicated by the outstretched arm or arms; after making this gesture, the authorized official directing traffic may lower his arm or arms; this gesture shall likewise constitute a stop signal for drivers in front of or behind the official;

(c) Swinging red light; this gesture shall constitute a stop signal for road-users towards whom the light is directed.

4. The instructions given by authorized officials directing traffic shall take precedence over those conveyed by road signs, traffic light signals and road markings, and over traffic regulations.

ARTICLE 7

General rules

1. Road-users shall avoid any behaviour likely to endanger or obstruct traffic, to endanger persons, or to cause damage to public or private property.

2. It is recommended that domestic legislation should provide that road-users shall not obstruct traffic or risk making it dangerous by throwing, depositing or leaving any object or substance on the road or by creating any other obstruction on the road. If road-users have been unable to avoid creating an obstruction or danger in that way, they shall take the necessary steps to remove it as soon as possible and, if they cannot remove it immediately, to warn other road-users of its presence.⁶

3. Drivers shall show extra care in relation to the most vulnerable road-users, such as pedestrians and cyclists and in particular children, elderly persons and the disabled.

4. Drivers shall take care that their vehicles do not inconvenience road-users or the occupants of properties bordering on the road, for example, by causing noise or raising dust or smoke where they can avoid doing so.

5. The wearing of safety belts is compulsory for drivers and passengers of motor vehicles, occupying seats equipped with such belts, save where exceptions are granted by domestic legislation.

⁷ See footnote.

ARTICLE 8

Drivers

1. Every moving vehicle or combination of vehicles shall have a driver.

2. It is recommended that domestic legislation should provide that pack, draught or saddle animals, and, except in such special areas as may be marked at the entry, cattle, singly or in herds, or flocks, shall have a driver.⁸

⁶ See also Point 6 of the Annex of the European Agreement.

⁷ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 6).

⁸ See also Point 7 of the Annex of the European Agreement.

3. Every driver shall possess the necessary physical and mental ability and be in a fit physical and mental condition to drive.
4. Every driver of a power-driven vehicle shall possess the knowledge and skill necessary for driving the vehicle; however, this requirement shall not be a bar to driving practice by learner-drivers in conformity with domestic legislation.
5. Every driver shall at all times be able to control his vehicle or to guide his animals.⁹

¹⁰ See footnote.

6. A driver of a vehicle shall at all times minimize any activity other than driving. Domestic legislation should lay down rules on the use of phones by drivers of vehicles. In any case, legislation shall prohibit the use by a driver of a motor vehicle or moped of a hand-held phone while the vehicle is in motion.

ARTICLE 9

Flocks and herds

It is recommended that domestic legislation should provide that, save where exceptions are granted to facilitate their mass movement, flocks and herds should be divided into sections of moderate length spaced sufficiently far apart for the convenience of traffic.¹¹

ARTICLE 10

Position on the carriageway¹²

1. The direction of traffic shall be the same on all roads in a State except, where appropriate, on the roads used solely or principally by through traffic between two other States.

¹³ See footnote.

2. Animals moving along the carriageway shall be kept as close as possible to the edge of the carriageway appropriate to the direction of traffic.

3. Without prejudice to the provisions to the contrary of Article 7, paragraph 1, Article 11, paragraph 6, and to other provisions of this Convention to the contrary, every driver of a vehicle shall, to the extent permitted by circumstances, keep his vehicle near the edge of the carriageway appropriate to the direction of traffic. However, Contracting Parties or subdivisions thereof may lay down more precise rules concerning the position of goods vehicles on the carriageway.

4. Where a road comprises two or three carriageways, no driver shall take the carriageway situated on the side opposite to that appropriate to the direction of traffic.

⁹ See also Point 7 of the Annex of the European Agreement.

¹⁰ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 7).

¹¹ See also Point 8 of the Annex of the European Agreement.

¹² See also Point 9 of the Annex of the European Agreement.

¹³ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 9).

5. (a) On two-way carriageways having four or more lanes, no driver shall take the lanes situated entirely on the half of the carriageway opposite to the side appropriate to the direction of traffic.

(b) On two-way carriageways having three lanes, no driver shall take the lane situated at the edge of the carriageway opposite to that appropriate to the direction of traffic.

6. Without prejudice to the provisions of Article 11 and when an additional lane is indicated by a sign, drivers of vehicles moving slowly shall use that lane.

ARTICLE 11

Overtaking and movement of traffic in lines

1. (a) Drivers overtaking shall do so on the side opposite to that appropriate to the direction of traffic.

(b) However drivers shall overtake on the side appropriate to the direction of traffic if the driver to be overtaken has signalled his intention to turn to the side of the carriageway opposite to that appropriate to the direction of traffic and has moved his vehicle or animals over towards that side in order to turn to that side for the purpose of taking another road, to enter a property bordering on the road, or to stop on that side.

(c) Domestic legislation may authorize cyclists and moped riders to pass stationary vehicles or vehicles moving at a low speed other than cycles or mopeds on the side which corresponds to the direction of traffic provided that sufficient space is available.

2. Before overtaking, every driver shall, without prejudice to the provisions of Article 7, paragraph 1, or to those of Article 14, of this Convention, make sure:

(a) That no driver who is following him has begun to overtake him;

(b) That the driver ahead of him in the same lane has not given warning of his intention to overtake another;

(c) That he can do it without endangering or interfering with the oncoming traffic making sure in particular that the lane which he will enter is free over a sufficient distance and that the relative speed of the two vehicles allows overtaking within a sufficiently short time; and

(d) That, except when using a lane closed to oncoming traffic, he will be able, without inconvenience to the road-user or road-users overtaken, to resume the position prescribed in Article 10, paragraph 3, of this Convention.

3. In pursuance of the provisions of paragraph 2 of this Article, overtaking on two-way carriageways is in particular prohibited when approaching the crest of a hill and, if visibility is inadequate, on bends, unless there are at these points lanes defined by longitudinal road markings and overtaking is carried out without leaving the lanes marked as closed to oncoming traffic.

4. When overtaking, a driver shall give the road-user or road-users overtaken a sufficiently wide berth.

5. (a) On carriageways with at least two lanes reserved for traffic moving in the direction in which he is proceeding, a driver who should be obliged, immediately or shortly after moving back to the position prescribed by Article 10, paragraph 3, of this Convention, to overtake again may, in order to perform that manoeuvre, and provided he makes sure he can do so without undue inconvenience to the drivers of faster vehicles approaching from behind, remain in the lane he has occupied for the first overtaking manoeuvre.

(b) However, Contracting Parties or subdivisions thereof shall be free not to apply the provisions of this paragraph to the drivers of cycles, mopeds, motorcycles and vehicles which are not motor vehicles within the meaning of this Convention, or to the drivers of motor vehicles whose permissible maximum mass exceeds 3,500 kg or whose maximum speed, by design, cannot exceed 40 km (25 miles) per hour.¹⁴

6. Where the provisions of subparagraph 5 (a) of this Article are applicable and the density of traffic is such that vehicles not only occupy the entire width of the carriageway reserved for traffic taking the direction in which they are moving but also are moving only at a speed which is governed by that of the vehicle preceding them in the line:

(a) Without prejudice to the provisions of paragraph 9 of this Article, the movement of the vehicles in one line at a higher speed than that of those in another shall not be deemed to constitute overtaking within the meaning of this Article;

(b) A driver not in the lane nearest to the edge of the carriageway appropriate to the direction of traffic may change lanes only in order to prepare to turn right or left or to park; however, this requirement shall not apply to changes of lane effected by drivers in accordance with domestic legislation resulting from the application of the provisions of paragraph 5 (b) of this Article.¹⁵

7. When moving in lines as described in paragraphs 5 and 6 of this Article, drivers are forbidden, if the lanes are indicated on the carriageway by longitudinal markings, to straddle these markings.

8. Without prejudice to the provisions of paragraph 2 of this Article and to other restrictions which Contracting Parties or subdivisions thereof may lay down concerning overtaking at intersections and at level-crossings, no driver of a vehicle shall overtake a vehicle other than a two-wheeled cycle, a two-wheeled moped or a two-wheeled motorcycle without side-car:

(a) Immediately before or on an intersection other than a roundabout, except:

- (i) In the case provided for in paragraph 1 (b) of this Article;
- (ii) Where the road on which overtaking takes place has priority at the intersection;
- (iii) Where traffic is directed at the intersection by an authorized official or by traffic light signals;

¹⁴ See also Point 10 of the Annex of the European Agreement.

¹⁵ See also Point 10 of the Annex of the European Agreement.

(b) Immediately before or on a level-crossing not equipped with gates or half-gates, provided however that Contracting Parties or subdivisions thereof shall be free to permit such overtaking at a level-crossing where road traffic is regulated by traffic light signals incorporating a positive signal authorizing vehicles to proceed.¹⁶

9. A vehicle shall not overtake another vehicle which is approaching a pedestrian crossing marked on the carriageway or signposted as such, or which is stopped immediately before the crossing, otherwise than at a speed low enough to enable it to stop immediately if a pedestrian is on the crossing. Nothing in this paragraph shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from prohibiting overtaking within a prescribed distance from a pedestrian crossing, or from imposing stricter requirements on a driver of a vehicle proposing to overtake another vehicle stopped immediately before such a crossing.

10. A driver who perceives that a driver following him wishes to overtake him shall, except in the case provided for in Article 16, paragraph 1 (b) of this Convention, keep close to the edge of the carriageway appropriate to the direction of traffic and refrain from accelerating. If, owing to the narrowness, profile or condition of the carriageway, taken in conjunction with the density of oncoming traffic, a vehicle which is slow or bulky or is required to observe a speed limit cannot be easily and safely overtaken, the driver of such vehicle shall slow down and if necessary pull in to the side as soon as possible in order to allow vehicles following him to overtake.

11.¹⁷ (a) Contracting Parties or subdivisions thereof may, on one-way carriageways and on two-way carriageways where at least two lanes in built-up areas and three lanes outside built-up areas are reserved for traffic in the same direction and are indicated by longitudinal markings:

- (i) Allow vehicles in one lane to overtake on the side appropriate to the direction of traffic vehicles in another lane; and
- (ii) Make inapplicable the provisions of Article 10, paragraph 3, of this Convention;

provided that there are adequate restrictions on the possibility of changing lanes;

(b) In the case referred to in subparagraph (a) of this paragraph, without prejudice to the provisions of paragraph 9 of this Article, the manner of driving provided for shall not be deemed to constitute overtaking within the meaning of this Convention.

ARTICLE 12

Passing of oncoming traffic

1. When passing oncoming traffic, a driver shall leave sufficient lateral space and, if necessary, move close to the edge of the carriageway appropriate to the direction of traffic. If in so doing he finds his progress impeded by an obstruction or by the presence of other road-users, he shall slow down and if necessary stop to allow the oncoming road-user or road-users to pass.

2. On mountain roads and steep roads with characteristics similar to those of mountain roads, where the passing of oncoming traffic is impossible or difficult, it is the driver of the vehicle

¹⁶ See also Point 10 of the Annex of the European Agreement.

¹⁷ See also Point 10 of the Annex of the European Agreement.

travelling downhill who should pull in to the side of the road in order to allow any vehicle proceeding uphill to pass, except where the arrangement of lay-bys to enable vehicles to pull in to the side of the road is such that, having regard to the speed and position of the vehicles, the vehicle proceeding uphill has a lay-by ahead of it and the need for one of the vehicles to reverse could be avoided if the vehicle proceeding uphill pulled in to that lay-by. Where one of the two vehicles which are about to pass is obliged to reverse in order to make passing possible, this manoeuvre shall be performed by the driver of the vehicle proceeding downhill unless it can manifestly be more easily performed by the driver of the vehicle proceeding uphill. However, Contracting Parties or subdivisions thereof may prescribe for certain vehicles or certain roads or sections of roads special rules differing from those laid down in this paragraph.¹⁸

ARTICLE 13

Speed and distance between vehicles

1. Every driver of a vehicle shall in all circumstances have his vehicle under control so as to be able to exercise due and proper care and to be at all times in a position to perform all manoeuvres required of him. He shall, when adjusting the speed of his vehicle, pay constant regard to the circumstances, in particular the lie of the land, the state of the road, the condition and load of his vehicle, the weather conditions and the density of traffic, so as to be able to stop his vehicle within his range of forward vision and short of any foreseeable obstruction. He shall slow down and if necessary stop whenever circumstances so require, and particularly when visibility is not good.¹⁹

2. Domestic legislation shall establish maximum speed limits for all roads. Domestic legislation shall also determine special speed limits applicable to certain categories of vehicles presenting a special danger, in particular by reason of their mass or their load. They may establish similar provisions for certain categories of drivers, in particular for new drivers.

3. The provisions set out in the first sentence of paragraph 2 may not apply to drivers of priority vehicles referred to in article 34, paragraph 2, or vehicles treated as such in domestic legislation.

4. No driver shall impede the normal progress of other vehicles by travelling abnormally slowly without proper cause.

5. The driver of a vehicle moving behind another vehicle shall keep at a sufficient distance from that other vehicle to avoid collision if the vehicle in front should suddenly slow down or stop.

[*ex paragraph 5 deleted*]

6.²⁰ Outside built-up areas, in order to facilitate overtaking, drivers of vehicles or combinations of vehicles of more than 3,500 kg permissible maximum mass, or of more than 10 m overall length, shall, except when they are overtaking or preparing to overtake, keep at such distance from power-driven vehicles ahead of them that other vehicles overtaking them can without danger move into the space in front of the overtaken vehicle. However, this provision shall not apply in very dense traffic or in circumstances where overtaking is prohibited. In addition:

¹⁸ See also Point 11 of the Annex of the European Agreement.

¹⁹ See also Point 12 of the Annex of the European Agreement.

²⁰ See also Point 12 of the Annex of the European Agreement.

(a) The competent authorities may exempt certain conveyances of vehicles from this provision, or may similarly make it inapplicable on roads where two lanes are allotted to traffic in the direction concerned;

(b) Contracting Parties and subdivisions thereof may prescribe different figures from those given in this paragraph with respect to the vehicle characteristics concerned.

ARTICLE 14

General requirements governing manoeuvres

1. Any driver wishing to perform a manoeuvre such as pulling out of or into a line of parked vehicles, moving over to the right or to the left on the carriageway, or turning left or right into another road or into a property bordering on the road, shall first make sure that he can do so without risk of endangering other road-users travelling behind or ahead of him or about to pass him, having regard to their position, direction and speed.²¹

2. Any driver wishing to make a U-turn or to reverse shall first make sure that he can do so without endangering or impeding other road-users.

3. Before turning or before a manoeuvre which involves moving laterally, the driver shall give clear and sufficient warning of his intention by means of the direction-indicator or direction-indicators on his vehicle, or, failing this, by giving if possible an appropriate signal with his arm. The warning given by the direction-indicator or direction-indicators shall continue to be given throughout the manoeuvre and shall cease as soon as the manoeuvre is completed.

ARTICLE 15

Special regulations relating to regular public-transport service vehicles

It is recommended²² that domestic legislation should provide that in built-up areas, in order to facilitate the movement of regular public-transport service vehicles, the drivers of other vehicles shall, subject to the provisions of Article 17, paragraph 1, of this Convention, slow down and if necessary stop in order to allow the public-transport vehicles to perform the manoeuvre required for moving off from stops marked as such. The provisions thus laid down by Contracting Parties or subdivisions thereof shall in no way affect the duty incumbent on drivers of public-transport vehicles to take, after having given warning by means of their direction-indicators of their intention to move off, the precautions necessary to avoid any risk of accident.

ARTICLE 16

Change of direction

1. Before turning right or left for the purpose of entering another road or entering a property bordering on the road, a driver shall, without prejudice to the provisions of Article 7, paragraph 1, and of Article 14, of this Convention:

²¹ See also Point 13 of the Annex of the European Agreement.

²² See also Point 14 of the Annex of the European Agreement.

(a) If he wishes to turn off on the side appropriate to the direction of traffic, keep as close as possible to the edge of the carriageway appropriate to that direction and make as tight a turn as possible;

(b) If he wishes to turn off on the other side, and subject to such other provisions as Contracting Parties or subdivisions thereof may enact for cycles and mopeds enabling them to change direction, for instance by crossing the intersection in two separate stages, move as closely as possible to the centreline of the carriageway if it is a two-way carriageway or to the edge opposite to the side appropriate to the direction of traffic if it is a one-way carriageway and, if he wishes to enter another two-way road, make his turn so as to enter the carriageway of such other road on the side appropriate to the direction of traffic.

2. While changing direction, the driver shall, without prejudice to the provisions of Article 21 of this Convention regarding pedestrians, allow road users to pass on the carriageway, or on other parts of the same road he is preparing to leave.

ARTICLE 17

Slowing down

1. No driver of a vehicle shall brake abruptly unless it is necessary to do so for safety reasons.
2. Every driver intending to slow down to an appreciable extent shall, except where his slowing down is in response to an imminent danger, first make sure that he can do so without danger or undue inconvenience to other drivers. He shall also, unless he has made sure that there is no vehicle following him or that any following vehicle is a long way behind, give clear and timely warning of his intention by making an appropriate signal with his arm. However, this provision shall not apply if warning of slowing down is given by the vehicle's stop lights, referred to in Annex 5, paragraph 31, of this Convention.

ARTICLE 18

Intersections and obligation to give way

1. Every driver approaching an intersection shall exercise such extra care as may be appropriate to local conditions. Drivers of vehicles shall, in particular, drive at such a speed as to be able to stop to allow vehicles having the right of way to pass.
2. Every driver emerging from a path or an earth-track (dirt road) on to a road other than a path or an earth-track shall give way to vehicles travelling on that road. For the purposes of this Article the terms "path" and "earth-track" (dirt road) may be defined in domestic legislation.
3. Every driver emerging on to a road from a property bordering thereon shall give way to vehicles travelling on that road.²³

²³ See also Point 15 of the Annex of the European Agreement.

4. Subject to the provisions of paragraph 7 of this Article:

(a) In States where traffic keeps to the right the driver of a vehicle shall give way, at intersections other than those specified in paragraph 2 of this Article and in Article 25, paragraphs 2 and 4 of this Convention, to vehicles approaching from his right;

(b) Contracting Parties or subdivisions thereof in whose territories traffic keeps to the left shall be free to regulate the right of way at intersections as they see fit.²⁴

5. Even if traffic light signals authorize him to do so, a driver shall not enter an intersection if the density of traffic is such that he will probably be obliged to stop on the intersection, thereby obstructing or preventing the passage of cross traffic.

6. A driver who has entered an intersection where traffic is regulated by traffic light signals may clear the intersection without waiting for the way to be opened in the direction in which he wishes to proceed, provided that this does not impede the progress of other road-users moving in the open direction.

7. *[Words deleted]* Drivers of vehicles not moving on rails shall give way to rail-borne vehicles.

²⁵ See footnote.

ARTICLE 19

Level-crossings

Road-users shall exercise extra care in approaching and traversing level-crossings. In particular:

(a) Every driver of a vehicle shall drive at a moderate speed;

(b) Without prejudice to the obligation to obey an instruction to stop given by a light signal or a sound signal, no road-user shall enter a level-crossing at which the gates or half-gates are across the road or in process of being placed across the road, or at which the half-gates are in process of being raised;

(c) If a level-crossing is not equipped with gates, half-gates or light signals, no road-user shall enter it without making sure that no rail-borne vehicle is approaching;

(d) No driver shall enter a level-crossing without first ascertaining that he may not be obliged to stop on it;

(e) No road-user shall linger while traversing a level crossing; if a vehicle is compelled to stop, its driver shall endeavour to move it off the track, and, if he is unable to do so, immediately do everything he can to ensure that the drivers of rail-borne vehicles are warned of the danger in time.

²⁴ See also Point 15 of the Annex of the European Agreement.

²⁵ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 15).

ARTICLE 20

Rules applicable to pedestrians

1. Contracting Parties or subdivisions thereof shall be free not to enforce the provisions of this Article except in cases where pedestrian traffic on the carriageway would be dangerous or would obstruct vehicular traffic.²⁶

2. If, at the side of the carriageway, there are pavements (sidewalks) or suitable verges for pedestrians, pedestrians shall use them. Nevertheless, if they take the necessary precautions:

(a) Pedestrians pushing or carrying bulky objects may use the carriageway if they would seriously inconvenience other pedestrians by walking on the pavement (sidewalk) or verge;

(b) Groups of pedestrians led by a person in charge or forming a procession may walk on the carriageway.

²⁷ See footnote.

3. If it is not possible to use pavements (sidewalks) or verges, or if none is provided, pedestrians may walk on the carriageway; where there is a cycle track and the density of traffic so permits, they may walk on the cycle track, but shall not obstruct cycle and moped traffic in doing so.

4. Pedestrians walking on the carriageway in accordance with paragraphs 2 and 3 of this Article shall keep as close as possible to the edge of the carriageway.²⁸

5. It is recommended that domestic legislation should provide as follows: pedestrians walking on the carriageway shall keep to the side opposite to that appropriate to the direction of traffic except where to do so places them in danger. However, persons pushing a cycle, a moped or a motorcycle, and groups of pedestrians led by a person in charge or forming a procession shall in all cases keep to the side of the carriageway appropriate to the direction of traffic. Unless they form a procession, pedestrians walking on the carriageway shall, by night or when visibility is poor and, by day, if the density of vehicular traffic so requires, walk in single file wherever possible.²⁹

6. (a) Pedestrians wishing to cross a carriageway shall not step on to it without exercising care; they shall use a pedestrian crossing whenever there is one nearby;

(b) In order to cross the carriageway at a pedestrian crossing signposted as such or indicated by markings on the carriageway:

(i) If the crossing is equipped with light signals for pedestrians, the latter shall obey the instructions given by such lights;

²⁶ See also Point 16 of the Annex of the European Agreement.

²⁷ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 16).

²⁸ See also Point 16 of the Annex of the European Agreement.

²⁹ See also Point 16 of the Annex of the European Agreement.

- (ii) If the crossing is not equipped with such lights, but vehicular traffic is regulated by traffic light signals or by an authorized official, pedestrians shall not step onto the carriageway while the traffic light signal or the signal given by the authorized official indicates that vehicles may proceed along it;
- (iii) At other pedestrian crossings, pedestrians shall not step on to the carriageway without taking the distance and speed of approaching vehicles into account.

(c) In order to cross the carriageway elsewhere than at a pedestrian crossing signposted as such or indicated by markings on the carriageway, pedestrians shall not step on to the carriageway without first making sure that they can do so without impeding vehicular traffic.³⁰

(d) Once they have started to cross a carriageway, pedestrians shall not take an unnecessarily long route, and shall not linger or stop on the carriageway unnecessarily.

7. However, Contracting Parties or subdivisions thereof may impose stricter requirements on pedestrians crossing the carriageway.

ARTICLE 21

Behaviour of drivers towards pedestrians

1. Every driver shall avoid behaviour likely to endanger pedestrians.

2. Without prejudice to the provisions of Article 7, paragraph 1, Article 11, paragraph 9, and Article 13, paragraph 1, of this Convention, where there is on the carriageway a pedestrian crossing signposted as such or indicated by markings on the carriageway:

(a) If vehicular traffic is regulated at that crossing by traffic light signals or by an authorized official, drivers forbidden to proceed shall stop short of the crossing or the transverse markings preceding it and, when they are permitted to proceed, shall not prevent or obstruct the passage of pedestrians who have stepped on to it; drivers turning into another road at the entrance to which there is a pedestrian crossing shall do so slowly and give way, if necessary stopping for this purpose, to pedestrians already using, or about to use, the crossing;

(b) If vehicular traffic is not regulated at that crossing by traffic light signals or by an authorized official, drivers shall approach the crossing only at a speed low enough not to endanger pedestrians using, or about to use, it; if necessary, they shall stop to allow such pedestrians to cross.

3. No provision of this Article shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from:³¹

³⁰ See also Point 16 of the Annex of the European Agreement.

³¹ See also Point 17 of the Annex of the European Agreement.

Requiring drivers of vehicles to stop in all cases when pedestrians are using, or about to use, a pedestrian crossing signposted as such or indicated by markings on the carriageway in the conditions laid down in Article 20 of this Convention, or

Prohibiting them from preventing or obstructing the passage of pedestrians who are crossing the carriageway at or very near an intersection even if there is at that point no pedestrian crossing signposted as such or indicated by markings on the carriageway.

4. Drivers intending to overtake, on the side appropriate to the direction of traffic, a public transport vehicle at a stop marked as such shall slow down and if necessary stop to allow passengers to board or alight from that vehicle.

³² See footnote.

ARTICLE 22

Islands on the carriageway

Without prejudice to the provisions of Article 10 of this Convention, a driver may pass to the left or to the right of islands, posts and other devices set up on the carriageway on which he is travelling, except in the following cases:

(a) Where the side on which the island, post or device shall be passed is indicated by a sign;

(b) Where the island, post or device is on the centre-line of a two-way carriageway; in this case the driver shall keep to the side of the island, post or device corresponding to the direction of traffic.

ARTICLE 23

Standing and parking

1. Outside built-up areas, standing or parked vehicles and halted animals shall so far as possible be stationed elsewhere than on the carriageway. Both in and outside built-up areas they shall not be stationed on cycle tracks, cycle lanes, bus lanes, tracks for horseback riders, footpaths, pavements or on verges specially provided for pedestrian traffic, save where applicable domestic legislation so permits.

2. (a) Animals halted and vehicles standing or parked on the carriageway shall be kept as close as possible to the edge of the carriageway. A driver shall not stand or park his vehicle on a carriageway save on the side appropriate, for him, to the direction of traffic; nevertheless, standing or parking on the other side shall be permitted where standing or parking on the side appropriate to the direction of traffic is prevented by the presence of rail tracks. Moreover, Contracting Parties or subdivisions thereof may:

³² Additional paragraphs introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 17).

- (i) Refrain from prohibiting standing and parking on one side or the other in certain conditions, for instance where standing on the side appropriate to the direction of traffic is prohibited by road signs;
 - (ii) On one-way carriageways, authorize standing and parking on the other side as well as or instead of on the side appropriate to the direction of traffic;
 - (iii) Authorize standing and parking in the middle of the carriageway at places specially marked;
- (b) Save where domestic legislation provides otherwise, vehicles other than two-wheeled cycles, two-wheeled mopeds and two-wheeled motorcycles without side-car shall not stand or be parked two abreast on the carriageway. Standing or parked vehicles shall, unless the layout of the area permits otherwise, be placed parallel to the edge of the carriageway.³³
3. (a) The standing or parking of a vehicle on the carriageway shall be prohibited:³⁴
- (i) On pedestrian crossings, on crossings for cyclists, and on level-crossings;
 - (ii) On tramway or railway tracks on a road or so close to such tracks that the movement of trams or trains might be impeded, and also, subject to the possibility for Contracting Parties or subdivisions thereof to provide otherwise, on pavements and cycle tracks;

³⁵ See footnote.

- (b) The standing or parking of a vehicle at any point where it would constitute a danger shall be prohibited, more particularly:
- (i) Save in such spaces as may be specially marked, under flyovers and in tunnels;
 - (ii) On the carriageway, close to the crests of hills, and on bends where visibility is not sufficient for the vehicle to be overtaken in complete safety, having regard to the speed of vehicles on the section of the road in question;
 - (iii) On a carriageway beside a longitudinal road marking, where subparagraph (b) (ii) of this paragraph does not apply but the width of the carriageway between the marking and the vehicle is less than 3 m and the marking is such that vehicles approaching it on the same side are forbidden to cross it;
 - (iv) At any place where the vehicle would conceal road signs or traffic light signals from the view of road-users;
 - (v) On an additional lane indicated by a sign for slowly moving vehicles;

³³ See also Point 18 of the Annex of the European Agreement.

³⁴ See also Point 18 of the Annex of the European Agreement.

³⁵ Additional text introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 18).

- (c) The parking of a vehicle on the carriageway shall be prohibited:
- (i) On approaches to level-crossings, to intersections and to bus, trolley-bus or rail vehicle stops; within the distances prescribed by domestic legislation;³⁶
 - (ii) In front of vehicle entries to properties;
 - (iii) At any point where the parked vehicle would prevent access to another vehicle properly parked or prevent such other vehicle from moving out;
 - (iv) On the central carriageway of three-carriageway roads and, outside built-up areas, on the carriageways of roads marked as priority roads by appropriate signs.
- (v) *[deleted]*

4. A driver shall not leave his vehicle or his animals without having taken all suitable precautions to avoid any accident and, in the case of a motor vehicle, to prevent its unauthorized use.

5.³⁷ It is recommended that domestic legislation should provide as follows: every power-driven vehicle other than a two-wheeled moped or a two-wheeled motorcycle without side-car, and every trailer coupled or uncoupled shall when stationary on the carriageway outside a built-up area be signalled to approaching drivers at a sufficient distance by means of at least one appropriate device placed at the most suitable point to give them adequate advance warning:

(a) If the vehicle is stationary at night on the carriageway in circumstances such that approaching drivers cannot be aware of the obstacle which the vehicle constitutes;

(b) If the driver, in other cases, has been compelled to halt his vehicle at a place where standing is prohibited.

6. Nothing in this Article shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from introducing other provisions on parking and standing or from making individual provisions for the standing and parking of cycles and mopeds.

³⁸ See footnote.

ARTICLE 24

Opening of doors

It shall be prohibited to open the door of a vehicle, to leave it open, or to alight from the vehicle without having made sure that to do so cannot endanger other road-users.

³⁶ See also Point 18 of the Annex of the European Agreement.

³⁷ See also Point 18 of the Annex of the European Agreement.

³⁸ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 18).

ARTICLE 25

Motorways and similar roads

1.³⁹ On motorways and, if so provided in domestic legislation, on special approach roads to and exit roads from motorways:

(a) The use of the road shall be prohibited to pedestrians, animals, cycles, mopeds unless they are treated as motorcycles, and all vehicles other than motor vehicles and their trailers, and to motor vehicles or motor-vehicle trailers which are incapable, by virtue of their design, of attaining on a flat road a speed specified by domestic legislation;

(b) Drivers shall be forbidden:

- (i) To have their vehicles standing or parked elsewhere than at marked parking sites; if a vehicle is compelled to stop, its driver shall endeavour to move it off the carriageway and also off the flush verge and, if he is unable to do so, immediately signal the presence of the vehicle at a distance so as to warn approaching drivers in time;
- (ii) To make U-turns, to travel in reverse, and to drive on to the central dividing strip, including the crossovers linking the two carriageways.

⁴⁰ See footnote.

2. Drivers emerging on to a motorway shall give way to vehicles travelling on it. If there is an acceleration lane, they shall use it.

3. A driver leaving a motorway shall move into the traffic lane appropriate to the motorway exit in good time and enter the deceleration lane, if there is one, as soon as he can.

⁴¹ See footnote.

4. For the purpose of the application of paragraphs 1, 2 and 3 of this Article, other roads reserved for motor vehicle traffic, duly signposted as such and not affording access to or from properties alongside, shall be treated as motorways.⁴²

ARTICLE 25 bis

Special regulations for tunnels indicated by special road signs

In tunnels indicated by the special road signs, the following rules shall apply:

1. All drivers are forbidden:

³⁹ See also Point 19 of the Annex of the European Agreement.

⁴⁰ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 19).

⁴¹ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 19).

⁴² See also Point 19 of the Annex of the European Agreement.

- (a) to reverse;
 - (b) to make a U-turn;
 - (c) *[deleted]*
2. Even if the tunnel is lit, all drivers must switch on the driving or passing lamps.
 3. Drivers are permitted to stop or park a vehicle only in case of emergency or danger. In doing so, they must, where possible, use the places specially indicated.
 4. In case of a prolonged stoppage the driver must switch off the engine.

ARTICLE 26

Special rules applicable to processions and handicapped persons

1. It shall be prohibited for road-users to cut across troop columns, files of schoolchildren accompanied by a person in charge, and other processions.
2. Handicapped persons travelling in invalid chairs propelled by themselves or moving at a walking pace may use pavements (sidewalks) and suitable verges.

ARTICLE 27

Special rules applicable to cyclists, moped drivers and motorcyclists

1. Notwithstanding the provisions of Article 10, paragraph 3, of this Convention, Contracting Parties or subdivisions thereof shall be free not to prohibit cyclists from travelling two or more abreast.
2. It shall be prohibited for cyclists to ride without holding the handlebars with at least one hand, to allow themselves to be towed by another vehicle, or to carry, tow or push objects which hamper their cycling or endanger other road-users. The same provisions shall apply to moped drivers and motorcyclists; in addition, however, moped drivers and motorcyclists shall hold the handlebars with both hands except when signalling the manoeuvre described in Article 14, paragraph 3, of this Convention.⁴³
3. It shall be prohibited for cyclists and moped drivers to carry passengers on their vehicle; however, Contracting Parties or subdivisions thereof may authorize exceptions to this provision and, in particular, authorize the transport of passengers on such additional saddle or saddles as may be fitted on the vehicle. Motorcyclists shall not be permitted to carry passengers except in the side-car, if there is one, and on the additional saddle (pillion), if any, fitted behind the driver.
4. Where cycle lanes or cycle tracks exist, Contracting Parties or subdivisions thereof may forbid cyclists to use the rest of the carriageway. In the same circumstances, they may authorize moped drivers to use the cycle lane or cycle track and, if they consider it advisable, prohibit them

⁴³ See also Point 20 of the Annex of the European Agreement.

from using the rest of the carriageway. Domestic legislation shall specify under what conditions other road users may use the cycle lane or cycle track or cross them, maintaining cyclists' safety at all times.⁴⁴

⁴⁵ See footnote.

⁴⁶ See footnote.

ARTICLE 28

Audible and luminous warnings

1. Audible warning devices may be used only:
 - (a) To give due warning with a view to avoiding an accident;
 - (b) Outside built-up areas when it is desirable to warn a driver that he is about to be overtaken.

The sounds emitted by audible warning devices shall not be prolonged more than necessary.

2. Motor-vehicle drivers may give the luminous warnings specified in Article 32, paragraph 3, of this Convention, instead of audible warnings, between nightfall and dawn. They may also do so in daylight hours for the purpose indicated in paragraph 1 (b) of this Article, if to do so is more appropriate in the prevailing circumstances.

3. Contracting Parties or subdivisions thereof may authorize the use of luminous warnings in built-up areas also for the purpose referred to in paragraph 1 (b) of this Article.

ARTICLE 29

Rail-borne vehicles

1. Where a railway uses a carriageway, every road-user shall, on the approach of a tram or other rail-borne vehicle clear the track as soon as possible to allow the rail-borne vehicle to pass.

2. Contracting Parties or subdivisions thereof may adopt special rules, differing from those laid down in this Chapter, for the movement of rail-borne vehicles on the road and for passing or overtaking such vehicles. However, Contracting Parties or subdivisions thereof may not adopt provisions which conflict with those of Article 18, paragraph 7, of this Convention.⁴⁷

⁴⁸ See footnote.

⁴⁴ See also Point 20 of the Annex of the European Agreement.

⁴⁵ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 20).

⁴⁶ Additional articles (Articles 27 bis to 27 quarter) introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 20 bis).

⁴⁷ See also Point 21 of the Annex of the European Agreement.

⁴⁸ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 21).

ARTICLE 30

Loading of vehicles

1. If a permissible maximum mass is laid down for a vehicle, the laden mass of the vehicle shall never exceed the permissible maximum mass.
2. Every load on a vehicle shall be so arranged and, if necessary, stowed as to prevent it from:
 - (a) Endangering persons or causing damage to public or private property, more particularly by trailing on or falling on to the road;
 - (b) Obstructing the driver's view or impairing the stability or driving of the vehicle;
 - (c) Causing noise, raising dust, or creating any other nuisance which can be avoided;
 - (d) Masking lights, including stop lights and direction-indicators, reflex reflectors, registration numbers and the distinguishing sign of the State of registration with which, under this Convention or under domestic legislation, the vehicle is required to be equipped, or masking signals given by arm in accordance with Article 14, paragraph 3, or Article 17, paragraph 2, of this Convention.
3. All accessories, such as cables, chains and sheets, used to secure or protect the load shall be drawn tight around the load and be firmly fastened. All accessories used to protect the load shall satisfy the requirements laid down for the load in paragraph 2 of this Article.
- 4.⁴⁹ Loads projecting beyond the front, rear or sides of the vehicle shall be clearly marked in all cases where their projection might not be noticed by the drivers of other vehicles; at night, a white light and a white reflecting device shall be used for such marking at the front and a red light and a red reflecting device at the rear. More particularly, on power-driven vehicles:
 - (a) Loads projecting more than 1 m beyond the front or rear of the vehicle shall always be marked;
 - (b) Loads projecting laterally beyond the outer edge of the vehicle in such a way that their lateral outer edge is more than 0.40 m from the outer edge of the vehicle's front position (side) light shall be marked at the front at night, and loads projecting in such a way that their lateral outer edge is more than 0.40 m from the outer edge of the vehicle's red rear position (side) light shall be similarly marked at the rear at night.
5. Nothing in paragraph 4 of this Article shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from prohibiting, restricting, or subjecting to special authorization, load projections as referred to in the aforesaid paragraph 4.

⁴⁹ See also Point 22 of the Annex of the European Agreement.

ARTICLE 30 bis

Carriage of passengers

Passengers shall not be carried in such numbers or in such a way as to interfere with driving or obstruct the driver's view.

ARTICLE 31

Behaviour in case of accident

1. Without prejudice to the provisions of domestic legislation concerning the obligation to assist the injured, every driver or other road-user involved in a traffic accident shall:

(a) Stop as soon as he can do so without causing an additional danger to traffic;

(b) Endeavour to ensure traffic safety at the site of the accident and, if a person has been killed or seriously injured in the accident, to prevent, insofar as such action does not affect traffic safety, any change in conditions at the site, including the disappearance of traces which might be useful for determining responsibilities;

(c) If so requested by other persons involved in the accident, identify himself to them;

(d) If a person has been injured or killed in the accident, notify the police and remain on the scene of the accident or return to it and wait there until the arrival of the police, unless he has been authorized by the police to leave or has to assist the injured or to receive attention himself.

⁵⁰ See footnote.

2. Contracting Parties or subdivisions thereof may, under their domestic legislation, refrain from imposing the provision of paragraph 1 (d) of this Article in cases where no serious injury has been caused and none of the persons involved requests that the police should be notified.

ARTICLE 32

Rules of the use of lamps

1. Between nightfall and dawn and in any other circumstances when visibility is inadequate on account, for example, of fog, snowfall or heavy rain, the following lamps shall be lit on a moving vehicle:

(a) On power-driven vehicles and mopeds the driving lamp(s) or passing lamp(s) and the rear position lamp(s), according to the equipment prescribed by the present Convention for the vehicle of each category;

(b) On trailers, front position lamps, if such lamps are required according to Annex 5, paragraph 30, of this Convention, and not less than two rear position lamps.

⁵⁰ Additional subparagraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 24).

2. Driving lamps shall be switched off and replaced by passing lamps:
 - (a) In built-up areas where the road is adequately lighted and outside built-up areas where the carriageway is continuously lighted and the lighting is sufficient to enable the driver to see clearly for an adequate distance and to enable other road-users to see the vehicle far enough away;
 - (b) When a driver is about to pass another vehicle, so as to prevent dazzle far enough away to enable the driver of the other vehicle to proceed easily and without danger;
 - (c) In any other circumstances in which it is necessary to avoid dazzling other road-users or the users of a waterway or railway running alongside the road.
3. When, however, a vehicle is following closely behind another vehicle, driving lamps may be used to give a luminous warning as referred to in Article 28, paragraph 2, of the intention to overtake.
4. Fog lamps may be lit only in thick fog, falling snow, heavy rain or similar conditions and, as regards front fog lamps, as a substitute for passing lamps. Domestic legislation may authorize the simultaneous use of front fog lamps and passing lamps and the use of front fog lamps on narrow, winding roads.
5. On vehicles equipped with front position lamps, such lamps shall be used together with the driving lamps, the passing lamps or the front fog lamps.
6. During the day, a motorcycle moving on the road shall display at least one passing lamp to the front and a red lamp to the rear. Domestic legislation may permit the use of daytime running lamps instead of passing lamps.
7. Domestic legislation may make it compulsory for drivers of motor vehicles to use during the day either passing lamps or daytime running lamps. Rear position lamps shall in this case be used together with the front lamps.
8. Between nightfall and dawn and in any other circumstances when visibility is inadequate, the presence of power-driven vehicles and their trailers standing or parked on a road shall be indicated by front and rear position lamps. In thick fog, falling snow, heavy rain or similar conditions passing lamps or front fog lamps may be used. Rear fog lamps may in these conditions be used as a supplement to the rear position lamps.
9. Notwithstanding the provisions of paragraph 8 of this Article, within a built-up area the front and rear position lamps may be replaced by parking lamps, provided that:
 - (a) The vehicle does not exceed 6 m in length and 2 m in width;
 - (b) No trailer is coupled to the vehicle;
 - (c) The parking lamps are placed on that side of the vehicle which is furthest from the carriageway edge alongside which the vehicle is standing or parked.
10. Notwithstanding the provisions of paragraphs 8 and 9 of this Article, a vehicle may be standing or parked without any lamps lit:
 - (a) On a road lit in such a way that the vehicle is clearly visible at an adequate distance;

(b) Away from the carriageway and hard shoulder;

(c) In the case of mopeds and two-wheeled motorcycles without a side-car which are not equipped with batteries, at the extreme edge of a carriageway in a built-up area.

11. Domestic legislation may grant exemptions from the provisions of paragraphs 8 and 9 of this Article for vehicles standing or parked in streets in built-up areas where there is very little traffic.

12. Reversing lamps may be used only when the vehicle is reversing or about to reverse.

13. Hazard warning signal may be used only to warn other road-users of a particular danger:

(a) When a vehicle which has broken down or has been involved in an accident cannot be moved immediately, so that it constitutes an obstacle to other road-users;

(b) When indicating to other road-users the risk of an imminent danger.

14. Special warning lamps:

(a) Displaying a blue light may be used only on priority vehicles when carrying out an urgent mission or when in other cases it is necessary to give warning to other road-users of the presence of the vehicle;

(b) Displaying an amber light may be used only when the vehicles genuinely assigned to the specific tasks for which they were equipped with the special warning lamp or when the presence of such vehicles on the road constitutes a danger or inconvenience to other road-users.

The use of warning lamps displaying other colours may be authorized by domestic legislation.

15. In no circumstances shall a vehicle display a red light to the front or white light to the rear, subject to the exemptions mentioned in Annex 5, paragraph 61. A vehicle shall not be modified or lamps added to it in a way which could conflict with this requirement.

ARTICLE 33

Rules of lighting of other vehicles than mentioned in Article 32 and of certain road users

1. Every vehicle or combination of vehicles to which the provisions of Article 32 of this Convention do not apply shall, when on a road between nightfall and dawn, show at least one white or selective-yellow light to the front and at least one red light to the rear. Where there is only one lamp at the front or only one lamp at the rear, the lamp shall be placed on the centre-line of the vehicle or on the side opposite to that corresponding to the direction of traffic.

(a) Handcarts, i.e., carts drawn or pushed by hand, shall show at least one white or selective-yellow light to the front and at least one red light to the rear. These two lights may be emitted by a single lamp placed on the side opposite to that corresponding to the direction of traffic. Lights shall not be required on handcarts not exceeding 1 m in width.

(b) Animal-drawn vehicles shall show two white or selective-yellow lights to the front, and two red lights to the rear. Domestic legislation may, however, make it permissible for such

vehicles to show only one white or selective-yellow light to the front and only one red light to the rear. The lamps shall in both cases be placed on the side opposite to that corresponding to the direction of traffic. If the lamps described above cannot be attached to the vehicle, they may be carried by an escort walking immediately alongside the vehicle, on the opposite side to that corresponding to the direction of traffic. Furthermore, animal-drawn vehicles shall be fitted with two red reflex-reflectors to the rear, as close as possible to the outer edges of the vehicle. Lights shall not be required on animal-drawn vehicles not exceeding 1 m in width. However, a single reflex-reflector shall in this case be placed at the rear on the side opposite to that corresponding to the direction of traffic, or centrally.

2. (a) When moving along the carriageway by night:
 - (i) Groups of pedestrians led by a person in charge or forming a procession, must display, on the side opposite to that appropriate to the direction of traffic, at least one white or selective-yellow light to the front and a red light to the rear, or an amber light in both directions;
 - (ii) Drivers of draught, pack or saddle animals, or of cattle, must display, on the side opposite to that appropriate to the direction of traffic, at least one white or selective--yellow light to the front and a red light to the rear, or an amber light in both directions. These lights may be displayed by a single device.
- (b) The lights referred to in subparagraph (a) of this paragraph are, however, not required within an appropriately lit built-up area.

ARTICLE 34

Exemptions

1. When warned of the approach of a priority vehicle by its special luminous and audible warning devices every road-user shall leave room clear for it to pass on the carriageway and shall, if necessary, stop.
2. Domestic legislation may provide that drivers of priority vehicles shall not be bound, when warning of their movement is given by the vehicle's special warning devices, and provided that they do not endanger other road-users, to comply with all or any of the provisions of this Chapter II other than those of Article 6, paragraph 2.⁵¹
3. Domestic legislation may determine to what extent persons working on the construction, repair or maintenance of the road, including the drivers of equipment used for such work, shall not be bound, provided they take the necessary precautions, to observe the provisions of this Chapter II during their work.
4. For the purpose of overtaking or passing the equipment referred to in paragraph 3 of this Article while it is engaged in work on the road, the drivers of other vehicles may, to the extent necessary and on conditions that they take all due precautions, disregard the requirements of Articles 11 and 12 of this Convention.

⁵¹ See also Point 26 of the Annex of the European Agreement.

Chapter III

CONDITIONS FOR THE ADMISSION OF MOTOR VEHICLES AND TRAILERS TO INTERNATIONAL TRAFFIC

ARTICLE 35

Registration

1. (a) In order to be entitled to the benefits of this Convention, every motor vehicle in international traffic, and every trailer, other than a light trailer, coupled to a motor vehicle shall be registered by a Contracting Party or a subdivision thereof, and the driver of the motor vehicle shall carry a valid certificate of such registration issued either by a competent authority of such Contracting Party or subdivision thereof or on behalf and by authorization of such Contracting Party or subdivision thereof by an association duly empowered thereto by that Contracting Party or subdivision thereof. This certificate, to be known as the registration certificate, shall bear the following particulars at least:

A serial number, to be known as the registration number, composed in the manner indicated in Annex 2 to this Convention;

The date of first registration of the vehicle;

The full name and home address of the holder of the certificate;

The name or the trademark of the maker of the vehicle;

The serial number of the chassis (the maker's production or serial number);

In the case of a vehicle intended for the carriage of goods, the permissible maximum mass;

In the case of a vehicle intended for the carriage of goods, the unladen mass;

The period of validity, if not unlimited.

The particulars entered in the certificate shall either be in Latin characters or so-called English cursive script only, or be repeated in that form.

(b) Contracting Parties or subdivisions thereof may, however, decide that the year of manufacture, instead of the date of first registration, shall be entered on certificates issued in their territories.

(c) In the case of motor vehicles of categories A and B as defined in Annexes 6 and 7 to this Convention and, if possible, for other motor vehicles:

- (i) The certificate shall be headed with the distinguishing sign of the State of registration as defined in Annex 3 to this Convention;
- (ii) The letters A, B, C, D, E, F, G and H respectively shall be placed before or after the eight items of information which are required under subparagraph (a) of this paragraph, to be shown on all registration certificates;

(iii) The words *Certificat d'immatriculation* in French may be placed either before or after the title of the certificate in the national language (or languages) of the country of registration.

(d) For trailers, including semi-trailers, imported temporarily into a country by a mode of transport other than road transport, a photocopy of the registration certificate, certified as a true copy by the authority which issued the certificate, shall be considered sufficient.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1 of this Article, an articulated vehicle which is not disassembled while in international traffic shall be entitled to the benefits of the provisions of this Convention even if it has only a single registration and a single certificate for the drawing vehicle and semi-trailer composing it.

3. Nothing in this Convention shall be construed as limiting the right of Contracting Parties or subdivisions thereof to require, in the case of a vehicle in international traffic which is not registered in the name of a person travelling in it, proof of the driver's right to be in possession of the vehicle.

4. It is recommended that Contracting Parties should set up, if they have not already done so, a service responsible for keeping, at the national or regional level, a record of motor vehicles brought into use and a centralized record, for each vehicle, of the particulars entered in each certificate of registration.

ARTICLE 36

Registration number

1. Every motor vehicle in international traffic shall display its registration number at the front and at the rear; motorcycles, however, shall only be required to display this number at the rear.

2. Every registered trailer in international traffic shall display its registration number at the rear. Where a motor vehicle draws one or more trailers, the sole trailer or the last trailer, if not registered, shall display the registration number of the drawing vehicle.

3. The composition of the registration number referred to in this Article, and the manner of displaying it, shall conform to the provisions of Annex 2 to this Convention.

ARTICLE 37

Distinguishing sign of the State of registration

1. (a) Every motor vehicle in international traffic shall display at the rear, in addition to its registration number, the distinguishing sign of the State in which it is registered.

(b) This sign may either be placed separately from the registration plate or may be incorporated into the registration plate.

(c) When the distinguishing sign is incorporated into the registration plate, it must also appear on the front registration plate of the vehicle if such is obligatory.

2. Every trailer coupled to a motor vehicle and required under Article 36 of this Convention to display a registration number at the rear shall also display at the rear, either separately from its registration plate or incorporated into it, the distinguishing sign of the State where the registration number was assigned.

The provisions of this paragraph shall be applicable even if the trailer is registered in a State other than the State of registration of the motor vehicle to which it is coupled; if the trailer is not registered, it shall display at the rear the distinguishing sign of the State of registration of the drawing vehicle except when it is travelling in that State.

3. The composition of the distinguishing sign, and the manner of displaying it or its incorporation into the registration plate, shall conform to the conditions laid down in Annexes 2 and 3 to this Convention.

ARTICLE 38

Identification marks

Every motor vehicle and every trailer in international traffic shall bear the identification marks specified in Annex 4 to this Convention.

ARTICLE 39

Technical requirements and inspection of vehicles

1. Every motor vehicle, every trailer and every combination of vehicles in international traffic shall satisfy the provisions of Annex 5 to this Convention. It shall also be in good working order.

2. Domestic legislation shall require periodic technical inspections of:

(a) Motor vehicles used for the carriage of persons and having more than eight seats in addition to the driver's seat;

(b) Motor vehicles used for the carriage of goods whose permissible maximum mass exceeds 3,500 kg and trailers designed to be coupled to such vehicles.

3. Domestic legislation shall, as far as possible, extend the provision of paragraph 2 to the other categories of vehicles.

⁵² See footnote.

ARTICLE 40

Transitional provision

1. For a period of 10 years from the entry into force of this Convention in accordance with Article 47, paragraph 1, trailers in international traffic, whatever their permissible maximum mass, shall be entitled to the benefits of the provisions of this Convention even if they are not registered.

⁵² Additional paragraphs introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 26 bis).

2. The registration certificate shall conform with the provisions of the amendment to Article 35, paragraph 1 within five years from the date of its entry into force. Certificates issued during that period shall be mutually recognized until the expiry date inscribed therein.

⁵³ See footnote.

Chapter IV

DRIVERS OF MOTOR VEHICLES

ARTICLE 41

Driving permits

*(The present text is applicable until 28 March 2011 at the latest (see new article 43),
the new text is reproduced in dark blue following the present Article)*

1. (a) Every driver of a motor vehicle must hold a driving permit;
- (b) Contracting Parties undertake to ensure that driving permits are issued only after verification by the competent authorities that the driver possesses the required knowledge and skill;
- (c) Domestic legislation must lay down requirements for obtaining a driving permit;
- (d) Nothing in this Convention shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from requiring driving permits for other power-driven vehicles and mopeds.

2. Contracting Parties shall recognize:

- (a) Any domestic permit drawn up in their national language or in one of their national languages, or, if not drawn up in such a language, accompanied by a certified translation;
- (b) Any domestic permit conforming to the provisions of Annex 6 to this Convention;
and
- (c) Any international permit conforming to the provisions of Annex 7 to this Convention;

as valid for driving in their territories a vehicle coming within the categories covered by the permit, provided that the permit is still valid and that it was issued by another Contracting Party or subdivision thereof or by an association duly empowered thereto by such other Contracting Party. The provisions of this paragraph shall not apply to learner-driver permits.

[*ex paragraph 3 deleted*]

⁵³ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 26 ter).

3. Notwithstanding the provisions of the preceding paragraph:

(a) Where the validity of the driving permit is made subject by special endorsement to the condition that the holder shall wear certain devices or that the vehicle shall be equipped in a certain way to take account of the driver's disability, the permit shall not be recognized as valid unless those conditions are observed;

(b) Contracting Parties may refuse to recognize the validity in their territories of driving permits held by persons under eighteen years of age;

(c) Contracting Parties may refuse to recognize the validity in their territories, for the driving of motor vehicles or combinations of vehicles in categories C, D and E referred to in Annexes 6 and 7 to this Convention, of driving permits held by persons under twenty-one years of age.

4. Contracting Parties may introduce in their domestic legislation a subdivision of the categories of vehicles referred to in Annexes 6 and 7 of this Convention. If the driving permit is restricted to certain vehicles within a category, a numeral shall be added to the letter of the category and the nature of the restriction shall be indicated in the driving permit.

5. For the purpose of the application of paragraph 2 and subparagraph 3 (c) of this Article:

(a) A motor vehicle of the category B referred to in Annexes 6 and 7 to this Convention may be coupled to a light trailer; it may also be coupled to a trailer whose permissible maximum mass exceeds 750 kg but does not exceed the unladen mass of the motor vehicle if the combined permissible maximum mass of the vehicles so coupled does not exceed 3,500 kg;

(b) A motor vehicle of the category C, or of the category D referred to in Annexes 6 and 7 to this Convention may be coupled to a light trailer without the resultant combination ceasing to belong to category C or category D.

6. An international permit shall be issued only to the holder of a domestic permit for the issue of which the minimum conditions laid down in this Convention have been fulfilled. It shall not be valid after the expiry of the corresponding domestic permit, the number of which shall be entered in the international permit.

7. The provisions of this Article shall not require Contracting Parties:

(a) To recognize the validity of domestic or international permits issued in the territory of another Contracting Party to persons who had their normal residence in their territories at the time of such issue or whose normal residence has been transferred to their territories since such issue; or

(b) To recognize the validity of permits as aforesaid issued to drivers whose normal residence at the time of such issue was not in the territory in which the permit was issued or who since such issue have transferred their residence to another territory.

ARTICLE 41

Driving permits

(Provisions applicable from 29 March 2011 (see new article 43))

1. (a) Every driver of a motor vehicle must hold a driving permit;
- (b) Contracting Parties undertake to ensure that driving permits are issued only after verification by the competent authorities that the driver possesses the required knowledge and skills; the persons authorized to check if drivers have the necessary knowledge and skills must have appropriate qualifications; the contents and procedure of both theoretical and practical exams are regulated by national legislation;
- (c) Domestic legislation must lay down requirements for obtaining a driving permit. In particular, it shall specify the minimum ages for holding a permit, the medical conditions to be fulfilled and the conditions for passing the theoretical and practical exams;
- (d) Nothing in this Convention shall be construed as preventing Contracting Parties or subdivisions thereof from requiring driving permits for other power-driven vehicles and mopeds.
2. (a) Contracting Parties shall recognize:
 - (i) Any domestic permit conforming to the provisions of Annex 6 to this Convention;
 - (ii) Any international permit conforming to the provisions of Annex 7 to this Convention, on condition that it is presented with the corresponding domestic driving permit,as valid for driving in their territories a vehicle coming within the categories covered by the permits, provided that the permits are still valid and that they were issued by another Contracting Party or subdivision thereof or by an association duly empowered thereto by such other Contracting Party or one of its subdivisions;
- (b) Driving permits issued by a Contracting Party shall be recognized in the territory of another Contracting Party until this territory becomes the place of normal residence of their holder;
- (c) The provisions of this paragraph shall not apply to learner-driver permits.
3. Domestic legislation may limit the period of validity of a domestic driving permit. The period of validity of an international permit shall be either no more than three years after the date of issue or until the date of expiry of the domestic driving permit, whichever is earlier.
4. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2:
 - (a) Where the validity of the driving permit is made subject by special endorsement to the condition that the holder shall wear certain devices or that the vehicle shall be equipped in a certain way to take account of the driver's disability, the permit shall not be recognized as valid unless those conditions are observed;

(b) Contracting Parties may refuse to recognize the validity in their territories of driving permits held by persons under eighteen years of age;

(c) Contracting Parties may refuse to recognize the validity in their territories, for the driving of motor vehicles or combinations of vehicles in categories C, D, CE and DE referred to in Annexes 6 and 7 to this Convention, of driving permits held by persons under twenty-one years of age.

5. An international permit shall be issued only to the holder of a domestic permit for the issue of which the minimum conditions laid down in this Convention have been fulfilled. An international driving permit shall only be issued by the Contracting Party in whose territory the holder has his normal residence and which issued the domestic driving permit or which recognized the driving permit issued by another Contracting Party; it shall not be valid for use in that territory.

6. The provisions of this Article shall not require Contracting Parties:

(a) To recognize the validity of domestic permits issued in the territory of another Contracting Party to persons who had their normal residence in their territories at the time of such issue or whose normal residence has been transferred to their territories since such issue;

(b) To recognize the validity of domestic permits issued to drivers whose normal residence at the time of such issue was not in the territory in which the permit was issued or who since such issue have transferred their residence to another territory.

ARTICLE 42

Suspension of the validity of driving permits

1. Contracting Parties or subdivisions thereof may withdraw from a driver the right to use his domestic or international driving permit in their territories if he commits in their territories a breach of their regulations rendering him liable under their legislations to the forfeiture of his permit. In such a case the competent authority of the Contracting Party or subdivision thereof withdrawing the right to use the permit may:

(a) Withdraw and retain the permit until the period of the withdrawal of use expires or until the holder leaves its territory, whichever is the earlier;

(b) Notify the withdrawal of the right to use the permit to the authority by or on behalf of which the permit was issued;

(c) In the case of an international permit, enter in the space provided for the purpose an endorsement to the effect that the permit is no longer valid in its territories;

(d) Where it has not applied the procedure for which provision is made in subparagraph (a) of this paragraph, supplement the communication referred to in subparagraph (b) by requesting the authority which issued the permit, or on behalf of which the permit was issued, to notify the person concerned of the decision taken with regard to him.

2. Contracting Parties shall endeavour to notify the persons concerned of the decisions communicated to them in accordance with the procedure laid down in paragraph 1 (d) of this Article.

3. Nothing in this Convention shall be construed as prohibiting Contracting Parties or subdivisions thereof from preventing a driver holding a domestic or international driving permit from driving if it is evident or proved that his condition is such that he is unable to drive safely or if the right to drive has been withdrawn from him in the State in which he has his normal residence.

ARTICLE 43

Transitional provisions

1. Contracting Parties shall issue domestic driving permits in accordance with the new provisions of Annex 6 at the latest five years after their entry into force. Domestic driving permits issued in accordance with the earlier provisions of Article 41, Article 43 and Annex 6 to this Convention prior to the expiry of this period shall be recognized as long as they are valid.
2. Contracting Parties shall issue international driving permits in accordance with the new provisions of Annex 7 at the latest five years after their entry into force. International driving permits issued in accordance with the earlier provisions of Article 41, Article 43 and Annex 7 to this Convention prior to the expiry of this period shall be valid according to the conditions defined in Article 41, paragraph 3.

Chapter V

CONDITIONS FOR THE ADMISSION OF CYCLES AND MOPEDS TO INTERNATIONAL TRAFFIC

ARTICLE 44

1. Cycles without an engine in international traffic shall:
 - (a) Have an efficient brake;
 - (b) Be equipped with a bell capable of being heard at a sufficient distance, and carry no other audible warning device;
 - (c) Be equipped with a red reflecting device at the rear and with devices such that the cycle can show a white or selective-yellow light to the front and a red light to the rear.

⁵⁴ See footnote.

2. In the territory of Contracting Parties which have not, in accordance with Article 54, paragraph 2, of this Convention, made a statement to the effect that they treat mopeds as motorcycles, mopeds in international traffic shall:

- (a) Have two independent brakes;
- (b) Be equipped with a bell or some other audible warning device capable of being heard at a sufficient distance;

⁵⁴ Additional subparagraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 27).

- (c) Be equipped with an effective exhaust silencer;
- (d) Be so equipped that they can show a white or selective-yellow light to the front and a red light and a red reflex-reflector to the rear;⁵⁵
- (e) Display the identification mark specified in Annex 4 to this Convention.

⁵⁶ See footnote.

3. In the territories of Contracting Parties which have, in accordance with Article 54, paragraph 2, of this Convention, declared that they treat mopeds as motorcycles, the conditions to be fulfilled by mopeds in order to be admitted to international traffic shall be those laid down for motorcycles in Annex 5 to this Convention.

Chapter VI

FINAL PROVISIONS

ARTICLE 45

1. This Convention shall be open at United Nations Headquarters, New York, until 31 December 1969 for signature by all States Members of the United Nations or of any of the specialized agencies or of the International Atomic Energy Agency or Parties to the Statute of the International Court of Justice, and by any other State invited by the General Assembly of the United Nations to become a Party to the Convention.
2. This Convention is subject to ratification. The instruments of ratification shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations.
3. This Convention shall remain open for accession by any of the States referred to in paragraph 1 of this Article. The instruments of accession shall be deposited with the Secretary-General.
4. On signing this Convention or on depositing its instrument of ratification or accession, each State shall notify the Secretary-General of the distinguishing sign it has selected for display in international traffic on vehicles registered by it, in accordance with Annex 3 to this Convention. By a further notification addressed to the Secretary-General, any State may change a distinguishing sign it has previously selected.

ARTICLE 46

1. Any State may, at the time of signing or ratifying this Convention, or of acceding thereto, or at any time thereafter, declare by notification addressed to the Secretary-General that the Convention shall become applicable to all or any of the territories for the international relations of which it is responsible. The Convention shall become applicable to the territory or territories

⁵⁵ See also Point 27 of the Annex of the European Agreement.

⁵⁶ Additional subparagraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 27).

named in the notification thirty days after the receipt of the notification by the Secretary-General or on the date of entry into force of the Convention for the State making the notification, whichever is the later.

2. Any State which has made a declaration under paragraph 1 of this Article may at any time thereafter declare by notification addressed to the Secretary-General that the Convention shall cease to be applicable to the territory named in the notification and the Convention shall cease to be applicable to such territory one year from the date of receipt by the Secretary-General of the notification.

3. A State making a notification under paragraph 1 of this Article shall notify the Secretary-General of the distinguishing sign or signs it has selected for display in international traffic on vehicles registered in the territory or territories concerned, in accordance with Annex 3 to this Convention. By a further notification addressed to the Secretary-General, any State may change a distinguishing sign it has previously selected.

ARTICLE 47

1. This Convention shall enter into force twelve months after the date of deposit of the fifteenth instrument of ratification or accession.

2. For each State ratifying or acceding to this Convention after the deposit of the fifteenth instrument of ratification or accession, the Convention shall enter into force twelve months after the date of deposit by such State of its instrument of ratification or accession.

ARTICLE 48

Upon its entry into force, this Convention shall terminate and replace, in relations between the Contracting Parties, the International Convention relative to Motor Traffic and the International Convention relative to Road Traffic, both signed at Paris on 24 April 1926, the Convention on the Regulation of Inter-American Automotive Traffic, opened for signature at Washington on 15 December 1943, and the Convention on Road Traffic, opened for signature at Geneva on 19 September 1949.

ARTICLE 49

1. After this Convention has been in force for one year, any Contracting Party may propose one or more amendments to the Convention. The text of any proposed amendment, accompanied by an explanatory memorandum, shall be transmitted to the Secretary-General, who shall communicate it to all Contracting Parties. The Contracting Parties shall have the opportunity of informing him within a period of twelve months following the date of its circulation whether they (a) accept the amendment; or (b) reject the amendment; or (c) wish that a conference be convened to consider the amendment. The Secretary-General shall also transmit the text of the proposed amendment to all other States referred to in Article 45, paragraph 1 of this Convention.

2. (a) Any proposed amendment communicated in accordance with the preceding paragraph shall be deemed to be accepted if within the period of twelve months referred to in the preceding paragraph less than one third of the Contracting Parties inform the Secretary-General that they either reject the amendment or wish that a conference be convened to consider it. The Secretary-General shall notify all Contracting Parties of each acceptance or rejection of any proposed amendment and of requests that a conference be convened. If the total number of such rejections

and requests received during the specified period of twelve months is less than one third of the total number of Contracting Parties, the Secretary-General shall notify all Contracting Parties that the amendment will enter into force six months after the expiry of the period of twelve months referred to in the preceding paragraph for all Contracting Parties except those which, during the period specified, have rejected the amendment or requested the convening of a conference to consider it.

(b) Any Contracting Party which, during the said period of twelve months, has rejected a proposed amendment or requested the convening of a conference to consider it may at any time after the end of such period notify the Secretary-General that it accepts the amendment, and the Secretary-General shall communicate such notification to all the other Contracting Parties. The amendment shall enter into force, with respect to the Contracting Parties which have notified their acceptance, six months after receipt by the Secretary-General of their notification.

3. If a proposed amendment has not been accepted in accordance with paragraph 2 of this Article and if within the period of twelve months specified in paragraph 1 of this Article less than half of the total number of the Contracting Parties inform the Secretary-General that they reject the proposed amendment and if at least one third of the total number of Contracting Parties, but not less than ten, inform him that they accept it or wish a conference to be convened to consider it, the Secretary-General shall convene a conference for the purpose of considering the proposed amendment or any other proposal which may be submitted to him in accordance with paragraph 4 of this Article.

4. If a conference is convened in accordance with paragraph 3 of this Article, the Secretary-General shall invite to it all States referred to in Article 45, paragraph 1 of this Convention. He shall request all States invited to the conference to submit to him, at least six months before its opening date, any proposals which they may wish the conference to consider in addition to the proposed amendment and shall communicate such proposals, at least three months before the opening date of the conference, to all States invited to the conference.

5. (a) Any amendment to this Convention shall be deemed to be accepted if it has been adopted by a two thirds majority of the States represented at the conference, provided that such majority comprises at least two thirds of Contracting Parties represented at the conference. The Secretary-General shall notify all Contracting Parties of the adoption of the amendment, and the amendment shall enter into force twelve months after the date of his notification for all Contracting Parties except those which during that period have notified the Secretary-General that they reject the amendment.

(b) A Contracting Party which has rejected an amendment during the said period of twelve months may at any time notify the Secretary-General that it accepts the amendment, and the Secretary-General shall communicate such notification to all the other Contracting Parties. The amendment shall enter into force, with respect to the Contracting Party which has notified its acceptance, six months after receipt by the Secretary-General of the notification or at the end of the said period of twelve months, whichever is later.

6. If the proposed amendment is not deemed to be accepted pursuant to paragraph 2 of this Article and if the conditions prescribed by paragraph 3 of this Article for convening a conference are not fulfilled, the proposed amendment shall be deemed to be rejected.

ARTICLE 50

Any Contracting Party may denounce this Convention by written notification addressed to the Secretary-General. The denunciation shall take effect one year after the date of receipt by the Secretary-General of such notification.

ARTICLE 51

This Convention shall cease to be in force if the number of Contracting Parties is less than five for any period of 12 consecutive months.

ARTICLE 52

Any dispute between two or more Contracting Parties which relates to the interpretation or application of this Convention and which the Parties are unable to settle by negotiation or other means of settlement may be referred, at the request of any of the Contracting Parties concerned, to the International Court of Justice for decision.

ARTICLE 53

Nothing in this Convention shall be construed as preventing a Contracting Party from taking such action, compatible with the provisions of the Charter of the United Nations and limited to the exigencies of the situation, as it considers necessary to its external or internal security.

ARTICLE 54

1. Any State may, at the time of signing this Convention or of depositing its instrument of ratification or accession, declare that it does not consider itself bound by Article 52 of this Convention. Other Contracting Parties shall not be bound by Article 52 with respect to any Contracting Party which has made such a declaration.

2. At the time of depositing its instrument of ratification or accession, any State may, by notification addressed to the Secretary-General, declare that for the purposes of the application of the Convention it treats mopeds as motorcycles (Article 1 (n)).

By notification addressed to the Secretary-General, any State may subsequently at any time withdraw its declaration.

3. The declarations provided for in paragraph 2 of this Article shall become effective six months after the date of receipt by the Secretary-General of notification of them or on the date on which the Convention enters into force for the State making the declaration, whichever is the later.

4. Any modification of a previously selected distinguishing sign notified in conformity with Article 45, paragraph 4, or Article 46, paragraph 3 of this Convention, shall take effect three months after the date on which the Secretary-General receives notification thereof.

5. Reservations to this Convention and its annexes, other than the reservation provided for in paragraph 1 of this Article, shall be permitted on condition that they are formulated in writing and, if formulated before the deposit of the instrument of ratification or accession, are confirmed in that instrument. The Secretary-General shall communicate such reservations to all States referred to in Article 45, paragraph 1, of this Convention.

6. Any Contracting Party which has formulated a reservation or made a declaration under paragraphs 1 or 4 of this Article may withdraw it at any time by notification addressed to the Secretary-General.

7. A reservation made in accordance with paragraph 5 of this Article:

(a) Modifies for the Contracting Party which made the reservation the provisions of the Convention to which the reservation relates, to the extent of the reservation;

(b) Modifies those provisions to the same extent for the other Contracting Parties in their relations with the Contracting Party which entered the reservation.

ARTICLE 55

In addition to the declarations, notifications and communications provided for in Articles 49 and 54 of this Convention, the Secretary-General shall notify all the States referred to in Article 45, paragraph 1, of the following:

(a) Signatures, ratifications and accessions under Article 45;

(b) Notifications and declarations under Article 45, paragraph 4, and Article 46;

(c) The dates of entry into force of this Convention in accordance with Article 47;

(d) The date of entry into force of amendments to this Convention in accordance with Article 49, paragraphs 2 and 5;

(e) Denunciations under Article 50;

(f) The determination of this Convention under Article 51.

ARTICLE 56

The original of this Convention, of which the Chinese, English, French, Russian and Spanish texts done in a single copy are equally authentic, shall be deposited with the Secretary-General of the United Nations, who shall send certified true copies thereof to all the States referred to in Article 45, paragraph 1, of this Convention.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned Plenipotentiaries,* being duly authorized by their respective Governments, have signed this Convention.

DONE at Vienna this eighth day of November, one thousand nine hundred and sixty-eight.

* See document E/CONF.56/16/Rev.1.

ANNEXES

Annex 1

**EXCEPTIONS TO THE OBLIGATION TO ADMIT MOTOR VEHICLES
AND TRAILERS IN INTERNATIONAL TRAFFIC**

1. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic motor vehicles, trailers or combinations of vehicles whose overall mass or mass per axle or dimensions exceed the limits fixed by their domestic legislations for vehicles registered in their territories. Contracting Parties in whose territories there is international heavy vehicle traffic shall endeavour to conclude regional agreements under which roads in the region, with the exception of minor roads, will be open, in international traffic, to vehicles or combinations of vehicles whose mass and dimensions do not exceed the figures specified in these agreements.
2. For the purposes of paragraph 1 of this Annex, the lateral projection of the following shall not be regarded as projection beyond the permissible maximum width:
 - (a) Tyres, near their point of contact with the ground and connections of tyre-pressure indicators;
 - (b) Anti-skid devices mounted on the wheels;
 - (c) Driving mirrors so designed as to yield both forwards and backwards under moderate pressure so that they no longer project beyond the permissible maximum width;
 - (d) Side direction-indicators and marker lights, provided that such projection does not exceed a few centimetres;
 - (e) Customs seals affixed to the load, and devices for the securing and protection of such seals.
3. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic the following combinations of vehicles insofar as the use of such combinations is prohibited by their domestic legislations:
 - (a) Motorcycles with trailers;
 - (b) Combinations of vehicles consisting of a motor vehicle and several trailers;
 - (c) Articulated vehicles used for passenger transport.
4. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic the motor vehicles and trailers to which the exceptions specified in paragraph 60 of Annex 5 to this Convention are applicable.
5. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic mopeds and motorcycles whose drivers and passengers, if any, are not equipped with protective helmets.
6. Contracting Parties may make it a condition for the admission to their territories in international traffic of any motor vehicle other than a two-wheeled moped or a two-wheeled motorcycle without side-car, that the motor vehicle shall carry a device referred to in paragraph 56 of Annex 5 to this Convention, to give warning of the danger constituted by the vehicle's presence when it is stationary on the carriageway.

7. Contracting Parties may make it a condition for the admission to certain difficult roads or to certain areas of difficult terrain in their territories in international traffic of motor vehicles with a permissible maximum mass exceeding 3,500 kg, that such vehicles shall comply with the special requirements laid down in their domestic legislations concerning the admission to such roads or areas of vehicles of the same permissible maximum mass registered by them.

⁵⁷ *See footnote*

8. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic any motor vehicle equipped with passing lamps with asymmetric beams if such beams have not been adapted to suit the direction of traffic in their territories.

9. Contracting Parties may refuse to admit to their territories in international traffic any motor vehicle, or any trailer coupled to a motor vehicle, which displays a distinguishing sign other than one of those prescribed in Article 37 of this Convention. Contracting Parties may not refuse admission to a vehicle which has a distinguishing sign placed separately from the registration plate in conformity with the provisions of this Convention substituting a distinguishing sign which is incorporated into the registration plate and which is not in conformity with the provisions of this Convention.

⁵⁷ Additional paragraph introduced in the Annex of the European Agreement (see Point 28).

Annex 2

REGISTRATION NUMBER AND PLATE OF MOTOR VEHICLES AND
TRAILERS IN INTERNATIONAL TRAFFIC

1. The registration number referred to in Articles 35 and 36 of this Convention shall be composed either of numerals or of numerals and letters. The numerals shall be Arabic numerals and the letters shall be in capital Latin characters. Other numerals or characters may, however, be used, but if so the registration number shall be repeated in Arabic numerals and in capital Latin characters.

2. The registration number shall be so composed and displayed as to be legible in normal daylight at a distance of at least 40 m by an observer placed on the axis of the vehicle, the vehicle being stationary; Contracting Parties may, however, in respect of the vehicles they register, reduce this minimum legibility distance for motorcycles and for special categories of motor vehicle on which it would be difficult to fit registration numbers of sufficient size to be legible at 40 m.

3. When the registration number is displayed on a plate, this plate shall be flat and fixed in a vertical or nearly vertical position and at right angles to the vehicle's median longitudinal plane.

When the number is displayed or painted on the vehicle, the surface on which it is displayed or painted shall be flat and vertical, or nearly flat and vertical, and at right angles to the vehicle's median longitudinal plane.

4. Without prejudice to the provisions of Annex 5, paragraph 61 (g) of this Convention, the background of the registration plate on which the registration number and, where applicable, the distinguishing sign of the State in which the vehicle is registered, possibly completed by the flag or emblem according to the conditions defined in Annex 3, is displayed, may be of a retro-reflective material.

5. The background of the part of the registration plate on which the distinguishing sign is incorporated shall be of the same material as that used for the background of the part on which the registration number is marked.

Annex 3

DISTINGUISHING SIGN OF MOTOR VEHICLES AND TRAILERS
IN INTERNATIONAL TRAFFIC

1. The distinguishing sign referred to in Article 37 of this Convention shall consist of one to three letters in capital Latin characters.
2. When the distinguishing sign is displayed separately from the registration plate, it must conform to the following conditions:
 - (a) The letters shall have a height of at least 0.08 m and their strokes a width of at least 0.01 m. The letters shall be in black on a white background having the shape of an ellipse with the major axis horizontal. The white background may be of a retro-reflective material;
 - (b) When the distinguishing sign consists of only one letter, the major axis of the ellipse may be vertical;
 - (c) The distinguishing sign shall not be affixed in such a way that it could be confused with the registration number or impair its legibility;
 - (d) On motorcycles and their trailers, the dimensions of the axes of the ellipse shall be at least 0.175 m and 0.115 m. On other motor vehicles and their trailers, the dimensions of the axes of the ellipse shall be at least:
 - (i) 0.24 m and 0.145 m if the distinguishing sign comprises three letters;
 - (ii) 0.175 m and 0.115 m if the distinguishing sign comprises less than three letters.
3. When the distinguishing sign is incorporated into the registration plate(s), the following conditions shall apply:
 - (a) The letters shall have a height of at least 0.02 m, taking as a reference a registration plate of 0.11 m.;
 - (b) (i) The distinguishing sign of the State of registration, which may be supplemented where applicable by the flag or emblem of the State or the emblem of the regional economic integration organization to which the country belongs, shall be displayed on the far left or right of the rear registration plate, but preferably on the left or the far upper left on plates where the number takes up two lines;
 - (ii) When, in addition to the distinguishing sign, a non-numerical symbol and/or a flag and/or a regional or local emblem is displayed on the registration plate, the distinguishing sign of the State of registration shall obligatorily be placed on the far left of the plate;
 - (c) The flag or emblem supplementing where applicable the distinguishing sign of the State of registration shall be positioned so that it cannot impair the legibility of the distinguishing sign and shall preferably be placed above it;

(d) The distinguishing sign of the State of registration shall be positioned so as to be easily identifiable and so that it cannot be confused with the registration number or impair its legibility. The distinguishing sign shall therefore be at least of a different colour from the registration number, or have a different background colour to that reserved for the registration number, or be clearly separated, preferably by a line, from the registration number;

(e) For the registration plates of motorcycles and their trailers and/or for registration plates taking up two lines, the size of the letters of the distinguishing sign as well as, where applicable, the size of the national flag or emblem of the State of registration or the symbol of the regional economic integration organization which the country belongs to may be appropriately modified;

(f) The provisions of this paragraph shall apply according to the same principles to the front registration plate of the vehicle when this plate is obligatory.

4. The relevant provisions of Annex 2, paragraph 3, shall apply to the distinguishing sign.

Annex 4

**IDENTIFICATION MARKS OF MOTOR VEHICLES AND TRAILERS
IN INTERNATIONAL TRAFFIC**

1. The identification marks shall comprise:
 - (a) In the case of a motor vehicle:
 - (i) The name or the trade mark of the maker of the vehicle;
 - (ii) On the chassis or, in the absence of a chassis, on the body, the maker's production or serial number;
 - (iii) On the engine, the engine number if such a number is placed on it by the maker;
 - (b) In the case of a trailer, the information referred to in subparagraphs (i) and (ii) above;
 - (c) In the case of a moped, the cylinder capacity and the mark "CM".
2. The marks mentioned in paragraph 1 of this Annex shall be placed in accessible positions and shall be easily legible; in addition, they shall be such that they cannot be easily altered or removed. The letters and figures included in the marks shall be either in Latin characters or in English cursive script and in Arabic numerals only, or be repeated in that form.

Annex 5

TECHNICAL CONDITIONS CONCERNING MOTOR VEHICLES AND TRAILERS

1. Without prejudice to the provisions of Article 3, paragraph 2 (a) and Article 39, paragraph 1 of this Convention any Contracting Party may, with respect to motor vehicles which it registers and to trailers which it allows on the road under its domestic legislation, lay down rules which supplement, or are stricter than, the provisions of this Annex. All vehicles in international traffic must meet the technical requirements in force in their country of registration when they first entered into service.
2. For the purposes of this Annex, the term “trailer” applies only to a trailer designed to be coupled to a motor vehicle.
3. Contracting Parties which, in conformity with Article 1, subparagraph (n), of this Convention, have declared that they wish to treat as motorcycles three-wheeled vehicles the unladen mass of which does not exceed 400 kg, shall make such vehicles subject to the rules laid down in this Annex either for motorcycles or for other motor vehicles.

CHAPTER I

Braking

4. For the purposes of this chapter:
 - (a) The term “wheels of one axle” means wheels which are arranged symmetrically, or largely symmetrically, in relation to the vehicle’s median longitudinal plane, even if they are not placed on the same axle (a tandem axle is counted as two axles);
 - (b) The term “service brake” means the device normally used to slow down and stop the vehicle;
 - (c) The term “parking brake” means the device used to hold the vehicle stationary in the driver’s absence, or, in the case of trailers, when the trailer is uncoupled;
 - (d) The term “secondary (emergency) brake” means the device designed to slow down and stop the vehicle in the event of failure of the service brake.

A. Braking of motor vehicles other than motorcycles

5. Every motor vehicle other than a motorcycle shall have brakes which can be easily operated by the driver when in his driving position. These brakes shall be capable of performing the following three braking functions:
 - (a) A service brake capable of slowing down the vehicle and of stopping it safely, rapidly and effectively, whatever its conditions of loading and whatever the upward or downward gradient of the road on which it is moving;
 - (b) A parking brake capable of holding the vehicle stationary, whatever its conditions of loading, on a noticeable upward or downward gradient, the operative surfaces of the brake being held in the braking position by a device whose action is purely mechanical;

(c) A secondary (emergency) brake capable of slowing down and stopping the vehicle, whatever its conditions of loading, within a reasonable distance, even in the event of failure of the service brake.

6. Subject to the provisions of paragraph 5 of this Annex, the devices providing the three braking functions (service brake, secondary brake and parking brake) may have parts in common; combination of the controls shall be permitted only on condition that at least two separate controls remain.

7. The service brake shall act on all the wheels of the vehicle.

8. The secondary (emergency) brake shall be capable of acting on at least one wheel on each side of the vehicle's median longitudinal plane; the same provision shall apply to the parking brake.

9. The service brake and the parking brake shall act on braking surfaces permanently connected to the wheels through components of adequate strength.

10. No braking surface shall be capable of being disconnected from the wheels. Nevertheless, such disconnection shall be permitted in the case of some of the braking surfaces, on condition:

(a) That it is only momentary, as for example, during a change of gear;

(b) That so far as concerns the parking brake, it can be effected only by the action of the driver; and

(c) That so far as concerns the service or secondary (emergency) brake, braking remains possible with the efficiency prescribed in paragraph 5 of this Annex.

10 bis. All vehicle equipment contributing to braking shall be so designed and constructed that the efficacy of the service brake is ensured after prolonged and repeated use.

10 ter. The service braking action shall be properly distributed and synchronized among the various axles of the vehicle.

10 quater. If the control of the service brake is assisted, partially or totally, by an energy source other than the muscular energy of the driver, it shall be possible to stop the vehicle within a reasonable distance even in the event of the failure of the energy source.

B. Braking of trailers

11. Without prejudice to the provisions of paragraph 17 (c) of this Annex, every trailer, with the exception of a light trailer, shall have brakes as follows:

(a) A service brake capable of slowing down the vehicle and of stopping it safely, rapidly and effectively, whatever its conditions of loading and whatever the upward or downward gradient of the road on which it is moving;

(b) A parking brake capable of holding the vehicle stationary, whatever its conditions of loading, on a noticeable upward or downward gradient, the operative surfaces of the brake being held in the braking position by a device whose action is purely mechanical. This provision shall

not apply to trailers which cannot be uncoupled from the drawing vehicle without the use of tools, provided that the requirements for parking brakes are satisfied for the combination of vehicles.

12. The devices providing the two braking functions (service and parking) may have parts in common.

13. The service brake shall act on all the wheels of the trailer. The braking action shall be properly distributed and synchronized among the various axles of the trailer.

14. The service brake shall be capable of being brought into action by the service brake control of the drawing vehicle; if, however, the permissible maximum mass of the trailer does not exceed 3,500 kg, the brakes may be such as to be brought into action, while the trailer is in motion, only by the trailer moving up on the drawing vehicle (overrun braking).

15. The service brake and the parking brake shall act on braking surfaces permanently connected to the wheels through components of adequate strength.

16. The braking devices shall be such that the trailer is stopped automatically if the coupling device breaks while the trailer is in motion. This requirement shall not apply, however, to trailers with only one axle or with two axles less than 1 m apart, provided that their permissible maximum mass does not exceed 1,500 kg and, except for semi-trailers, that they are fitted, in addition to the coupling device, with a secondary attachment.

C. Braking of combinations of vehicles

17. In addition to the provisions of parts A and B of this Chapter relating to separate vehicles (motor vehicles and trailers), the following provisions shall apply to combinations of such vehicles:

(a) The braking devices on each of the component vehicles shall be compatible;

(b) The service braking action shall be properly distributed and synchronized between the various axles of the combination;

(c) The permissible maximum mass of a trailer without a service brake shall not exceed half of the sum of the unladen mass of the drawing vehicle and the mass of the driver.

D. Braking of motorcycles

18. (a) Every motorcycle shall be equipped with two brakes, one of which acts at least on the rear wheel or wheels and the other at least on the front wheel or wheels; if a side-car is attached to a motorcycle, braking of the side-car wheel shall not be required. These braking devices shall be capable of slowing down the motorcycle and of stopping it safely, rapidly and effectively, whatever its conditions of loading and whatever the upward or downward gradient of the road on which it is moving;

(b) In addition to the provisions of subparagraph (a) of this paragraph, motorcycles having three wheels symmetrically arranged in relation to the vehicle's median longitudinal plane shall be equipped with a parking brake that fulfils the conditions stated in paragraph 5 (b) of this Annex.

CHAPTER II

Vehicle lighting and light-signalling devices

19. For the purposes of this chapter, the term:

“Driving lamp” means the lamp used to illuminate the road over a long distance ahead of the vehicle;

“Passing lamp” means the lamp used to illuminate the road ahead of the vehicle without causing undue dazzle or inconvenience to oncoming drivers and other road-users;

“Front position lamp” means the lamp used to indicate the presence and the width of the vehicle when viewed from the front;

“Rear position lamp” means the lamp used to indicate the presence and the width of the vehicle when viewed from the rear;

“Stop lamp” means the lamp used to indicate to other road-users to the rear of the vehicle that the driver is applying the service brake;

“Front fog lamp” means the lamp used to improve the illumination of the road in case of thick fog, falling snow, heavy rain or similar conditions;

“Rear fog lamp” means the lamp used to make the vehicle more visible from the rear in case of thick fog, falling snow, heavy rain or similar conditions;

“Reversing lamp” means the lamp used to illuminate the road to the rear of the vehicle and provide a warning signal to other road-users that the vehicle is reversing or about to reverse;

“Direction-indicator lamp” means the lamp used to indicate to other road-users that the driver intends to change direction to the right or to the left;

“Parking lamp” means the lamp used to indicate the presence of a parked vehicle; it may replace the front and rear position lamps;

“Marker lamp” means the lamp positioned near the outer edge of the overall width and as near as possible to the top of the vehicle for the purpose of clearly indicating the overall width. This signal complements the position lamps for some motor vehicles and trailers by drawing particular attention to their size;

“Hazard warning signal” means the signal given by the simultaneous functioning of all the direction-indicator lamps;

“Side lamp” means the lamp installed on the side of the vehicle so as to indicate its presence when viewed from the side;

“Special warning lamp” means the lamp intended to indicate either priority vehicles or a vehicle or a group of vehicles whose presence on the road requires other road-users to take special precautions, in particular, convoys of vehicles, vehicles of exceptional size and road construction or maintenance vehicles or equipment;

“Rear registration plate illuminating device” means the device ensuring the illumination of the rear registration plate; it may be made up of several optical elements;

“Daytime (running) lamp” means a lamp intended to improve the daytime conspicuity and visibility of the front of a vehicle in running use;

“Reflex-reflector” means a device used to indicate the presence of a vehicle by reflection of light emanating from a light source unconnected with that vehicle;

“Illuminating surface” means the orthogonal projection, in a transverse vertical plane, of the effective surface from which the light is emitted. For a reflex-reflector, the effective surface is the visible surface of the reflex-reflecting optical unit.

20. The colours of lights mentioned in this chapter should, as far as possible, be in accordance with the definitions given in the appendix to this Annex.

21. With the exception of motorcycles, every motor vehicle capable of exceeding 40 km (25 miles) per hour on level road shall be equipped in front with an even number of white or selective-yellow driving lamps capable of adequately illuminating the road at night in clear weather [*words deleted*]. The outer edges of the illuminating surfaces of the driving lamps shall in no case be closer to the extreme outer edge of the vehicle than the outer edges of the illuminating surfaces of the passing lamps.

22. With the exception of motorcycles, every motor vehicle capable of exceeding 10 km (6 miles) per hour on level road shall be equipped in front with an even number of white or selective-yellow passing lamps capable of adequately illuminating the road at night in clear weather. A motor vehicle shall be equipped with a device such that no more than two passing lamps may be lit simultaneously. Passing lamps shall be so adjusted as to comply with the definition in paragraph 19 of this Annex.

23. Every motor vehicle other than a two-wheeled motorcycle without side-car shall be equipped in front with two white front position lamps; however, selective yellow shall be permitted for front position lamps incorporated in driving lamps or passing lamps which emit a selective-yellow beam. These front position lamps, when they are the only lamps switched on at the front of the vehicle, shall be visible at night in clear weather without causing undue dazzle or inconvenience to other road-users.

24. (a) Every motor vehicle other than a two-wheeled motorcycle without side-car shall be equipped at the rear with an even number of red rear position lamps visible at night in clear weather without causing undue dazzle or inconvenience to other road-users;

(b) Every trailer shall be equipped at the rear with an even number of red rear position lamps visible at night in clear weather without causing undue dazzle or inconvenience to other road-users. It shall, however, be permissible for a trailer whose overall width does not exceed 0.80 m to be equipped with only one such lamp if the trailer is coupled to a two-wheeled motorcycle without side-car.

25. Every motor vehicle or trailer displaying a registration number at the rear shall be equipped with a lighting device such that the number is legible at night in clear weather.

26. The electrical connections on all motor vehicles (including motorcycles) and on all combinations consisting of a motor vehicle and one or more trailers shall be such that the driving lamps, passing lamps, front fog lamps and front position lamps of the motor vehicle and the lighting device referred to in paragraph 25 above cannot be switched on unless the rearmost rear position lamps of the motor vehicle or combination of vehicles are switched on as well.

Rear fog lamps shall be able to be switched on only if the driving lamps, the passing lamps or the front fog lamps are switched on.

However, this provision shall not apply to driving lamps or passing lamps when they are used to give the luminous warning referred to in Article 32, paragraph 3, of this Convention. In addition, the electrical connections shall be such that the front position lamps of the motor vehicle are always switched on when the passing lamps, driving lamps or fog lamps are on.

27. Every motor vehicle other than two-wheeled motorcycles without side-car shall be equipped at the rear with at least two red reflex-reflectors of other than triangular form. When illuminated by the driving, passing or fog lamps of another vehicle, the reflex-reflectors shall be visible to the driver of that vehicle at night in clear weather.

28. Every trailer shall be equipped at the rear with at least two red reflex-reflectors. These reflex-reflectors shall have the shape of an equilateral triangle with one vertex uppermost and one side horizontal. No signal lamp shall be placed inside the triangle. These reflex-reflectors shall meet the requirements for visibility laid down in paragraph 27 above. However, trailers with an overall width not exceeding 0.80 m may be equipped with only one reflex-reflector if they are coupled to a two-wheeled motorcycle without side-car.

29. Every trailer shall be equipped at the front with two white reflex-reflectors of other than triangular form. These reflex-reflectors shall meet the *[words deleted]* visibility requirements laid down in paragraph 27 above.

30. A trailer shall be equipped at the front with two white front position lamps if its width exceeds 1.60 m. The front position lamps thus prescribed shall be fitted as near as possible to the extreme outer edge of the trailer.

31. With the exception of two-wheeled motorcycles with or without side-car, every motor vehicle capable of exceeding 25 km (15 miles) per hour on a level road shall be equipped at the rear with at least two red stop lamps, the luminous intensity of which is markedly higher than that of the rear position lamps. The same provision shall apply to every trailer which is the last vehicle in a combination of vehicles.

32. Subject to the possibility that exemption from all or some of these obligations may be granted in respect of mopeds by Contracting Parties which, in conformity with Article 54, paragraph 2, of the Convention, have declared that they treat mopeds as motorcycles:

(a) Every two-wheeled motorcycle with or without side-car shall be equipped with one or two passing lamps satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 22 above;

(b) Every two-wheeled motorcycle with or without side-car capable of exceeding 40 km (25 miles) per hour on a level road shall be equipped, in addition to the passing lamp, with at least one driving lamp satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 21 above. If such a motorcycle has more than one driving lamp, these lamps shall be situated as close together as possible.

(c) *[deleted]*

33. Every two-wheeled motorcycle without side-car may be equipped at the front with one or two front position (side) lamps satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 23 above. If such a motorcycle has two front position (side) lamps, these lamps shall be situated as close together as possible.

34. Every two-wheeled motorcycle without side-car shall be equipped at the rear with one rear position side lamp satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 24 (a) above.

35. Every two-wheeled motorcycle without side-car shall be equipped at the rear with a non-triangular reflex-reflector satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 27 above.

36. Subject to the possibility for Contracting Parties which, in conformity with Article 54, paragraph 2, have declared that they treat mopeds as motorcycles, to exempt two-wheeled mopeds with or without side-cars from this obligation, every two-wheeled motorcycle with or without side-car shall be equipped with a stop lamp conforming to the provisions of paragraph 31 above.

37. Without prejudice to the provisions concerning lamps and devices prescribed for two-wheeled motorcycles without side-car, any side-car attached to a two-wheeled motorcycle shall be equipped at the front with a front position (side) lamp satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 23 above, and at the rear with a rear position (side) lamp satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 24 (a) above and with a reflex-reflector satisfying the conditions regarding colour and visibility laid down in paragraph 27 above. The electrical connections shall be such that the front position (side) lamp and rear position (side) lamp of the side-car are switched on at the same time as the rear position (side) lamp of the motorcycle. *[Last sentence deleted]*

38. Motor vehicles with three wheels placed symmetrically in relation to the vehicle's median longitudinal plane, which are treated as motorcycles pursuant to Article 1, subparagraph (n), of the Convention, shall be equipped with the devices prescribed in paragraphs 21, 22, 23, 24 (a), 27 and 31 above. However, on an electric vehicle the width of which does not exceed 1.30 m and the speed of which does not exceed 40 km (25 miles) per hour a single driving lamp and a single passing lamp are sufficient.

39. Every motor vehicle, except a moped, and every trailer shall be equipped with fixed direction-indicators with flashing amber lights, fitted on the vehicle in even numbers and visible by day and by night to road-users affected by the vehicle's movements.

40. If front fog lamps are fitted on a motor vehicle they shall emit white or selective-yellow light, be two or, in the case of a motorcycle, one in number and be placed in such a way that no point on their illuminating surface is above the highest point on the illuminating surface of the passing lamps.

41. No reversing lamp shall cause undue dazzle or inconvenience to other road-users. If reversing lamps are fitted on a motor vehicle they shall emit white or selective-yellow light. These lamps shall be lit only when the reverse gear is engaged.

42. No lamps, other than direction-indicator lamps and special warning lamps, shall emit a winking or flashing light. Side lamps may wink at the same time as direction-indicator lamps.

42 bis. Special warning lamps shall emit a winking or flashing light. Colours of these lights should conform to the provisions of Article 32, paragraph 14.

42 ter. Every motor vehicle except motorcycles and every trailer shall be so equipped that they can emit a hazard warning signal.

42 quater. If rear fog lamps are fitted on a motor vehicle or a trailer they shall be red.

42 quinquies. Every motor vehicle and every trailer more than 6 m long shall be fitted with amber side reflex-reflectors.

42 sexties. Every motor vehicle and trailer more than 1.80 m wide may be fitted with marker lamps. Such lamps shall be mandatory if the width of a motor vehicle or trailer exceeds 2.10 m. If these lamps are used, there shall be at least two of them and they shall emit white or amber light towards the front and red light towards the rear.

42 septies. Every motor vehicle and trailer may be fitted with side lamps. If such lamps are fitted they shall emit amber light.

43. For the purposes of the provisions of this Annex:

(a) Any combination of two or more lamps, whether identical or not, but having the same function and the same colour of light, shall be deemed to be a single lamp;

(b) A single illuminating surface in the shape of a band shall be deemed to be two or an even number of lamps if it is placed symmetrically to the median longitudinal plane of the vehicle. The illumination of such a surface shall be provided by at least two light sources placed as close as possible to its ends.

44. Lamps on a given vehicle having the same function and facing in the same direction, shall be of the same colour. Lamps and reflex-reflectors which are of even number shall be placed symmetrically in relation to the vehicle's median longitudinal plane, except on vehicles with an asymmetrical external shape. The intensity of the lamps in each pair shall be substantially the same.

45. Lamps of different kinds, and, subject to the provisions of other paragraphs of this Chapter, lamps and reflex-reflectors, may be grouped or incorporated in the same device, provided that each of these lamps and reflectors complies with the applicable provisions of this Annex.

CHAPTER III

Other requirements

Steering mechanism

46. Every motor vehicle shall be equipped with a strong steering mechanism which will allow the driver to change the direction of the vehicle, easily, quickly and surely.

Driving (rear-view) mirror

47. Every motor vehicle shall be equipped with one or more driving (rear-view) mirrors; the number, dimensions and arrangement of these mirrors shall be such as to enable the driver to see the traffic to the rear of his vehicle.

Audible warning device

48. Every motor vehicle shall be equipped with at least one audible warning device of sufficient power. The sound emitted by the warning device shall be continuous and uniform, but not strident. Priority vehicles and public passenger-transport vehicles may have additional audible warning devices which are not subject to these requirements.

Windscreen-wiper

49. Every motor vehicle having a windscreen of such dimensions and shape that the driver cannot normally see the road ahead from his driving position except through the transparent part of the windscreen, shall be equipped with at least one efficient and strongly built windscreen-wiper in an appropriate position, the functioning of which does not require constant action by the driver.

Windscreen-washer

50. Every motor vehicle required to be equipped with at least one windscreen-wiper shall also be equipped with a windscreen-washer.

Windscreen and windows

51. On all motor vehicles and on all trailers:

(a) Transparent substances forming part of the vehicle's bodywork, including the windscreen and any interior partition, shall be such that in case of breakage, the risk of physical injury will be minimized;

(b) The transparent parts of the windscreen shall be made of a substance whose transparency does not deteriorate; they shall be such that they do not cause any appreciable distortion of objects seen through the windscreen, and that, in case of breakage, the driver still has a sufficiently clear view of the road.

Reversing device

52. Every motor vehicle shall be equipped with a reversing device controlled from the driving position. This device shall not, however, be compulsory on motorcycles or on motor vehicles having three wheels arranged symmetrically in relation to the vehicle's median longitudinal plane unless their permissible maximum mass exceeds 400 kg.

Exhaust silencer

53. Every internal combustion engine used for propelling a motor vehicle shall be equipped with an efficient exhaust silencer.

Tyres

54. The wheels of motor vehicles and of their trailers shall be fitted with pneumatic tyres ensuring a good adhesion, even on a wet road. This provision shall not, however, prevent Contracting Parties from authorizing the use of devices producing results at least equivalent to those obtained with pneumatic tyres.

Speedometer

55. Every motor vehicle capable of exceeding 40 km (25 miles) per hour on a level road shall be equipped with a speedometer; Contracting Parties may, however, exempt certain categories of motorcycles and other light vehicles from this requirement.

Warning device to be carried on motor vehicles

56. The device referred to in Article 23, paragraph 5, of this Convention, and in paragraph 6 of Annex 1 thereto shall be either:

(a) A signplate consisting of an equilateral triangle with a red border and with its interior part either hollow or of a light colour; the red border shall be fitted with a reflectorized strip. It may also have a red fluorescent area and/or be illuminated by transparency; the signplate shall be such that it can be stood firmly in a vertical position; or

(b) Some other equally effective device, prescribed by the legislation of the country in which the vehicle is registered.

Anti-theft device

57. Every motor vehicle shall be fitted with an anti-theft device by means of which one of its essential components can be put out of action or blocked when the vehicle is parked.

Restraining devices

58. Wherever technically practicable all forward-facing seats of vehicles of category B as referred to in Annexes 6 and 7 of this Convention, with the exception of vehicles constructed or used for special purposes as defined by domestic legislation, shall be equipped with approved safety belts or similarly effective approved devices.

General provisions

59. (a) The mechanical parts and equipment of a motor vehicle shall not, so far as this can possibly be avoided, give rise to any danger of fire or explosion; nor shall they cause excessive emission of noxious gases, opaque fumes, smells or noise.

(b) So far as possible, the high-tension ignition device of a motor vehicle shall not cause excessive radio interference.

(c) Every motor vehicle shall be so constructed that the driver's field of vision ahead, and to both right and left, is sufficient to enable him to drive safely.

(d) Motor vehicles and trailers shall, as far as possible, be so constructed and equipped as to reduce the danger to their occupants and to other road-users in case of accident. In particular, they shall have no ornaments or other objects, inside or outside, with unnecessary projections or ridges which may be dangerous to the occupants or other road-users.

(e) Vehicles of which the maximum permitted mass exceeds 3.5 t shall be equipped, as far as possible, with side and rear-under run devices.

CHAPTER IV

Exemptions

60. For domestic purposes, Contracting Parties may grant exemptions from the provisions of this Annex in respect of:

(a) Motor vehicles and trailers which, by virtue of their design, cannot exceed a speed of 30 km (19 miles) per hour on a level road of whose speed is limited by domestic legislation to 30 km per hour;

(b) Invalid carriages, i.e. small motor vehicles specially designed and constructed - and not merely adapted - for use by a person suffering from some physical defect or disability and normally used by that person only;

(c) Vehicles used for experiments whose purpose is to keep up with technical progress and improve road safety;

(d) Vehicles of a special form or type, or which are used for particular purposes under special conditions;

(e) Vehicles adapted for use by handicapped persons.

61. Contracting Parties may also grant exemptions from the provisions of this Annex in respect of vehicles which they register and which may enter international traffic:

(a) By authorizing the use of the colour amber for the front position lamps of motor vehicles and trailers;

(b) As regards the position of lamps on special-purpose vehicles whose external shape is such that the said provisions could not be observed without the use of mounting devices which could easily be damaged or torn off;

(c) As regards trailers, carrying long loads (tree trunks, pipes, etc.), which are not coupled to the drawing vehicle when in movement, but merely attached to it by the load;

(d) By authorizing the emission towards the rear of white light and towards the front of red light for the following equipment:

- Revolving of flashing lamps of priority vehicles;
- Fixed lamps for exceptional loads;
- Side lamps and reflex-reflectors;
- Professional lighted signs on the roof;

(e) By authorizing the emission of blue light towards the front and towards the rear for revolving or flashing lamps;

(f) By authorizing on any side of a vehicle of a special shape or kind or used for special purposes and in special conditions, alternating red retro-reflective or fluorescent and white retro-reflective strips;

(g) By authorizing the emission towards the rear of white or coloured light reflected by figures or letters or by the background of rear registration plates, by distinctive signs or by other distinctive marks required by domestic legislation;

(h) By authorizing the use of the colour red for rearmost lateral reflex-reflectors and side lamps.

CHAPTER V

Transitional provisions

62. Motor vehicles first registered and trailers put into service in the territories of a Contracting Party before the entry into force of this Convention or within the two years following such entry into force shall not be subject to the provisions of this Annex, provided that they satisfy the requirements of parts I, II and III of Annex 6 of the 1949 Convention on Road Traffic.

62 bis. Motor vehicles first registered and trailers put into service in the territory of a Contracting Party before the entry into force of the amendments to this Convention or within the two years following such entry into force should not be subject to the provisions of this Annex, provided that they satisfy the provisions of Annex 5 of the 1968 Convention on Road Traffic in the wording prior to these amendments or other provisions referred to in Chapter V of the said Annex.

Appendix

DEFINITION OF COLOUR FILTERS FOR OBTAINING THE COLOURS REFERRED TO IN THIS ANNEX (TRICHROMATIC COORDINATES)

Red	limit towards yellow	$y \leq 0.335$
	limit towards purple ¹	$z \leq 0.008$
White	limit towards blue	$x \geq 0.310$
	limit towards yellow	$x \leq 0.500$
	limit towards green	$y \leq 0.150 + 0.640x$
	limit towards green	$y \leq 0.440$
	limit towards purple	$y \geq 0.050 + 0.750x$
	limit towards red	$y \geq 0.382$
Amber ²	limit towards yellow ¹	$y \leq 0.429$
	limit towards red ¹	$y \geq 0.398$
	limit towards white ¹	$z \leq 0.007$
Selective yellow ³	limit towards red ¹	$y \geq 0.138 + 0.580x$
	limit towards green ¹	$y \leq 1.29x - 0.100$
	limit towards white ¹	$y \geq -x + 0.966$
	limit towards spectral value ¹	$y \leq -x + 0.992$
Blue	limit towards green	$y = 0.065 + 0.805x$
	limit towards white	$y = 0.400 - x$
	limit towards purple	$x = 0.133 + 0.600y$

For verifying the colorimetric characteristics of these filters, a source of white light at a colour temperature of 2,854°K (corresponding to illuminant A of the International Commission on Illumination [CIE]) shall be used.

¹ In these cases, different limits have been adopted from those recommended by the CIE, since the supply voltages at the terminals of the lamps with which the lights are fitted vary very considerably.

² Applies to the colour of motor vehicle signs hitherto commonly called "orange" or orange-yellow. Corresponds to a specific part of the "yellow" zone of the triangle of CIE colours.

³ Applies only to passing and driving lights. In the particular case of fog-lights, the selectivity of the colour shall be considered satisfactory if the purity factor is not less than 0.820, the limit towards white $y \geq -x + 0.966$, being in that case $y \geq -x + 0.940$ and $y = 0.440$.

Annex 6

DOMESTIC DRIVING PERMIT

*(NOTE: The present Annex is applicable until 28 March 2011 at the latest (see new article 43).
The new text of the Annex applicable from 29 March 2011 is reproduced in dark blue following
the present Annex)*

1. The domestic driving permit shall take the form of a document.
2. The permit shall be printed in the language or languages prescribed by the authority issuing it or empowered to issue it; it shall, however, bear the title “permis de conduire” in French, with or without the same title in other languages, and the name and/or distinctive sign of the country in which the permit is issued.
3. Entries made on the permit shall either be in Latin characters or English cursive script only, or be repeated in that form.
4. The following particulars appear on the driving permit; they shall be preceded or followed by the numbers 1 to 11.
 1. Surname
 2. First names¹
 3. Date and place of birth²
 4. Address³
 5. Authority issuing the permit
 6. Date and place of issue of the permit
 7. Date of expiry of the validity of the permit⁴
 8. Number of the permit
 9. Signature and/or stamp or seal of the authority issuing the permit
 10. Holder's signature⁵
 11. Category or categories of vehicle and any sub-categories for which the permit is valid with indication of the date of issue of the permit and the dates of expiry of the validity for each of those categories.

In addition, the holder's photograph shall be affixed to the driving permit. It shall be a matter for domestic legislation to determine any additional particulars to be included in the driving permit as well as the format and the material on which the driving permit is printed.

¹ Father's or husband's name may be inserted here.

² If date of birth is unknown, state approximate age on date of issue of permit. If place of birth is unknown, leave blank. Place of birth may be replaced by other particulars determined by domestic legislation.

³ The address is optional.

⁴ This is optional if the validity of the permit is unlimited.

⁵ Or thumbprint.

5. The categories of vehicles for which the driving permit may be valid are the following:
- A. Motorcycles;
 - B. Motor vehicles, other than those in category A, having a permissible maximum mass not exceeding 3,500 kg and not more than eight seats in addition to the driver's seat;
 - C. Motor vehicles, other than those in category D, whose permissible maximum mass exceeds 3,500 kg;
 - D. Motor vehicles used for the carriage of passengers and having more than eight seats in addition to the driver's seat;
 - E. Combination of vehicles of which the driving vehicle is in a category or categories for which the driver is licensed (B, and/or C and/or D), but which are not themselves in that category or those categories.
6. Domestic legislations may introduce additional categories of vehicles not belonging to the above-mentioned categories A to E, subcategories within categories and combination of categories, which shall be clearly identified in the driving permit.

Annex 6

DOMESTIC DRIVING PERMIT

(New Annex is applicable from 29 March 2011, (see new Article 43))

1. A domestic driving permit shall take the form of a document.
2. The permit may be made of plastic or paper. The preferred format for the plastic permit shall be 54 x 86 mm in size. The preferred colour of the permit shall be pink; the print and spaces for the entries to be made shall be defined by domestic legislation subject to the provisions of paragraphs 6 and 7.
3. On the front side of the permit is the title "Driving Permit" in the domestic language (domestic languages) of the country issuing the permit, as well as the name and/or the distinguishing sign of the country which issued the permit.
4. It is compulsory to indicate in the permit the data listed under the numbers given below:
 1. Family name;
 2. Given name, other names;
 3. Date and place of birth;¹
 - 4.(a) Date of issue;
 - 4.(b) Expiry date;
 - 4.(c) Name or stamp of the authority which issued the permit;
 5. Number of the permit;
 6. Photograph of the holder;
 7. Signature of the holder;
 9. Categories (subcategories) of vehicles for which the permit is valid;
 12. Additional information or limitations for each category (subcategory) of vehicles in coded form.
5. If additional information is required by domestic legislation, it shall be entered on the driving permit under the numbers given below:
 - 4.(d) Identification number for the purposes of registration, other than the number under 5 of paragraph 4;
 8. Place of normal residence;
 10. Date of issue for each category (subcategory) of vehicles;
 11. Expiry date for each category (subcategory) of vehicles;
 13. Information for purposes of registration in the case of a change in country of normal residence;
 14. Information for purposes of registration or other information related to road traffic safety.
6. All the entries on the permit shall be made only in Latin characters. If other characters are used, the entries shall also be transliterated into the Latin alphabet.

¹ The place of birth may be replaced by other particulars defined by domestic legislation.

7. The information under numbers 1-7 in paragraphs 4 and 5 should preferably be on the same side of the permit. The spaces for other data under numbers 8-14 in paragraphs 4 and 5 should be set by domestic legislation. Domestic legislation may also allocate a space on the permit for the inclusion of electronically stored information.
8. The categories of vehicles for which the driving permit may be valid are the following:
- A. Motorcycles;
 - B. Motor vehicles, other than those in category A, having a permissible maximum mass not exceeding 3,500 kg and not more than eight seats in addition to the driver's seat; or motor vehicles of category B coupled to a trailer the permissible maximum mass of which does not exceed 750 kg; or motor vehicles of category B coupled to a trailer the permissible maximum mass of which exceeds 750 kg but does not exceed the unladen mass of the motor vehicle, where the combined permissible maximum mass of the vehicles so coupled does not exceed 3,500 kg;
 - C. Motor vehicles, other than those in category D, having a permissible maximum mass exceeding 3,500 kg; or motor vehicles of category C coupled to a trailer the permissible maximum mass of which does not exceed 750 kg;
 - D. Motor vehicles used for the carriage of passengers and having more than eight seats in addition to the driver's seat; or motor vehicles of category D coupled to a trailer the permissible maximum mass of which does not exceed 750 kg;
 - BE. Motor vehicles of category B coupled to a trailer the permissible maximum mass of which exceeds 750 kg and exceeds the unladen mass of the motor vehicle; or motor vehicles of category B coupled to a trailer the permissible maximum mass of which exceeds 750 kg, where the combined permissible maximum mass of the vehicles so coupled exceeds 3,500 kg;
 - CE. Motor vehicles of category C coupled to a trailer whose permissible maximum mass exceeds 750 kg;
 - DE. Motor vehicles of category D coupled to a trailer whose permissible maximum mass exceeds 750 kg.
9. Under categories A, B, C, CE, D and DE, domestic legislation may introduce the following subcategories of vehicles for which the driving permit may be valid:
- A1. Motorcycles with a cubic capacity not exceeding 125 cm³ and a power not exceeding 11 kW (light motorcycles);
 - B1. Motor tricycles and quadricycles;
 - C1. Motor vehicles, with the exception of those in category D, the permissible maximum mass of which exceeds 3,500 kg but does not exceed 7,500 kg; or motor vehicles of subcategory C1 coupled to a trailer, the permissible maximum mass of which does not exceed 750 kg;














D1. Motor vehicles used for the carriage of passengers and having more than 8 seats in addition to the driver's seat but not more than 16 seats in addition to the driver's seat; or motor vehicles of subcategory D1 coupled to a trailer, the permissible maximum mass of which does not exceed 750 kg;

C1E. Motor vehicles of subcategory C1 coupled to a trailer the permissible maximum mass of which exceeds 750 kg but does not exceed the unladen mass of the motor vehicle, where the combined permissible maximum mass of the vehicles so coupled does not exceed 12,000 kg;

D1E. Motor vehicles of subcategory D1 coupled to a trailer, not used for the carriage of persons, the permissible maximum mass of which exceeds 750 kg but does not exceed the unladen mass of the motor vehicle, where the combined permissible maximum mass of the vehicles so coupled does not exceed 12,000 kg.

10. Domestic legislation may introduce categories and subcategories of vehicle other than those listed above. The designations of such categories and subcategories should not resemble the symbols used in the Convention to designate categories and subcategories of vehicles; another type of print should also be used.

11. The categories (subcategories) of vehicles for which the permit is valid shall be represented by the pictograms in the table below.

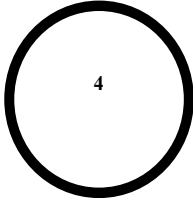
Category code/Pictogram	Subcategory code/Pictogram
A 	A1 
B 	B1 
C 	C1 
D 	D1 
BE 	
CE 	C1E 
DE 	D1E 

Annex 7

INTERNATIONAL DRIVING PERMIT

1. The permit shall be a booklet in format A 6 (148 x 105 mm). The cover shall be grey and the inside pages white.
2. The outside and inside of the front cover shall conform, respectively, to model pages Nos. 1 and 2 below; they shall be printed in the national language, or in at least one of the national languages, of the issuing State. The last two inside pages shall be facing pages conforming to model No. 3 below; they shall be printed in French. The inside pages preceding these two pages shall repeat the first of them in several languages, which must include English, Russian and Spanish.
3. Handwritten or typed entries made on the permit shall be in Latin characters or in English cursive script.
4. Contracting Parties issuing or authorizing the issuance of international driving permits of which the cover is printed in a language other than English, French, Russian or Spanish shall communicate to the Secretary-General of the United Nations the translation into that language of the text of model page No. 3 below.

MODEL PAGE No. 1
(Outside of front cover)

.....	1
International Motor Traffic	
INTERNATIONAL DRIVING PERMIT	
No.	
Convention on Road Traffic of 8 November 1968	
Valid until	2
Issued by	
At	
Date	
Number of domestic driving permit	
	3

¹ Name of the issuing State and its distinguishing sign as defined in Annex 3.

² Either no more than three years after the date of issue or the date of expiry of the domestic driving permit, whichever is earlier.

³ Signature of the authority or association issuing the permit.

⁴ Seal or stamp of the authority or association issuing the permit.

MODEL PAGE No. 2
(Inside of front cover)

(The present Model page No. 2 is applicable until 28 March 2011 at the latest (see new article 43)). The new one applicable from 29 March 2011 is reproduced in dark blue thereafter.

<p>This permit is not valid for the territory of:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....¹</p> <p>It is valid for the territories of all the other Contracting Parties. The categories of vehicles for the driving of which it is valid are stated at the end of the booklet.</p> <p>2</p> <p>This permit shall in no way affect the obligation of the holder to conform to the laws and regulations relating to residence and to the exercise of a profession in each State through which he travels. In particular, it shall cease to be valid in a State if its holder establishes his normal residence there.</p>

(New Model page No. 2 applicable from 29 March 2011, (see new Article 43))

<p>This permit is not valid for the territory of:</p> <p>.....</p> <p>.....</p> <p>.....¹</p> <p>It is valid for the territories of all the other Contracting Parties on condition that it is presented with the corresponding domestic driving permit. The categories of vehicles for which the permit is valid are stated at the end of the booklet.</p> <p>2</p> <p>This permit shall cease to be valid in the territory of another Contracting Party if its holder establishes his normal residence there.</p>

¹ Enter here the name of the Contracting Party in which the holder is normally resident.

² Space reserved for a list of the States which are Contracting Parties (optional).

MODEL 3
Left hand page

(The present Model 3 (Left hand page) is applicable until 28 March 2011 at the latest (see new article 43). The new one applicable from 29 March 2011 is reproduced in dark blue following this page.)

PARTICULARS CONCERNING THE DRIVER	
Surname	1.
Other names ¹	2.
Place of birth ²	3.
Date of birth ³	4.
Home address	5.
CATEGORIES OF VEHICLES FOR WHICH THE PERMIT IS VALID	
Motor cycles	A
Motor vehicles, other than those in category A, having a permissible maximum <u>mass</u> not exceeding 3,500 kg and not more than eight seats in addition to the driver's seat.	B
Motor vehicles used for the carriage of goods and whose permissible maximum <u>mass</u> exceeds 3,500 kg.	C
Motor vehicles used for the carriage of passengers and having more than eight seats in addition to the driver's seat.	D
Combinations of vehicles of which the drawing vehicle is in a category or categories for which the driver is licensed (B and/or C and/or D), but which are not themselves in that category or categories.	E
RESTRICTIVE CONDITIONS OF USE ⁵	

¹ Father's or husband's name may be inserted here.

² If the place of birth is unknown, leave blank.


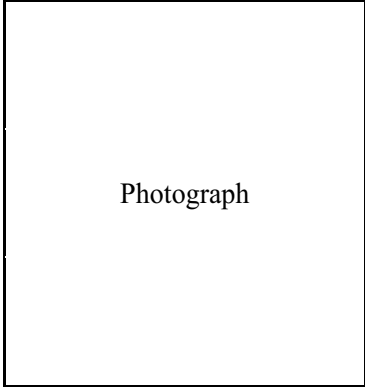
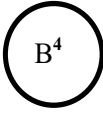
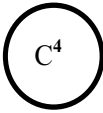



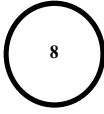
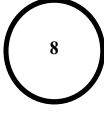
³ If date of birth is unknown, state approximate age on date of issue of permit.

⁴ Seal or stamp of the authority or association issuing the permit. This seal or stamp shall be affixed against categories, A, B, C, D and E only if the holder is licensed to drive vehicles in the category in question.

⁵ For example, "Must wear corrective lenses", "Valid only for driving vehicle No. ...", "Vehicle must be equipped to be driven by a one-legged person".

MODEL 3
Right hand page

(The present Model 3 (Right hand page) is applicable until 28 March 2011 at the latest (see new article 43). The new one applicable from 29 March 2011 is reproduced in dark blue following this page.)

1.		
2.		
3.		
4.		
5.		
		
		
		
		
		
		
	Signature of holder ⁶	
DISQUALIFICATIONS:		
The holder is deprived of the right to drive in the territory of ⁷	until ⁸	
At	on	
The holder is deprived of the right to drive in the territory of ⁷	until ⁸	
At	on	














⁶ Or thumbprint.

⁷ Name of State.

⁸ Signature and seal or stamp of the authority which has invalidated the permit in its territory. If the spaces provided for disqualifications on this page have already been used, any further disqualifications should be entered overleaf.

MODEL 3
Left hand page

(New Model 3 (Left hand page) applicable from 29 March 2011, (see new Article 43))

PARTICULARS CONCERNING THE DRIVER	
Family name:	1.
Given name, other names:	2.
Place of birth: ¹	3.
Date of birth:	4.
Place of normal residence: ²	5.
CATEGORIES AND SUBCATEGORIES OF VEHICLES, WITH THE CORRESPONDING CODES, FOR WHICH THE PERMIT IS VALID	
Category code/Pictogram	Subcategory code/Pictogram
A 	A1 
B 	B1 
C 	C1 
D 	D1 
BE 	
CE 	C1E 
DE 	D1E 
RESTRICTIVE CONDITIONS OF USE ³	

¹ The place of birth may be replaced by other particulars defined by domestic legislation.

² To be completed when required by domestic legislation.

³ For example: "Must wear corrective lenses", "Valid only for driving vehicle No.", "Vehicle must be equipped to be driven by a one-legged person".

MODEL 3
Right hand page

(New Model 3 (Right hand page) applicable from 29 March 2011, (see new Article 43))

1.		
2.		
3.		
4.		
5.		
	STAMP ⁴	STAMP ⁴
	A	A1
	B	B1
	C	C1
	D	D1
	BE	
	CE	C1E
	DE	D1E
		<div style="border: 1px solid black; width: 100px; height: 100px; margin: 0 auto; display: flex; align-items: center; justify-content: center;"> photograph </div> <div style="text-align: center; margin-top: 20px;"> <div style="border: 2px solid black; border-radius: 50%; width: 40px; height: 40px; display: flex; align-items: center; justify-content: center; margin: 0 auto;"> 4 </div> </div>
		Signature of the holder
DISQUALIFICATIONS:		
The holder is deprived of the right to drive in the territory of ⁵ until ⁶		
At on ⁶		
<div style="text-align: right; margin-right: 20px;"> <div style="border: 2px solid black; border-radius: 50%; width: 40px; height: 40px; display: flex; align-items: center; justify-content: center;"> 6 </div> </div>		
The holder is deprived of the right to drive in the territory of ⁵ until ⁶		
At on ⁶		
<div style="text-align: right; margin-right: 20px;"> <div style="border: 2px solid black; border-radius: 50%; width: 40px; height: 40px; display: flex; align-items: center; justify-content: center;"> 6 </div> </div>		
<p>⁴ Seal or stamp of the authority or association issuing the permit. This seal or stamp shall be affixed against the designation of the categories or subcategories only if the holder is licensed to drive the appropriate vehicles.</p> <p>⁵ Name of State.</p> <p>⁶ Signature and seal or stamp of the authority which has invalidated the permit in its territory. If the spaces provided for disqualifications on this page have already been used, any further disqualifications should be entered overleaf.</p>		

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/٢١

بالتصديق على اتفاقية النقل الجوي

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية التشيكية

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى اتفاقية النقل الجوي بين حكومة سلطنة عمان ، وحكومة الجمهورية التشيكية ،
الموقعة في مسقط بتاريخ ١٨ رجب ١٤٤٠ هـ ، الموافق ٢٥ مارس ٢٠١٩ م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على الاتفاقية المشار إليها ، وفقا للصيغة المرفقة .

المادة الثانية

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

اتفاقية النقل الجوي

بين حكومة سلطنة عمان وحكومة الجمهورية التشيكية

إن حكومة سلطنة عمان، وحكومة الجمهورية التشيكية، المشار إليهما فيما بعد بالطرفين المتعاقدين، باعتبارهما طرفين في معاهدة الطيران المدني الدولي، التي فتح باب التوقيع عليها في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر ١٩٤٤م، ورغبة منهما في إبرام اتفاقية بغرض تطوير الخدمات الجوية بين إقليميهما وفيما وراءهما، قد اتفقتا على ما يأتي :

المادة (١)

التعريف

لأغراض هذه الاتفاقية، وما لم يقتض السياق خلاف ذلك :

أ - يقصد بمصطلح " المعاهدة " معاهدة الطيران المدني الدولي المبرمة في شيكاغو في اليوم السابع من ديسمبر ١٩٤٤م، وتشمل أي ملحق معتمد بموجب المادة (٩٠) من تلك المعاهدة، وأي تعديل للملاحق أو المعاهدة بموجب المادتين (٩٠) (٩٤)، ما دامت هذه الملاحق والتعديلات قد تم اعتمادها من قبل كلا الطرفين المتعاقدين .

ب - يقصد بمصطلح " سلطات الطيران " في حالة سلطنة عمان الهيئة العامة للطيران المدني، وفي حالة الجمهورية التشيكية وزارة النقل، أو في كلتا الحالتين، أي سلطة أخرى لها القدرة القانونية على تنفيذ المهام الممارسة من قبل سلطات الطيران المذكورة .

ج - يقصد بمصطلح " شركة الطيران المعينة " كل شركة طيران قام بتعيينها أحد الطرفين المتعاقدين كتابة إلى الطرف الآخر، والتي تم ترخيصها وفقا للمادة (٣) من هذه الاتفاقية لتشغيل الخدمات المتفق عليها على المسارات المحددة بما يمثل مع الفقرة (١) من المادة (٢) من هذه الاتفاقية .

- د - يقصد بالمصطلحات " الإقليم " و " الخدمة الجوية " و " الخدمة الجوية الدولية " و " شركة الطيران " و " التوقف لغير أغراض حركة المرور " المعنى المعين لكل منها في المادتين (٢) و (٩٦) من المعاهدة .
- هـ - يقصد بمصطلح " السعة " بالنسبة للخدمات المتفق عليها ، سعة المقاعد المتاحة للطائرة المستخدمة على هذه الخدمات ، مضروبة في عدد مرات تشغيل هذه الطائرة خلال فترة معينة على مسار معين أو قسم منه .
- و - يقصد بمصطلح " السعة " بالنسبة لأي طائرة ، السعة المحققة للإيراد ، والمتاحة لهذه الطائرة على مسار معين أو قسم منه .
- ز - يقصد بمصطلح " التعرف " الأسعار والرسوم التي ينبغي دفعها لنقل الركاب والأمتعة والحمولة (باستثناء المكافأة والشروط على نقل البريد) ، والشروط التي بموجبها تطبق هذه الأسعار والرسوم ، بما يشمل العمولة التي تدفع للنقل لخدمات الوكالة ، والرسوم والشروط لأي خدمات ملحقة لهذا النقل ، والتي تقدم من قبل شركات الطيران ، وتشمل أيضا أي مزايا جوهرية مقدمة بالاشتراك مع النقل .
- ح - يقصد بمصطلح " الاتفاقية " هذه الاتفاقية وملحقها ، وأي تعديلات للاتفاقية أو للملحق .
- ط - يقصد بمصطلح " الملحق " الملحق لهذه الاتفاقية أو كما هو معدل وفقا لأحكام المادة (٢١) من هذه الاتفاقية . يشكل الملحق جزءا لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ، وكل الإشارات إلى الاتفاقية تشمل الملحق باستثناء ما يتفق عليه صراحة بخلاف ذلك .
- ي - يقصد بمصطلح " رسوم المستخدم " الرسوم المفروضة على شركات الطيران لتقديم مرافق أو خدمات المطار أو الملاحاة الجوية أو أمن الطيران بما يشمل الخدمات والمرافق المرتبطة .
- ك - يقصد بمصطلح " معاهدات الاتحاد الأوروبي " معاهدة الاتحاد الأوروبي ، والمعاهدة حول تسيير الاتحاد الأوروبي .

المادة (٢)

حقوق حركة المرور

- ١ - يمنح كلا الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لغرض تأسيس وتشغيل الخدمات الجوية الدولية المجدولة من قبل شركة أو شركات طيران معينة (وتسمى فيما بعد بـ "الخدمات المتفق عليها") على المسارات المحددة في القسم المناسب من الملحق (وتسمى فيما بعد بـ "المسارات المحددة").
- ٢ - رهنا بأحكام هذه الاتفاقية تتمتع شركة أو شركات طيران معينة لكل طرف متعاقد ، في أثناء تشغيل الخدمات المتفق عليها على المسارات المحددة بالحقوق الآتية :
 - أ - حق التحليق بدون هبوط عبر إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب - حق التوقف في إقليم الطرف المتعاقد الآخر لغير أغراض حركة المرور .
 - ج - الحق في الصعود والنزول في إقليم طرف متعاقد آخر عند النقاط المحددة في الملحق ، للركاب والأمتعة والحمولة بما يشمل البريد منفصلة أو مجتمعة ، والمتجهة إلى أو الآتية من نقاط في إقليم الطرف المتعاقد الأول محددة في الملحق .
 - د - والحق في الصعود والنزول في إقليم دول ثالثة عند النقاط المحددة في الملحق ، للركاب والأمتعة والحمولة بما يشمل البريد منفصلة أو مجتمعة ، والمتجهة إلى أو الآتية من نقاط في إقليم الطرف المتعاقد الآخر محددة في الملحق .
- ٣ - تتمتع أيضا شركات طيران كل من الطرفين المتعاقدين ، بخلاف تلك المعينة بموجب المادة (٣) من هذه الاتفاقية ، بالحقوق المنصوص عليها في الفقرة ٢ (أ) و(ب) من هذه المادة .
- ٤ - ليس في الفقرة (٢) من هذه المادة ما يمكن اعتباره أنه يمنح شركات الطيران المعينة من أحد الطرفين المتعاقدين الحق في تحميل الركاب والأمتعة والحمولة بما يشمل البريد ، في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، المحمولة مقابل أجر أو بالإيجار ، والمتجهة إلى نقطة أخرى في إقليم ذلك الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٣)

تعيين وترخيص تشغيل شركات الطيران

- ١ - يحق لكل طرف متعاقد أن يعين شركة أو شركات طيران لغرض تشغيل الخدمات المتفق عليها لذلك الطرف المتعاقد ، وأن يسحب تعيين أي شركة طيران أو أن يستبدل شركة طيران أخرى بالتى سبق تعيينها . يتم تنفيذ هذا التعيين من خلال إخطار كتابي بين سلطات الطيران في الدولتين المتعاقدتين .
- ٢ - تمنح دون تأخير سلطات الطيران ، والتي تسلمت الإخطار بالتعيين ، رهنا بأحكام الفقرة (٣) و (٤) من هذه المادة ، إلى شركات الطيران المعينة بالطرف المتعاقد الآخر تراخيص التشغيل الضرورية .
- ٣ - يجوز لسلطات الطيران في طرف متعاقد ، أن تطلب من شركة طيران معينة من قبل الطرف المتعاقد الآخر إثبات أنها مؤهلة بتحقيق الاشتراطات المحددة بموجب القوانين واللوائح المطبقة على تشغيل الخدمات الجوية الدولية من قبل تلك السلطات بما يتفق مع أحكام المعاهدة .
- ٤ - يحق لسلطات الطيران لكلا الطرفين المتعاقدين أن ترفض قبول تعيين شركة طيران ، وأن ترفض منح ترخيص التشغيل المشار له في الفقرة (٢) من هذه المادة ، أو أن ترفض تلك الشروط التي قد تعتبرها ضرورية لممارسة الحقوق المحددة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية ، أينما لم يكن لدى الطرف المتعاقد دليل بأنه :
 - أ - في حالة تعيين شركة طيران من قبل سلطنة عمان :
 - ١ - أن شركة الطيران لديها رخصة تشغيل سارية المفعول ، وشهادة تشغيل جوي صادرة من قبل سلطنة عمان ، وأن الرقابة التنظيمية الفعالة لشركة الطيران يتم ممارستها والإبقاء عليها من قبل سلطنة عمان .
 - ٢ - أن مكان العمل الأساسي لشركة الطيران يقع في إقليم سلطنة عمان .
 - ٣ - وأن شركة الطيران مملوكة ، مباشرة أو من خلال الملكية الأغلبية ، وأنه يتحكم بها بشكل فعال من قبل سلطنة عمان و/ أو من قبل مواطنيها .

- ب - في حالة تعيين شركة طيران من قبل الجمهورية التشيكية :
- ١ - أن شركة الطيران مؤسسة في إقليم الجمهورية التشيكية بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي ، ولديها رخصة تشغيل سارية المفعول وفقا لقانون الاتحاد الأوروبي .
- ٢ - أن الرقابة التنظيمية الفعالة لشركة الطيران يتم ممارستها والإبقاء عليها من قبل الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن إصدار شهادة التشغيل الجوي ، وأن سلطات الطيران المعنية محددة بشكل واضح في التعيين .
- ٣ - وأن شركة الطيران مملوكة ، مباشرة أو من خلال الملكية الأغلبية ، وأنه يتحكم بها بشكل فعال من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أو اتحاد التجارة الحرة الأوروبي و/ أو من قبل مواطني تلك الدول .
- ٥ - عندما يتم تعيين وترخيص شركة طيران وفقا لهذه المادة ، يجوز لها تشغيل كل أو بعض من الخدمات المتفق عليها والمعينة لها ، شريطة أن تمثل شركة الطيران مع الأحكام المطبقة من هذه الاتفاقية .

المادة (٤)

إلغاء وتعليق تراخيص تشغيل شركات الطيران

- ١ - يحق لسلطات الطيران بكل طرف متعاقد أن تلغي ترخيص التشغيل أو أن تعلق ممارسة الحقوق المحددة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية لشركة الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر أو أن تفرض تلك الاشتراطات ، بشكل مؤقت أو دائم ، كما قد تعتبره ضروريا لممارسة تلك الحقوق ، بأنه :
- أ - في حالة تعيين شركة طيران من قبل سلطنة عمان :

- ١ - أن شركة الطيران ليس لديها رخصة تشغيل سارية المفعول ، أو ليس لديها شهادة تشغيل جوي صادرة من قبل سلطنة عمان ، أو أن الرقابة التنظيمية الفعالة لشركة الطيران لا يتم ممارستها ، أو لا يتم الإبقاء عليها من قبل سلطنة عمان .

- ٢ - أن مكان العمل الأساسي لشركة الطيران لا يقع في إقليم سلطنة عمان .
- ٣ - أو أن شركة الطيران غير مملوكة ، مباشرة أو من خلال الملكية الأغلبية ، أو أنه لا يتحكم بها بشكل فعال من قبل سلطنة عمان و/ أو من قبل مواطنيها .
- ب - في حالة تعيين شركة طيران من قبل الجمهورية التشيكية :
- ١ - أن شركة الطيران غير مؤسسة في إقليم الجمهورية التشيكية بموجب معاهدة الاتحاد الأوروبي ، أو ليس لديها رخصة تشغيل سارية المفعول وفقا لقانون الاتحاد الأوروبي .
- ٢ - أن الرقابة التنظيمية الفعالة لشركة الطيران لا يتم ممارستها ، أو لا يتم الإبقاء عليها من قبل الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي المسؤولة عن إصدار شهادة التشغيل الجوي ، أو أن سلطات الطيران المعنية غير محددة بشكل واضح في التعيين .
- ٣ - أو أن شركة الطيران غير مملوكة ، مباشرة أو من خلال الملكية الأغلبية ، أو أنه لا يتحكم بها بشكل فعال من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، أو اتحاد التجارة الحرة الأوروبي و/ أو من قبل مواطني تلك الدول .
- ج - أخفقت شركة الطيران في إثبات قدرتها لسلطات الطيران بذلك الطرف المتعاقد المانحة لتلك الحقوق على تحقيق الاشتراطات بموجب القوانين واللوائح المطبقة من قبل هذه السلطات بما يتفق مع أحكام المعاهدة .
- د - أو أخفقت شركة الطيران بخلاف ذلك في تشغيل الخدمات المتفق عليها وفقا للاشتراطات المحددة في هذه الاتفاقية .
- ٢ - ما لم يكن من الضرورة اتخاذ إجراء فوري لتجنب المزيد من انتهاكات القوانين واللوائح المشار إليها أعلاه ، فإن الحقوق الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة تمارس فقط بعد التشاور مع سلطات الطيران بالطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين سلطات الطيران يجب أن تبدأ هذه المشاورات بين سلطات الطيران بكلا الطرفين خلال فترة (٦٠) ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب من قبل أي سلطة طيران .
- ٣ - في حالة اتخاذ إجراء من قبل أي طرف متعاقد بموجب هذه المادة فلا يجوز الإخلال بحقوق الطرف المتعاقد الآخر بموجب المادة (٢٣) .

المادة (٥)

تطبيق القوانين واللوائح والإجراءات

١ - في أثناء الدخول ، أو البقاء في ، أو الخروج من إقليم طرف متعاقد ، فإنه يجب أن تطبق القوانين واللوائح والإجراءات السارية في إقليمه فيما يتعلق بتشغيل وملاحة الطائرات من قبل شركات طيران الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - تطبق القوانين واللوائح والإجراءات السارية في إقليم طرف متعاقد فيما يتعلق بالدخول إلى ، أو البقاء في ، أو العبور خلال ، أو المغادرة من إقليمه للركاب والطاقم والأمتعة والحمولة ، بما يشمل البريد ، كالقوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بتدابير الدخول والخروج والهجرة والجوازات والجمارك والعملة والحجر والصحة والبيطرة والنظافة ، على الركاب والطاقم والأمتعة والحمولة والبريد المحمول من قبل طائرة شركة الطيران المعنية للطرف المتعاقد الآخر عند الدخول إلى أو المغادرة من أو في أثناء البقاء في إقليم الطرف المتعاقد المذكور .

٣ - في التطبيق للوائح الجمارك والهجرة والحجر واللوائح المشابهة ، لا يجوز أن يمنح أي طرف متعاقد لشركة الطيران الخاصة بها أو أي طيران آخر أفضلية على شركة طيران الطرف المتعاقد الآخر العاملة في خدمات جوية دولية مشابهة .

٤ - تمتثل شركات الطيران المعنية من قبل كل طرف متعاقد بقوانين ولوائح الطرف المتعاقد الآخر بما يخص إدخال الحيوانات والنباتات إلى أراضيها أو إخراجها منها في أثناء الدخول إلى ، أو البقاء في ، أو مغادرة طائراتها إقليم ذلك الطرف المتعاقد .

المادة (٦)

أمن الطيران

١ - بما يتفق مع حقوقهم والتزاماتهم بموجب القانون الدولي يؤكد الطرفان المتعاقدان أن التزامهم لبعضهما بعضاً لحماية أمن الطيران المدني ضد أفعال التدخل غير الشرعي يشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

٢ - يعمل الطرفان المتعاقدان بشكل خاص بما يمتثل مع أحكام المعاهدة الخاصة بالجرائم وبعض الأفعال الأخرى التي ترتكب على متن الطائرات ، الواقعة في طوكيو في ١٤ من سبتمبر ١٩٦٣ م ، ومعاهدة قمع الاستيلاء غير المشروع على الطائرات الواقعة في لاهاي في ١٦ من ديسمبر ١٩٧٠ م ، ومعاهدة قمع الأفعال غير المشروعة التي ترتكب ضد سلامة الطيران المدني الواقعة في مونتريال في ٢٣ من سبتمبر ١٩٧١ م ، وبروتكول قمع أعمال العنف غير المشروعة في المطارات التي تخدم الطيران المدني الدولي الموقع في مونتريال في ٢٤ من فبراير ١٩٨٨ م ، والمعاهدة بشأن تمييز المتفجرات البلاستيكية بغرض كشفها الواقعة في مونتريال في ١ من مارس ١٩٩١ م ، وأي اتفاقية أخرى متعددة الأطراف تحكم أمن الطيران وملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين .

٣ - يقدم الطرفان المتعاقدان بناء على الطلب جميع المساعدة الضرورية لبعضهما بعضا لمنع أفعال الاستيلاء غير الشرعي للطائرات المدنية والأفعال غير الشرعية الأخرى ضد سلامة هذه الطائرات وركابها وطاقمها والمطارات ومرافق الملاحة الجوية وأي خطر آخر لأمن الطيران المدني .

٤ - يعمل الطرفان المتعاقدان ، في علاقاتهما المشتركة ، بما يمتثل مع أحكام أمن الطيران المؤسسة من قبل المنظمة الدولية للطيران المدني المعينة كمرافق للمعاهدة بالقدر الذي تكون به أحكام الأمن هذه مطبقة للطرفين المتعاقدين ، ويتطلب أن يعمل مشغلو الطائرات الذين يكون مكان العمال الأساسي لهم أو إقامتهم الدائمة في إقليم الطرفين المتعاقدين ، أو في حالة الجمهورية التشيكية مشغلو الطائرات الذين تأسسوا في إقليمها بموجب معاهدات الاتحاد الأوروبي ، ولديهم تراخيص تشغيل سارية وفقا لقانون الاتحاد الأوروبي ومشغلو المطارات في إقليمها ، بما يمتثل مع أحكام أمن الطيران هذه .

٥ - يوافق كل طرف متعاقد أنه سوف يطلب من مشغلي طائراته أن يراعوا أحكام أمن الطيران بما يمتثل مع القوانين واللوائح السارية في ذلك البلد ، بما يشمل في حالة الجمهورية التشيكية قانون الاتحاد الأوروبي للدخول إلى أو المغادرة من أو في أثناء البقاء في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٦ - يضمن كل طرف متعاقد أن تطبق تدابير كافية بفعالية في إقليمه لحماية الطائرات وتفتيش الركاب والطاقم والعناصر المحمولة على متن الطائرة والأمتعة والحمولة ومؤون الطائرات قبل وفي أثناء الركوب أو التحميل .

٧ - يقدم كل طرف متعاقد مراعاة تعاطفية لأي طلب من الطرف المتعاقد الآخر لتدابير أمنية معقولة للتصدي للتهديد محدد .

٨ - عند وقوع أي حادثة أو تهديد بوقوع حادثة استيلاء غير شرعي لطائرة مدنية أو أي فعل آخر غير شرعي ضد سلامة هذه الطائرات ، أو ركابها وطاقمها ، أو المطارات أو مرافق الملاحة الجوية ، يساعد الطرفان المتعاقدان بعضهما بعضا من خلال تسهيل الاتصالات والتدابير الأخرى المناسبة المقصود بها الإنهاء السريع والآمن لهذه الحادثة أو التهديد بها .

٩ - عندما يكون لطرف متعاقد أسباب معقولة للاعتقاد أن الطرف المتعاقد الآخر قد تخلف عن أحكام أمن الطيران في هذه المادة يجوز لسلطات الطيران لذلك الطرف المتعاقد أن تطلب التشاور فورا مع سلطات الطيران للطرف المتعاقد الآخر .
يعد الإخفاق للوصول لاتفاق مرض خلال (٣٠) ثلاثين يوما من تاريخ ذلك الطلب سببا لتطبيق المادة (٤) من هذه الاتفاقية . إذا تطلب ذلك حالة طوارئ جديّة ، يجوز لأي طرف متعاقد اتخاذ إجراء مؤقت قبل انتهاء هذه الفترة .

المادة (٧)

الاعتراف بالشهادات والرخص

١ - شهادات الجدارة الجوية ، وشهادات الكفاءة ، والرخص الصادرة أو المعترف بسرئانها ، وفقا لقواعد وإجراءات لطرف متعاقد ، بما يشمل ، في حال الجمهورية التشيكية ، قانون الاتحاد الأوروبي ، والتي لا تزال نافذة ، يعترف بسرئانها من قبل الطرف المتعاقد الآخر لغرض تشغيل الخدمات الجوية المتفق عليها شريطة أن تعادل تلك الشهادات أو الرخص على الأقل أو تفوق المعايير الدنيا المؤسسة بموجب المعاهدة .

٢ - يحتفظ كل طرف متعاقد بالحق ، على أي حال ، أن يرفض الاعتراف ، لغرض الرحلات فوق إقليمه ، شهادات الكفاءة والرخص الممنوحة لمواطنيه من قبل الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (٨)

سلامة الطيران

١ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب المشاورات في أي وقت بشأن معايير السلامة في أي ناحية فيما يتعلق بالطاقم الجوي والطائرات وتشغيلها ، تلك المتبناة من قبل الطرف المتعاقد الآخر . وتعد هذه المشاورات خلال (٣٠) ثلاثين يوما من ذلك الطلب .

٢ - إذا وجد أحد الطرفين المتعاقدين بعد تلك المشاورات ، أن الطرف المتعاقد الآخر لا يستخدم أو يدير بفعالية معايير السلامة في تلك النواحي والتي تعادل على الأقل المعايير الدنيا المعدة في ذلك الوقت وفقا للمعاهدة ، ويخطر الطرف المتعاقد الأول الطرف المتعاقد الآخر بتلك الاستنتاجات والخطوات المعتبرة ضرورية للامتثال بتلك المعايير الدنيا ، ويتخذ الطرف المتعاقد الآخر الإجراءات التصحيحية المناسبة . وأي إخفاق من قبل الطرف المتعاقد الآخر في اتخاذ الإجراءات المناسبة خلال (١٥) خمسة عشر يوما أو أي فترة أطول وفق ما يتم عليه الاتفاق ، يعد مبررا لتطبيق المادة (٤) من هذه الاتفاقية .

٣ - مع مراعاة الالتزامات المذكورة في المادة (٣٣) من المعاهدة ، من المتفق عليه أن أي طائرة مشغلة من قبل شركة أو شركات الطيران لطرف متعاقد ، أو بموجب عقد إيجار ، أو نيابة عنها ، لخدمات من / أو إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، يجوز وهي في إقليم الطرف المتعاقد الآخر أن تكون خاضعة للفحص من قبل ممثل مخول في ذلك الطرف المتعاقد الآخر على متن أو حول الطائرة للتحقق من كل من سريان وثائق الطائرة وتلك الخاصة بالطاقم والحالة الظاهرة للطائرة ومعداتنا (يشار إليه فيما بعد بـ "التفتيش الميداني") شريطة ألا يؤدي ذلك إلى تأخير غير مبرر .

٤ - إذا أثار أي تفتيش ميداني أو سلسلة من التفتيشات الميدانية الآتي :

أ - مخاوف جدية بأن الطائرة أو تشغيل الطائرة لا يتفقان مع المعايير الدنيا المؤسسة في ذلك الوقت وفقا للمعاهدة ،

ب - أو مخاوف جدية بأن هنالك افتقارا للاستخدام وللإدارة الفعالة لمعايير السلامة المؤسسة في ذلك الوقت وفقا للمعاهدة .

يكون الطرف المتعاقد الذي يقوم بالتفتيش ، لأغراض المادة (٣٣) من المعاهدة ، حرا في الاستنتاج بأن المتطلبات التي بموجبها تم الإصدار أو الاعتراف بسريان الشهادة أو التراخيص بالنسبة لتلك الطائرة أو بالنسبة لطاقم تلك الطائرة ، أو بأن المتطلبات التي بموجبها يتم تشغيل الطائرة ، لا تعادل ، أو ليست أعلى من المعايير الدنيا المؤسسة وفقا للمعاهدة .

- ٥ - في حال أن رفض الوصول لغرض القيام بتفتيش ميداني لطائرة مشغلة من قبل شركة طيران لطرف متعاقد ، أو نيابة عنها وفقا للفقرة (٣) أعلاه من قبل ممثلي شركة أو شركات الطيران تلك ، فيكون الطرف المتعاقد الآخر حرا في أن يستدل على ظهور مخاوف جدية من النوع المشار إليه في الفقرة (٤) أعلاه ، وأن يستخلص الاستنتاجات المشار إليها في تلك الفقرة .
- ٦ - يحتفظ كل طرف متعاقد بالحق في التعليق أو التغيير لترخيص تشغيل شركة أو شركات الطيران للطرف المتعاقد الآخر فورا في حال استنتاج الطرف المتعاقد المشار إليه أولا سواء كان ذلك نتيجة التفتيش الميداني ، أو في سلسلة من التفتيشات الميدانية ، أو رفض الوصول لغرض التفتيش الميداني ، أو المشاورات ، أو غير ذلك ، أنه من الضرورة لسلامة تشغيل شركة الطيران القيام بإجراء فوري .
- ٧ - يجب إيقاف أي إجراء من قبل طرف متعاقد وفقا للفقرتين (٢ و ٦) أعلاه ، وذلك عند زوال الأسس التي أخذ بموجبها ذلك الإجراء .
- ٨ - عندما تعين الجمهورية التشيكية شركة طيران تكون الرقابة التنظيمية بشأنها ممارسة ويحافظ عليها من قبل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أخرى ، تطبق حقوق الطرف المتعاقد الآخر بالتساوي بالنسبة إلى تبني وممارسة واستخدام معايير السلامة من قبل الدولة العضو في الاتحاد الأوروبي الأخرى ، وبالنسبة إلى ترخيص تشغيل شركة الطيران تلك .

المادة (٩)

الأحكام الجمركية والرسوم والضرائب

- ١ - يستثنى كل طرف متعاقد شركات الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر من قيود التوريد والرسوم الجمركية والضرائب غير المباشرة ورسوم التفتيش والرسوم والأجر الوطنية والمحلية الأخرى على الطائرات والوقود والمشحومات والإمدادات التقنية الاستهلاكية ، وقطع الغيار بما يشمل المحركات ومعدات الطائرة الاعتيادية ومؤن الطائرات والطعام (بما يشمل الكحول والتبغ والمشروبات والمنتجات الأخرى الموجهة للبيع للركاب في كميات محدودة في أثناء الرحلة) والعناصر الأخرى بغرض الاستخدام فقط بما يتصل مع تشغيل أو صيانة الطائرات بشركة طيران معينة لذلك الطرف المتعاقد المشغل للخدمات المتفق عليها ، وكذلك أيضا مخزون التذاكر المطبوعة وبوليصة الشحن الجوي وأي مادة مطبوعة تحمل عليها شعار الشركة والمواد الإعلامية المعتادة الموزعة بالمجان من قبل شركة الطيران المعينة تلك .

٢ - تطبق الاستثناءات الممنوحة في هذه المادة للعناصر المشار إليها في الفقرة (١) من هذه المادة :

أ - التي يتم إدخالها إلى إقليم طرف متعاقد من قبل أو نيابة عن شركة الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر .

ب - التي تبقى على متن طائرة شركة الطيران المعينة لطرف متعاقد عند وصولها وحتى مغادرتها إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

ج - والتي يتم أخذها على متن طائرة شركة الطيران المعينة لطرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، وبغرض الاستخدام في تشغيل الخدمات المتفق عليها ، سواء استخدمت أو استهلكت تلك العناصر كلياً أو جزئياً في إقليم الطرف المتعاقد المانح للإعفاء أم لا ، شريطة ألا يتم التصرف بتلك العناصر في إقليم الطرف المتعاقد المذكور .

٣ - يجوز إنزال المعدات الجوية المعتادة ، وكذلك المواد والإمدادات والمؤن المبقاة عادة على متن طائرة شركة الطيران المعينة لأي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فقط بموافقة سلطات الجمارك في ذلك الإقليم . في هذه الحالة ، يجوز أن توضع تحت إشراف سلطات الجمارك المذكورة إلى أن يتم إعادة تصديرها أو التصرف بها بغير ذلك وفقاً للوائح الجمركية .

٤ - الاستثناءات الواردة في هذه المادة تطبق أيضاً بالنسبة إلى الإمدادات التقنية الاستهلاكية وقطع الغيار بما يشمل المحركات والمعدات الجوية المعتادة في الحالات التي تكون فيها شركات الطيران المعينة لأي طرف متعاقد قد دخلت في ترتيبات مع شركة طيران أخرى للإعارة أو التحويل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر شريطة أن تتمتع كذلك شركات الطيران الأخرى بمثل هذه الاستثناءات من قبل الطرف المتعاقد الآخر . يجب أن يعلن عن هذه الإعارات أو التحويلات من قبل شركة الطيران إلى سلطات الجمارك المعنية .

المادة (١٠)

استخدام المطارات ومرافق الطيران

١ - الرسوم المفروضة في إقليم طرف متعاقد على شركة طيران معينة لطرف متعاقد آخر لاستخدام المطارات والملاحة الجوية والمرافق الأخرى يجب ألا تعلق عن تلك التي سوف يتم دفعها من قبل أي طائرة من ذات الدرجة التي تعمل في خدمات جوية دولية مشابهة .

٢ - في استخدام المطارات والطرق الجوية وخدمات المرور الجوي والمرافق المتصلة تحت سيطرتها ، لا يجوز لأي طرف متعاقد أن يعطي أي ميزة لشركات طيرانه أو أي شركات طيران أخرى تفوق شركة طيران الطرف المتعاقد الآخر التي تعمل في خدمات جوية دولية مشابهة .

٣ - يشجع كل طرف متعاقد المشاورات بشأن رسوم المستخدمين بين السلطات المختصة بالرسوم وشركات الطيران المستخدمة للخدمات والمرافق والخدمات المقدمة من قبل هذه السلطات الفارضة للرسوم ، عندما يكون ذلك عمليا من خلال المنظمات الممثلة لشركات الطيران هذه . يجب إعطاء إخطار معقول حول أي مقترح لتغيير هذه الرسوم لشركات الطيران تلك ، لتمكينهم من إبداء مرئياتهم قبل عمل هذه التغييرات . يشجع كذلك كل طرف متعاقد سلطاتها المعنية الفارضة للرسوم وشركات الطيران تلك لتبادل المعلومات المناسبة حول تلك التغييرات .

المادة (١١)

التحويل

لا يخضع الركاب في التحويل المباشر عبر إقليم أي طرف متعاقد والذين لا يغادرون منطقة المطار المخصصة لذلك الغرض باستثناء ما يخص الأحكام الأمنية المشار إليها في المادة (٦) من هذه الاتفاقية ومنع الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية لأكثر من رقابة مبسطة . تستثنى الأمتعة والحمولة في التحويل من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى .

المادة (١٢)

بيع الخدمات وتحويل المبالغ

١ - عند التسجيل مع سلطات الطيران للطرف المتعاقد المشار إليه أولا ، ومع مراعاة التسجيل التجاري المناسب وفقا للقوانين واللوائح المعنية السارية في إقليم هذا الطرف المتعاقد المشار إليه أولا ، يحق لشركة أو شركات الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر بيع خدماتها الجوية للنقل بحرية في إقليم الطرف المتعاقد المشار إليه أولا سواء كان ذلك مباشرة ، أو بناء على رغبتها من خلال وكلائها ، ولأي فرد حرية شراء هذه الخدمات بالعملة المحلية أو بأي عملة قابلة للتحويل بحرية من المعتاد شراؤها من قبل المصارف في ذلك الإقليم .

٢ - يحق لشركات الطيران المعينة للطرفين المتعاقدين التحويل والإرسال إلى إقليمها الوطني زيادات الفواتير على التكاليف المحلية المحصلة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بعملة قابلة للتحويل بحرية . ينفذ التحويل والإرسال دون قيود بسعر سوق الصرف الأجنبي السائد المطبق بهذه المعاملات في اليوم الذي يتم به التحويل . في حالة عدم تأسيس نظام سعر سوق الصرف الأجنبي السائد ، ينفذ التحويل والإرسال دون قيود على أساس سعر الصرف الرسمي المطبق في اليوم الذي يتم به التحويل . ينفذ التحويل الفعلي دون تأخير ، ولا يخضع لأي رسوم سوى رسوم الخدمة المعتادة المأخوذة من قبل البنوك مثل هذه المعاملات .

٣ - في حال أن المدفوعات بين الطرفين المتعاقدين تحكمها اتفاقية خاصة ، فإن تلك الاتفاقية تطبق .

المادة (١٣)

التعرفات

١ - تؤسس التعرفات للخدمات المتفق عليها من قبل شركات الطيران المعينة لكلا الطرفين المتعاقدين على مستويات معقولة ، وذلك مع الأخذ في الاعتبار جميع العوامل ذات العلاقة بما يشمل مصلحة المستخدمين وتكلفة التشغيل وخصائص الخدمة والربح المعقول والاعتبارات التجارية الأخرى في السوق .

٢ - لا يتطلب تسجيل التعرفات ، المؤسسة بموجب الفقرة (١) من هذه المادة من قبل شركات الطيران المعينة لطرف متعاقد ، مع سلطات الطيران للطرف المتعاقد الآخر . ومع مراعاة ما سبق ، يحق لكل طرف متعاقد التدخل لـ :

أ - منع التعرفات أو الممارسات التمييزية بشكل غير معقول .

ب - حماية المستهلكين من التعرفات المرتفعة أو المقيدة بشكل غير معقول بسبب استغلال وضع مهيمن .

ج - حماية شركات الطيران من التعرفات المنخفضة بشكل مصطنع بسبب دعم أو مساعدة مباشرة أو غير مباشرة أو أيما وجد دليل بنية إزالة المنافسة .

٣ - تقدم شركات الطيران المعينة بطرف متعاقد لسلطات الطيران في الطرف المتعاقد الآخر المعلومات المتعلقة بتأسيس التعرفات بالطريقة والصيغة المحددة من قبل هذه السلطات .

المادة (١٤)

السعة

- ١ - يجب أن تكون هناك فرصة عادلة ومنتساوية لشركات الطيران المعينة لكلا الطرفين لتشغيل الخدمات التي اتفق عليها على أي مسار محدد في مرفق هذه الاتفاقية .
- ٢ - في تشغيل الخدمات المتفق عليها ، تأخذ بعين الاعتبار شركات الطيران المعينة لكل طرف متعاقد مصالح شركات الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر ، بحيث لا تتأثر الخدمات التي تقدمها الشركات المذكورة آخرا على كل أو جزء من المسار نفسه على نحو غير ملائم .
- ٣ - يجب أن تكون للخدمات المتفق عليها المقدمة من قبل شركات الطيران المعينة للطرفين المتعاقدين علاقة وثيقة لمتطلبات العموم للنقل على المسارات المحددة ، ويجب أن يكون هدفها الأساسي توفير بعامل حمولة معقول سعة كافية لاستيفاء المتطلبات الحالية والتي يعقل توقعها لحمل الركاب والحمولة بما يشمل البريد الآتي من أو الموجه إلى إقليم الطرف المتعاقد الذي عين شركة الطيران . يجب توفير حمل الركاب والحمولة بما يشمل البريد ، الذين يتم حملهم وإنزالهم عند نقاط على المسارات المحددة في أقاليم دول ، بخلاف تلك التي عينت شركات الطيران وفقا للمبادئ العامة بأن السعة يجب أن تكون مرتبطة بالآتي :
 - أ - متطلبات المرور من وإلى إقليم الطرف المتعاقد الذي قام بتعيين شركة الطيران .
 - ب - متطلبات المرور في المنطقة التي تعبر خلالها الخدمات المتفق عليها ، وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار خدمات النقل الأخرى المؤسسة من قبل شركات الطيران في الدول التي تشكل المنطقة .
 - ج - ومتطلبات عمليات شركات الطيران العابرة .

المادة (١٥)

الجداول الزمنية

- ١ - تسجل شركة الطيران المعينة من قبل طرف متعاقد مع السلطات الجوية للطرف المتعاقد الآخر للموافقة مقدما (٣٠) ثلاثين يوما على الأقل الجدول الزمني لخدماتها المقصودة ، محددة العدد ونوع الطائيرة والتوقيت والترتيب وعدد المقاعد التي سوف يتم توفيرها للعموم ومدة سريان الجدول الزمني . تطبق الإجراءات ذاتها على أي تعديل للجدول الزمني .

٢ - في حال ما إذا رغبت شركة طيران معينة في تشغيل رحلات إضافية بجانب تلك المغطاة في الجداول الزمنية ، فعليها أن تطلب الإذن من السلطات الجوية للطرف المتعاقد الآخر . ويجب أن يقدم هذا الطلب عادة قبل (٢) يومي عمل على الأقل من تشغيل هذه الرحلات .

المادة (١٦)

خدمات متعددة الوسائط

يحق لشركات الطيران المعنية لكل طرف متعاقد أن توظف ، بما يتصل مع النقل الجوي للركاب والحمولة ، أي نقل أرضي إلى أو من إقليمي الطرفين المتعاقدين أو دول ثالثة . يجوز لشركات الطيران أن تختار تنفيذ بعض نقلها الأرضي أو أن تقدمه من خلال ترتيبات ، بما يشمل تقاسم الرموز ، مع ناقلين أرضيين آخرين ، مع مراعاة القوانين واللوائح السارية في إقليم الطرف المتعاقد المعني . يجوز تقديم الخدمات متعددة الوسائط كخدمات عابرة وبسعر واحد للخدمات الجوية والأرضية مشتركة ، شريطة أن يتم إبلاغ الركاب والشاحنين بالوقائع المعنية بهذا النقل .

المادة (١٧)

تمثيل شركات الطيران

١ - يحق لشركة الطيران المعنية لطرف متعاقد وفقا للقوانين واللوائح السارية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر المتعلقة بالدخول والإقامة والعمل ، وعلى أساس المعاملة بالمثل ، أن تحضر ، وأن تبقى في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ممثلا والموظفين التجاريين والفينيين وغيرهم من المختصين المتطلبين بشكل معقول لتشغيل الخدمات المتفق عليها .

٢ - يخضع الممثل والموظفون لتلك القوانين واللوائح السارية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٣ - مع مراعاة القوانين واللوائح السارية في الإقليم المعني يحق لشركات الطيران المعنية لكلا الطرفين تأسيس مكتب أو مكاتب لبيع وترويج الخدمات الجوية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

المادة (١٨)

المناولة الأرضية

مع مراعاة القوانين واللوائح السارية في الإقليم المعني للطرف المتعاقد ، بما يشمل ، في حال الجمهورية التشيكية ، قانون الاتحاد الأوروبي ، يكون لكل شركة طيران معينة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر الحق في تنفيذ المناولة الأرضية الخاصة بها (المناولة الذاتية) أو ، حسب اختيارها ، الحق في الاختيار بين المزودين المتنافسين الذين يقدمون خدمات المناولة الأرضية بالكامل أو بالتجزئة . حينما تقيد هذه القوانين واللوائح أو تمنع المناولة الذاتية ، وحينما لا تكون هناك منافسة فعالة بين المزودين الذين يقدمون خدمات المناولة الأرضية ، تعامل كل شركة طيران معينة على أساس غير تمييزي بالنسبة إلى استخدامهم للمناولة الذاتية وخدمات المناولة الأرضية المقدمة من قبل مزود أو مزودين .

المادة (١٩)

تبادل المعلومات

١ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب من شركات الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر أن تقدم لسلطة الطيران ، مقدما بقدر ما هو عملي ، كل المعلومات ذات الصلة بشأن تشغيل الخدمات المتفق عليها ، كما قد يكون مطلوباً لاستيفاء سلطات الطيران أن يتم مراعاتها متطلبات الاتفاقية كما ينبغي .

٢ - يجوز لكل طرف متعاقد أن يطلب من شركات الطيران المعينة للطرف المتعاقد الآخر أن تقدم لسلطة الطيران إحصائيات مرتبطة بحركة المرور المحمولة على الخدمات المتفق عليها مبينة فيها نقاط الصعود والنزول .

المادة (٢٠)

المشاورات

١ - تتواصل سلطات طيران الطرفين المتعاقدين ، وذلك من خلال التناقش والتراسل ، وذلك لضمان التعاون الوثيق في كل الأمور التي تؤثر على تطبيق هذه الاتفاقية .

٢ - يجوز لأي طرف متعاقد في أي وقت طلب مشاورات حول أي مشكلة ترتبط بهذه الاتفاقية . وتبدأ هذه المشاورات خلال مدة (٦٠) ستين يوماً من تاريخ تسليم الطلب من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يتم الاتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك .

المادة (٢١)

التعديلات

١ - إذا اعتبر أحد الطرفين المتعاقدين أنه من المرغوب فيه تعديل أي حكم في هذه الاتفاقية ، فعليه أن يطلب المشاورات وفقا للمادة (٢٠) من هذه الاتفاقية . ويجوز أن تتم هذه المشاورات من خلال تبادل المراسلات .

٢ - يدخل التعديل ، إذا تم الاتفاق عليه بين الطرفين المتعاقدين ، حيز التنفيذ في اليوم (٦٠) الستين لتسليم الخطاب الدبلوماسي الأخير ، والمؤكد من أن الإجراءات القانونية المطلوبة للموافقة على التعديل قد تم الامتثال لها .

المادة (٢٢)

المعاهدات المتعددة الأطراف

في حال إبرام معاهدة أو اتفاقية متعددة الأطراف معنية بالنقل الجوي ، والتي يلتزم بها كلا الطرفين المتعاقدين ، فيجب أن تعدل هذه الاتفاقية لتتوافق مع أحكام تلك المعاهدة أو الاتفاقية .

المادة (٢٣)

تسوية النزاعات

١ - في حال نشوء نزاع من تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية ، على سلطات الطيران في الطرفين المتعاقدين أن تسعى أولا إلى تسويته من خلال المفاوضات .

٢ - إذا أخفقت سلطات الطيران في التوصل إلى اتفاق ، فإن النزاع يسوى بالمفاوضات بين الطرفين المتعاقدين .

٣ - إذا أخفق الطرفان المتعاقدان في التوصل إلى تسوية للنزاع من خلال المفاوضات ، فيجوز لهما إحالته إلى شخص أو لجهة وفق ما يتم عليه الاتفاق ، وذلك لأخذ رأي استشاري أو قرار ملزم كما يتم الاتفاق عليه بين الطرفين ، أو ، بناء على طلب أي طرف متعاقد يتم إحالته لاتخاذ قرار من قبل لجنة تحكيم مشكلة من (٣) ثلاثة محكمين .

٤ - تشكل لجنة التحكيم هذه كآآتي : يعين كل طرف متعاقد عضوا واحدا ، ويتفق هذان العضوان على مواطن من دولة ثالثة ، ويعينانه رئيسا لهما . ويتم تعيين هذين العضوين خلال (٦٠) ستين يوما ، ويتم تعيين الرئيس خلال (٩٠) تسعين يوما من التاريخ الذي أخطر به أحد الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر بنيته في تقديم هذا النزاع إلى لجنة تحكيم .

٥ - إذا لم تتم مراعاة الفترات المحددة في الفقرة (٤) أعلاه ، يجوز لأي طرف متعاقد ، في غياب أي اتفاق آخر ذي علاقة ، دعوة رئيس مجلس المنظمة الدولية للطيران المدني لعمل التعيينات اللازمة . إذا كان الرئيس مواطنا لأحد الطرفين المتعاقدين أو منع من تنفيذ هذه المهمة ، وبخلاف ذلك يقوم نائب الرئيس القائم بأعماله بعمل التعيينات اللازمة .

٦ - تتوصل لجنة التحكيم إلى قرارها بأغلبية الأصوات . وتكون هذه القرارات ملزمة لكلا الطرفين المتعاقدين . يتحمل كل طرف متعاقد تكاليف عضوه بالإضافة إلى تمثيله في إجراءات التحكيم ، ويتحمل الطرفان بالتساوي تكاليف الرئيس وأي تكاليف أخرى . وتحدد لجنة التحكيم الإجراءات الخاصة بها بشأن جميع النواحي الأخرى .

المادة (٢٤)

التسجيل

تسجل هذه الاتفاقية وأي تعديلات لاحقة لها مع المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة (٢٥)

الإنهاء

يجوز لأي طرف متعاقد في أي وقت تقديم إخطار كتابي عبر القنوات الدبلوماسية للطرف المتعاقد الآخر بشأن قراره لإنهاء هذه الاتفاقية . يتم إرسال هذا الإخطار في الوقت نفسه إلى المنظمة الدولية للطيران المدني . وفي هذه الحالة تنتهي الاتفاقية بعد (١٢) اثني عشر شهرا بعد تاريخ تسليم الإخطار من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ما لم يسحب إخطار الإنهاء بموافقة الطرف المتعاقد الآخر قبل انتهاء هذه الفترة . في غياب إقرار التسليم من قبل الطرف المتعاقد الآخر ، ويعتبر الإخطار مسلما بعد (١٤) أربعة عشر يوما بعد تسليم الإخطار إلى المنظمة الدولية للطيران المدني .

المادة (٢٦)

دخول حيز التنفيذ

تتم الموافقة على هذه الاتفاقية وفقا للمتطلبات القانونية لدى كل طرف متعاقد ،
وتدخل حيز التنفيذ في اليوم (٦٠) الستين بعد تاريخ تسلم ثاني الإخطارين ، الذي أفاد
الطرفان المتعاقدان رسميا عبر القنوات الدبلوماسية بعضهما بعضا بشأن استكمالهما
الإجراءات الداخلية المعنية بهذا الغرض .

وإثباتا لما تقدم فإن الموقعين المفاوضين أدناه ، قد وقعا هذه الاتفاقية .
وقعت في مسقط في يوم ٢٥ من شهر مارس ٢٠١٩ م ، من نسختين أصليتين باللغات
العربية والتشيكية والإنجليزية ، لكل منها ذات الحجية القانونية . وفي حال الاختلاف
يعد بالنسخة الإنجليزية .

عن حكومة
الجمهورية التشيكية

عن حكومة
سلطنة عمان

ملحق

القسم (١)

المسارات المشغلة من قبل شركات الطيران المعينة من قبل سلطنة عمان :

النقاط في سلطنة عمان	النقاط الوسطية	النقاط في الجمهورية التشيكية	النقاط المما وراء
أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط

القسم (٢)

المسارات المشغلة من قبل شركات الطيران المعينة من قبل الجمهورية التشيكية :

النقاط في الجمهورية التشيكية	النقاط الوسطية	النقاط في سلطنة عمان	النقاط المما وراء
أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط	أي نقاط

ملاحظات :

- ١ - يجوز لشركات الطيران المعينة لكل طرف متعاقد أن تقوم على أي / أو كل رحلاتها :
 - أ - بتشغيل الرحلات في أي ، أو كلا الاتجاهين .
 - ب - تخطي أي من النقاط المذكورة أعلاه .
 - ج - دمج أرقام الرحلات المختلفة في التشغيل الواحد للطائرة .
 - د - تحويل حركة المرور من أي من طائراتها لأي طائرة أخرى لديها في أي نقطة .
 - هـ - خدمة النقاط الوسطية والنقاط المما وراء ، ونقاط في إقليمي الطرفين المتعاقدين بأي ترتيب .
 - و - خدمة النقاط خلف أي نقطة أو نقاط في إقليمه مع / أو بدون تغيير الطائرة ،
أورقم الرحلة ، وأن تتم إقامة والإعلان عن هذه الخدمات للعموم كخدمة عابرة .
 - ز - التوقف عند أي نقطة سواء كانت داخل أو خارج الطرف المتعاقد الآخر .

- ح - حمل حركة المرور العابرة خلال إقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- ط - دمج حركة المرور على الطائفة نفسها بغض النظر عن مصدر حركة المرور ،
من دون قيود توجيهية أو جغرافية ، ومن دون فقد أي حق لحمل حركة المرور ،
بخلاف ذلك جائز بموجب هذه الاتفاقية ، شريطة أن تخدم هذه الخدمة نقطة
في إقليم الطرف المتعاقد المعين لشركة الطيران .
- ٢ - يكون لشركات الطيران المعينة لكل طرف متعاقد الحق في التشغيل إلى نقاط
في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بشكل منفصل أو في مجموعة على الرحلة ذاتها مع
حقوق المحطة المشتركة ، شريطة ألا يتم حمل حركة مرور محلية فيما عدا أغراض
التوقف غير حركة المرور .
- ٣ - تفهم الإشارات إلى مواطني الجمهورية التشيكية في هذه الاتفاقية على أنها تشير
إلى مواطني الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي ، أو رابطة التجارة الحرة الأوروبية .
وتفهم الإشارات إلى شركات طيران الجمهورية التشيكية في هذه الاتفاقية على أنها
تشير إلى شركات طيران معينة من قبل الجمهورية التشيكية .

AIR TRANSPORT AGREEMENT
BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE SULTANATE OF OMAN
AND
THE GOVERNMENT OF THE CZECH REPUBLIC

The Government of the Sultanate of Oman and the Government of the Czech Republic, hereinafter referred to as Contracting Parties,

Being Parties to the Convention on International Civil Aviation opened for signature at Chicago on the seventh day of December 1944, and

Desiring to conclude an agreement for the purpose of developing air services between their respective territories and beyond,

Have agreed as follows:

Article 1

Definitions

For the purpose of this Agreement, unless the context otherwise requires:

- (a) the term "Convention" means the Convention on International Civil Aviation done at Chicago on the seventh day of December 1944, and includes any Annex adopted under Article 90 of that Convention and any amendment of the Annexes or of the Convention under Article 90 and 94 so far as those Annexes and amendments have been adopted by both Contracting Parties;
- (b) the term "aeronautical authorities" means in the case of the Sultanate of Oman the Public Authority for Civil Aviation and, in the case of the Czech Republic the Ministry of Transport, or, in both cases, any other authority legally empowered to perform the functions exercised by the said aeronautical authorities;
- (c) the term "designated airline" means each airline that one Contracting Party has designated in writing to the other Contracting Party and which has been authorized in accordance with

Article 3 of this Agreement to operate the agreed services on the routes specified in conformity with paragraph (1) of Article 2 of this Agreement;

- (d) the terms "territory", "air service", "international air service", "airline" and "stop for non-traffic purposes" have the meaning respectively assigned to them in Articles 2 and 96 of the Convention;
- (e) the term "capacity" in relation to agreed services means the available seat capacity of the aircraft used on such services, multiplied by the frequency operated by such aircraft over a given period on a route or section of a route;
- (f) the term "capacity" in relation to an aircraft means the pay load of that aircraft available on a route or section of a route;
- (g) the term "tariff" means the prices or charges to be paid for carriage of passengers, baggage and cargo (excluding remuneration and conditions for the carriage of mail) and the conditions under which those prices and charges apply, including commissions to be paid on the carriage for agency services, charges and conditions for any services ancillary to such carriage which are offered by airlines and also include any significant benefits provided in association with the carriage;
- (h) the term "Agreement" means this Agreement and its Annex, and any amendments to the Agreement or to the Annex;
- (i) the term "Annex" means the Annex to this Agreement or as amended in accordance with the provisions of Article 21 of this Agreement. The Annex forms an integral part of this Agreement and all references to the Agreement shall include the Annex except where explicitly agreed otherwise;
- (j) the term "user charges" means charges imposed on airlines for the provision of airport, air navigation or aviation security facilities or services including related services and facilities;
- (k) the term "EU Treaties" means the Treaty on European Union and the Treaty on the functioning of the European Union.

Article 2

Traffic Rights

- (1) Each Contracting Party grants to the other Contracting Party the rights specified in this Agreement for the purpose of establishing and operating scheduled international air services by a designated airline or airlines (hereinafter called "agreed services") over the

routes specified in the appropriate section of the Annex (hereinafter called "specified routes").

- (2) Subject to the provisions of this Agreement the designated airline or airlines of each Contracting Party shall enjoy, while operating the agreed services on the specified routes, the following rights:
 - (a) right to fly without landing across the territory of the other Contracting Party;
 - (b) right to make stops in the territory of the other Contracting Party for non-traffic purposes;
 - (c) right to embark and disembark in the territory of the other Contracting Party at points specified in the Annex passengers, baggage and cargo including mail, separately or in combination, destined for or coming from points in the territory of the first Contracting Party, specified in the Annex; and
 - (d) right to embark and disembark in the territory of the third countries at the points specified in the Annex passengers, baggage and cargo including mail, separately or in combination, destined for or coming from points in the territory of the other Contracting Party specified in the Annex.
- (3) The airlines of each Contracting Party, other than those designated under Article 3 of this Agreement, shall also enjoy the rights specified in paragraph (2) (a) and (b) of this Article.
- (4) Nothing in paragraph (2) of this Article shall be deemed to confer on the designated airlines of one Contracting Party the right of taking on, in the territory of the other Contracting Party, passengers, baggage and cargo including mail carried for remuneration or hire and destined for another point in the territory of that other Contracting Party.

Article 3

Designation and Operating Authorization of Airlines

- (1) Each Contracting Party shall have the right to designate an airline or airlines for the purpose of operating the agreed services for such a Contracting Party and to withdraw the designation of any airline or to substitute another airline for one previously designated. Such designation shall be effected by virtue of written notification between the aeronautical authorities of both Contracting Parties.
- (2) The aeronautical authorities, which have received the notification of designation, shall, subject to the provisions of paragraph (3) and (4) of this Article, grant without delay to the designated airline of the other Contracting Party the necessary operating authorizations.

- (3) The aeronautical authorities of one Contracting Party may require the airline designated by the other Contracting Party to prove that it is qualified to fulfil the conditions prescribed under the laws and regulations applied to the operation of international air services by the said authorities in conformity with the provisions of the Convention.
- (4) The aeronautical authorities of each Contracting Party shall have the right to refuse to accept the designation of an airline and to refuse to grant the operating authorization referred to in paragraph (2) of this Article, or to impose such conditions as it may deem necessary for the exercise of the rights specified in Article 2 of this Agreement, whenever the Contracting Party has no proof that:
- (a) in the case of an airline designated by the Sultanate of Oman
 - (i) the airline has a valid Operating Licence and Air Operator's Certificate issued by the Sultanate of Oman and effective regulatory control of the airline is exercised and maintained by the Sultanate of Oman;
 - (ii) the airline has its principal place of business in the territory of the Sultanate of Oman; and
 - (iii) the airline is owned, directly or through the majority ownership, and it is effectively controlled by the Sultanate of Oman and/or by its nationals;
 - (b) in the case of an airline designated by the Czech Republic
 - (i) the airline is established in the territory of the Czech Republic under the EU Treaties and has a valid Operating Licence in accordance with European Union law;
 - (ii) effective regulatory control of the airline is exercised and maintained by the European Union Member State responsible for issuing its Air Operator's Certificate and the relevant aeronautical authorities are clearly identified in the designation; and
 - (iii) the airline is owned, directly or through the majority ownership, and it is effectively controlled by Member States of the European Union or the European Free Trade Association and/or by nationals of such states.
- (5) When an airline has been designated and authorized in accordance with this Article, it may operate in whole or in part the agreed services for which it is designated, provided that the airline complies with the applicable provisions of this Agreement.

Article 4

Revocation and Suspension of Operating Authorization of Airlines

- (1) The aeronautical authorities of each Contracting Party shall have the right to revoke an operating authorization or to suspend the exercise of the rights specified in Article 2 of this Agreement of the designated airline of the other Contracting Party or to impose such conditions, temporary or permanent, as it may deem necessary on the exercise of such rights, if:
- (a) in the case of an airline designated by the Sultanate of Oman
 - (i) the airline does not have a valid Operating Licence or Air Operator's Certificate issued by the Sultanate of Oman or effective regulatory control of the airline is not exercised or not maintained by the Sultanate of Oman;
 - (ii) the airline does not have its principal place of business in the territory of the Sultanate of Oman; or
 - (iii) the airline is not owned, directly or through the majority ownership, or it is not effectively controlled by the Sultanate of Oman and/or by its nationals;
 - (b) in the case of an airline designated by the Czech Republic
 - (i) the airline is not established in the territory of the Czech Republic under the EU Treaties or does not have a valid Operating Licence in accordance with European Union law;
 - (ii) effective regulatory control of the airline is not exercised or not maintained by the European Union Member State responsible for issuing its Air Operator's Certificate or the relevant aeronautical authorities are not clearly identified in the designation; or
 - (iii) the airline is not owned, directly or through the majority ownership, or it is not effectively controlled by Member States of the European Union or the European Free Trade Association and/or by nationals of such states.
 - (c) an airline fails to prove before the aeronautical authorities of that Contracting Party granting those rights an ability to fulfil the conditions under the laws and regulations applied by these authorities in conformity with the provisions of the Convention; or
 - (d) an airline otherwise fails to operate the agreed services in accordance with the conditions prescribed by this Agreement.
- (2) Unless immediate action is essential to prevent further infringement of the laws and regulations referred to above, the rights enumerated in paragraph (1) of this Article shall be

exercised only after consultations with the aeronautical authorities of the other Contracting Party. Unless otherwise agreed by the aeronautical authorities, such consultations between the aeronautical authorities of both Contracting Parties shall begin within a period of sixty (60) days from the date of request made by either aeronautical authorities.

- (3) In the event of action by one Contracting Party under this Article, the rights of the other Contracting Party under Article 23 shall not be prejudiced.

Article 5

Application of Laws, Regulations and Procedures

- (1) While entering, being within or leaving the territory of one Contracting Party, laws, regulations and procedures in force in its territory relating to the operation and navigation of aircraft shall be complied by the other Contracting Party's airlines.
- (2) The laws, regulations and procedures in force in the territory of one Contracting Party relating to admission to, stay in, transit through, or departure from its territory of passengers, crews, baggage, and cargo including mail, such as laws, regulations and procedures relating to entry, exit, immigration, passports, customs, currency, quarantine, health, veterinary or sanitary measures, shall apply to passengers, crew, baggage, cargo and mail carried by the aircraft of the designated airline of the other Contracting Party upon entry into or departure from or while within the territory of the said Contracting Party.
- (3) In the application of its customs, immigration, quarantine and similar regulations, neither Contracting Party shall give preference to its own or any other airline over an airline of the other Contracting Party engaged in similar international air services.
- (4) Airlines designated by each Contracting Party shall comply with the laws and regulations of the other Contracting Party as to the admission to, or taking out from its territory of animals and plants, while its aircraft enter into, stay in, or depart from the territory of that Contracting Party.

Article 6

Aviation Security

- (1) Consistent with their rights and obligations under international law, the Contracting Parties reaffirm that their obligation to each other to protect the security of civil aviation against acts of unlawful interference forms an integral part of this Agreement.
- (2) The Contracting Parties shall in particular act in conformity with the provisions of the Convention on Offences and Certain Other Acts Committed on Board Aircraft, signed at Tokyo on September 14, 1963, the Convention for the Suppression of Unlawful Seizure of Aircraft, signed at The Hague on December 16, 1970, the Convention for the Suppression of Unlawful Acts Against the Safety of Civil Aviation, signed at Montreal on September 23, 1971, and the Protocol for the Suppression of Unlawful Acts of Violence at Airports Serving International Civil Aviation, signed at Montreal on February 24, 1988, the Convention on the Marking of Plastic Explosives for the Purpose of Detection, signed at Montreal on March 1, 1991 and any other multilateral agreement governing aviation security binding upon both Contracting Parties.
- (3) The Contracting Parties shall provide upon request all necessary assistance to each other to prevent acts of unlawful seizure of civil aircraft and other unlawful acts against the safety of such aircraft, their passengers and crew, airports and air navigation facilities, and any other threat to the security of civil aviation.
- (4) The Contracting Parties shall, in their mutual relations, act in conformity with the aviation security provisions established by the International Civil Aviation Organization and designated as Annexes to the Convention to the extent that such security provisions are applicable to the Contracting Parties; they shall require that operators of aircraft who have their principal place of business or permanent residence in the territory of the Contracting Parties or, in the case of the Czech Republic operators of aircraft who are established in its territory under the EU Treaties and have valid Operating Licences in accordance with European Union law, and the operators of airports in their territory act in conformity with such aviation security provisions.
- (5) Each Contracting Party agrees that its operators of aircraft shall be required to observe, for entry into, departure from or while within the territory of the other Contracting Party, aviation security provisions in conformity with the laws and regulations in force in that country, including, in the case of the Czech Republic, European Union law.
- (6) Each Contracting Party shall secure that adequate measures are effectively applied within its territory to protect the aircraft and to inspect passengers, crew, carry-on items, baggage, cargo and aircraft stores prior to and during boarding or loading.

- (7) Each Contracting Party shall give a sympathetic consideration to any request from the other Contracting Party for reasonable security measures to meet a particular threat.
- (8) When an incident or threat of an incident of unlawful seizure of civil aircraft or other unlawful acts against the safety of such aircraft, their passengers and crew, airports or air navigation facilities occurs, the Contracting Parties shall assist each other by facilitating communications and other appropriate measures intended to terminate rapidly and safely such incident or threat thereof.
- (9) When a Contracting Party has reasonable grounds to believe that the other Contracting Party has departed from the aviation security provisions of this Article, the aeronautical authorities of that Contracting Party may request immediate consultations with the aeronautical authorities of the other Contracting Party. Failure to reach a satisfactory agreement within thirty (30) days of the date of such request shall constitute grounds for application of Article 4 of this Agreement. If required by a serious emergency, either Contracting Party may take interim action prior to the expiry of this period.

Article 7

Recognition of Certificates and Licences

- (1) Certificates of airworthiness, certificate of competency and licences issued, or rendered valid, in accordance with the rules and procedures of one Contracting Party, including, in the case of the Czech Republic, European Union law, and still in force shall be recognized as valid by the other Contracting Party for the purpose of operating the agreed services, provided that such certificates and licences are at least equal to or above the minimum standards which are established pursuant to the Convention.
- (2) Each Contracting Party reserves the right, however, to refuse to recognize, for the purpose of flights above its own territory, certificates of competency and licences granted to its own nationals by the other Contracting Party.

Article 8

Aviation Safety

- (1) Each Contracting Party may request consultations at any time concerning safety standards in any area relating to aircrew, aircraft or their operation adopted by the other Contracting Party. Such consultations shall take place within thirty (30) days of that request.

- (2) If, following such consultations, one Contracting Party finds that the other Contracting Party does not effectively maintain and administer safety standards in any such area that are at least equal to the minimum standards established at that time pursuant to the Convention, the first Contracting Party shall notify the other Contracting Party of those findings and the steps considered necessary to conform with those minimum standards, and that other Contracting Party shall take appropriate corrective action. Failure by the other Contracting Party to take appropriate action within fifteen (15) days or such longer period as may be agreed, shall be grounds for the application of Article 4 of this Agreement.
- (3) Notwithstanding the obligations mentioned in Article 33 of the Convention it is agreed that any aircraft operated by or, under the lease agreement, on behalf of the airline or airlines of one Contracting Party on services to or from the territory of the other Contracting Party may, while within the territory of the other Contracting Party, be made the subject of an examination by the authorized representatives of the other Contracting Party, on board and around the aircraft to check both the validity of the aircraft documents and those of its crew and the apparent condition of the aircraft and its equipment (in this Article called "ramp inspection"), provided this does not lead to unreasonable delay.
- (4) If any such ramp inspection or series of ramp inspections gives rise to:
- (a) serious concerns that an aircraft or the operation of an aircraft does not comply with the minimum standards established at the time pursuant to the Convention, or
 - (b) serious concerns that there is a lack of effective maintenance and administration of safety standards established at that time pursuant to the Convention,
- the Contracting Party carrying out the inspection shall, for the purposes of Article 33 of the Convention, be free to conclude that the requirements under which the certificate or licences in respect of that aircraft or in respect of the crew of that aircraft had been issued or rendered valid, or that the requirements under which that aircraft is operated, are not equal to or above the minimum standards established pursuant to the Convention.
- (5) In the event that access for the purpose of undertaking a ramp inspection of an aircraft operated by, or on behalf of the airline of one Contracting Party in accordance with paragraph (3) above is denied by the representative of that airline or airlines, the other Contracting Party shall be free to infer that serious concerns of the type referred to in paragraph (4) above arise and draw the conclusions referred to in that paragraph.
- (6) Each Contracting Party reserves the right to suspend or vary the operating authorization of an airline or airlines of the other Contracting Party immediately in the event the first Contracting Party concludes, whether as a result of a ramp inspection, a series of ramp

inspections, a denial of access for ramp inspection, consultations or otherwise, that immediate action is essential to the safety of an airline operation.

- (7) Any action by one Contracting Party in accordance with paragraphs (2) or (6) above shall be discontinued once the basis for the taking of that action ceases to exist.
- (8) Where the Czech Republic has designated an airline whose regulatory control is exercised and maintained by another European Union Member State, the rights of the other Contracting Party under this Article shall apply equally in respect of the adoption, exercise or maintenance of safety standards by that other European Union Member State and in respect of the operating authorisation of that airline.

Article 9

Customs Provisions, Duties and Taxes

- (1) Each Contracting Party shall exempt the designated airline of the other Contracting Party from import restrictions, customs duties, indirect taxes, inspection fees and other national and local duties and charges on aircraft, fuel, lubricants, consumable technical supplies, spare parts including engines, regular aircraft equipment, aircraft stores and food (including liquor, tobacco, beverages and other products destined for sale to passengers in limited quantities during the flight) and other items intended for use solely in connection with the operation or servicing of aircraft of the designated airline of such Contracting Party operating the agreed services, as well as printed tickets stock, airway bills, any printed material which bears the insignia of the company printed thereon and usual publicity material distributed free of charge by that designated airline.
- (2) The exemptions granted by this Article shall apply to the items referred to in paragraph (1) of this Article:
- (a) introduced into the territory of one Contracting Party by or on behalf of the designated airline of the other Contracting Party;
 - (b) retained on board aircraft of the designated airline of one Contracting Party upon arriving in and until leaving the territory of the other Contracting Party; and
 - (c) taken on board aircraft of the designated airline of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party and intended for use in operating the agreed services; whether or not such items are used or consumed wholly or partly within the territory of the Contracting Party granting the exemption, provided such items are not alienated in the territory of the said Contracting Party.

- (3) The regular airborne equipment, as well as the materials, supplies and stores normally retained on board the aircraft of a designated airline of either Contracting Party may be unloaded in the territory of the other Contracting Party only with the approval of the customs authorities of that territory. In such case, they may be placed under the supervision of the said authorities up to such time as they are re-exported or otherwise disposed of in accordance with customs regulations.
- (4) The exemptions provided for by this Article shall also apply in respect of consumable technical supplies, spare parts including engines and regular airborne equipment in situations where the designated airline of either Contracting Party has entered into arrangements with another airlines for the loan or transfer in the territory of the other Contracting Party provided such other airlines similarly enjoy such exemptions from such Contracting Party. Such loans and transfer shall be announced by airline to respective customs authorities.

Article 10

Use of Airports and Aviation Facilities

- (1) The charges imposed in the territory of one Contracting Party on a designated airline of the other Contracting Party for the use of airports, air navigation and other facilities shall not be higher than those that would be paid by any other aircraft of the same class engaged in similar international air services.
- (2) In the use of airports, airways, air traffic services and associated facilities under its control, neither Contracting Party shall give preference to its own or any other airline over an airline of the other Contracting Party engaged in similar international air services.
- (3) Each Contracting Party shall encourage consultations on user charges between its competent charging authorities and the airlines using the services and facilities provided by those charging authorities, where practicable through those airlines' representative organizations. Reasonable notice of any proposals for changes in such charges should be given to such airlines to enable them to express their views before changes are made. Each Contracting Party shall further encourage its competent charging authorities and such airlines to exchange appropriate information concerning such charges.

Article 11

Transit

Passengers in direct transit across the territory of a Contracting Party, not leaving the area of the airport reserved for such purpose shall be subject, except in respect of security provisions

referred to in Article 6 of this Agreement and prevention of trafficking of narcotic drugs and psychotropic substances, to no more than a simplified control. Baggage and cargo in transit shall be exempt from customs duties and other charges.

Article 12

Sale of Services and Transfer of Funds

- (1) Upon filing with the aeronautical authorities of the first Contracting Party and subject to appropriate commercial registration in accordance with the respective laws and regulations in force in the territory of this first Contracting Party the designated airline or airlines of the other Contracting Party shall have the right to sell freely its air transport services in the territory of the first Contracting Party either directly or at its discretion through its agents, and any person shall be free to purchase such services in the local currency or in any freely convertible currency normally purchased by banks in that territory.
- (2) The designated airlines of the Contracting Parties shall have the right to convert and to remit to their home territory the excess of receipts over local expenditures earned in the territory of the other Contracting Party in a freely convertible currency. Conversion and remittance shall be performed without restrictions at the prevailing foreign exchange market rate applicable for these transactions on the day the transfer is made. In the case that the prevailing foreign exchange market rate system is not established, the conversion and remittance shall be performed without restrictions on the basis of the official exchange rate applicable on the date the transfer is made. Actual transfer shall be executed without delay and shall not be subject to any charges except normal service charges collected by banks for such transactions.
- (3) In the event that payments between the Contracting Parties are governed by a special agreement, such an agreement shall apply.

Article 13

Tariffs

- (1) The tariffs for the agreed services shall be established by the designated airlines of both Contracting Parties at reasonable levels, due regard being paid to all relevant factors, including interests of users, cost of operation, characteristics of service, reasonable profit and other commercial consideration in the market place.

- (2) The tariffs established under paragraph (1) of this Article shall not be required to be filed by the designated airlines of one Contracting Party with the aeronautical authorities of the other Contracting Party. Notwithstanding the foregoing, each Contracting Party shall have the right to intervene so as to:
- (a) prevent unreasonably discriminatory tariffs or practices;
 - (b) protect consumers from tariffs that are unreasonably high or restrictive due to abuse of a dominant position; and
 - (c) protect airlines from tariffs that are artificially low due to direct or indirect subsidy or support, or where evidence exists as to an intent to eliminate competition.
- (3) The designated airlines of one Contracting Party shall provide, on request, to the aeronautical authorities of the other Contracting Party information relating to the establishment of the tariffs, in a manner and format prescribed by such authorities.

Article 14

Capacity

- (1) There shall be fair and equal opportunity for the designated airlines of each Contracting Party to operate air services on any route specified in the Annex to this Agreement.
- (2) In operating the agreed services the designated airlines of each Contracting Party shall take into account the interests of the designated airlines of the other Contracting Party so as not to affect unduly the services which the latter provide on the whole or part of the same routes.
- (3) The agreed services provided by the designated airlines of the Contracting Parties shall bear a close relationship to the requirements of the public for transportation on the specified routes and shall have as their primary objective the provision, at a reasonable load factor, of capacity adequate to carry the current and reasonably anticipated requirements for the carriage of passengers and cargo, including mail, coming from or destined for the territory of the Contracting Party designating the airline. Provision of the carriage of passengers and cargo, including mail, both taken on board and discharged at points on the specified routes in the territories of States, other than that designating the airline shall be made in accordance with the general principles that capacity shall be related to:
- (a) traffic requirements to and from the territory of the Contracting Party which has designated the airline;

- (b) traffic requirements of the area through which the agreed service passes, after taking account of other services established by airlines of the states comprising the area; and
- (c) the requirements of through airline operation.

Article 15

Timetables

- (1) An airline designated by one Contracting Party shall file to the aeronautical authorities of the other Contracting Party for approval at least thirty (30) days in advance the timetable of its intended services, specifying the frequency, type of aircraft, times, configuration and number of seats to be made available to the public and period of timetable validity. The same procedure shall apply to any modification thereof.
- (2) If a designated airline wishes to operate supplementary flights besides those covered in the timetables, it shall request permission from the aeronautical authorities of the other Contracting Party. Such request shall usually be submitted at least two (2) working days before operating such flights.

Article 16

Intermodal Services

The designated airlines of each Contracting Party shall have the right to employ, in connection with air transport of passengers and cargo, any surface transport to or from any point in the territories of the Contracting Parties or third countries. The designated airlines may select to perform their own surface transport or to provide it through arrangements, including code-share, with other surface carriers, subject to laws and regulations in force in the territory of a Contracting Party concerned. The intermodal services may be offered as a through service and at a single price for the air and surface transport combined, provided that passengers and shippers are informed as to the facts concerning such transport.

Article 17

Airline Representation

- (1) The designated airline of one Contracting Party shall be entitled, in accordance with the laws and regulations in force in the territory of the other Contracting Party relating to entry, residence, and employment, and on the basis of reciprocity, to bring into and to

maintain in the territory of the other Contracting Party its representative and commercial, technical and other specialist staff reasonably required for the operation of the agreed services.

- (2) The representative and staff shall be subject to the laws and regulations in force in the territory of the other Contracting Party.
- (3) Subject to the laws and regulations in force in the respective territory, the designated airlines of both Contracting Parties shall have the right to establish in the territory of the other Contracting Party an office or offices for promotion of air transport and sale of the air services.

Article 18

Ground Handling

Subject to the laws and regulations in force in the territory of the respective Contracting Party including, in the case of the Czech Republic, European Union law, each designated airline shall have in the territory of the other Contracting Party the right to perform its own ground handling (self-handling) or, at its option, the right to select among competing suppliers that provide ground handling services in whole or in part. Where such laws and regulations limit or preclude self-handling and where there is no effective competition between suppliers that provide ground handling services, each designated airline shall be treated on a non-discriminatory basis as regards their access to self-handling and ground handling services provided by a supplier or suppliers.

Article 19

Exchange of Information

- (1) Each Contracting Party may require that designated airlines of the other Contracting Party provide to the aeronautical authority, as long in advance as practicable, all relevant information concerning the operation of the agreed services as may be required to satisfy the aeronautical authority that the requirements of this Agreement are being duly observed.
- (2) Each Contracting Party may require that designated airlines of the other Contracting Party provide to the aeronautical authority statistics relating to the traffic carried on the agreed services showing the points of embarkation and disembarkation.

Article 20

Consultations

- (1) The aeronautical authorities of the Contracting Parties shall have communication, which may be through discussion or by correspondence, to ensure close co-operation in all matters affecting the implementation of this Agreement.
- (2) Either Contracting Party may at any time request consultations on any problem related to this Agreement. Such consultations shall begin within a period of sixty (60) days from the date of the delivery of the request by the other Contracting Party, unless otherwise agreed by the Contracting Parties.

Article 21

Amendments

- (1) If either of the Contracting Parties considers it desirable to amend any provision of this Agreement, it shall request for consultations in accordance with Article 20 of this Agreement. Such consultations may take place by exchange of correspondence.
- (2) The amendment, if agreed between the Contracting Parties, shall come into force on the sixtieth (60) day after delivery of the latter of diplomatic notes confirming that the formalities legally required for approval of this amendment have been complied with.

Article 22

Multilateral Conventions

In the event of the conclusion of a multilateral convention or agreement concerning air transport to which both Contracting Parties adhere, this Agreement shall be modified to conform to the provisions of such convention or agreement.

Article 23

Settlement of Disputes

- (1) In case of dispute arising from the interpretation or application of this Agreement, the aeronautical authorities of the Contracting Parties shall in the first place endeavour to settle it by negotiation.
- (2) If the aeronautical authorities fail to reach an agreement, the dispute shall be settled by negotiations between the Contracting Parties.
- (3) If the Contracting Parties fail to reach a settlement of the dispute by negotiation, it may be referred by them to such person or body as they may agree on, for an advisory opinion or

- a binding decision as the Contracting Parties may agree, or, at the request of either Contracting Party, shall be submitted for decision to a tribunal of three arbitrators.
- (4) Such arbitral tribunal shall be constituted as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon and appoint a national of a third State as their chairman. Such members shall be appointed within sixty (60) days, and such chairman within ninety (90) days of the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party of its intention to submit the dispute to an arbitral tribunal.
- (5) If the periods specified in paragraph (4) above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other relevant arrangement, invite the President of the Council of the International Civil Aviation Organization (ICAO) to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging this function, the Vice-president deputizing for him should make the necessary appointments
- (6) The arbitral tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be binding on the Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member as well as of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the chairman and any other costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. In all other respects the arbitral tribunal shall determine its own procedure.

Article 24

Registration

This Agreement and any subsequent amendments thereto shall be registered with the International Civil Aviation Organization.

Article 25

Termination

Either Contracting Party may at any time give notice in writing through diplomatic channels to the other Contracting Party of its decision to terminate this Agreement. Such notice shall be simultaneously communicated to the International Civil Aviation Organization. In such case this Agreement shall terminate twelve (12) months after the date of the delivery of the notice by the other Contracting Party, unless the notice to terminate is withdrawn with a consent of the other Contracting Party before the expiry of this period. In absence of acknowledgement of delivery by the other Contracting Party, notice shall be deemed to have been received fourteen (14) days after the delivery of the notice to the International Civil Aviation Organization.

Article 26

Entry into force

The Agreement shall be approved according to the legal requirements in each Contracting Party and shall come into force on the sixtieth (60) day after the date of reception of the second of the two notifications by which the Contracting Parties communicated officially through diplomatic channels to each other the completion of their respective internal procedures provided for at this end.

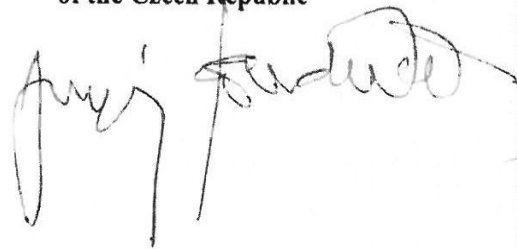
IN WITNESS THEREOF the undersigned being duly authorized thereto, have signed this Agreement.

Done at Muscat this (25) day of March 2019, in two originals in the Arabic, Czech and English languages, all texts being equally authentic. In case of any divergence of interpretation, the English text shall prevail.

**For the Government
of the Sultanate of Oman**



**For the Government
of the Czech Republic**



Annex

Section I

Routes to be operated by the airlines designated by the Sultanate of Oman:

Points in the Sultanate of Oman	Intermediate Points	Points in the Czech Republic	Beyond Points
Any points	Any points	Any points	Any points

Section II

Routes to be operated by the airlines designated by the Czech Republic:

Points in the Czech Republic	Intermediate Points	Points in the Sultanate of Oman	Beyond Points
Any points	Any points	Any points	Any points

Notes:

- I. The designated airlines of each Contracting Party may on any or all flights:
 - (a) operate flights in either or both direction;
 - (b) omit calling at any of the above mentioned points;
 - (c) combine different flight numbers within the one aircraft operation;
 - (d) transfer traffic from any of its aircraft to any of its other aircraft at any point;
 - (e) serve the intermediate points, beyond points and points in the territories of the Contracting Parties in any order;
 - (f) serve points behind any point or points in its territory with or without change of aircraft or flight number and hold out and advertise such services to the public as through service;
 - (g) make stopover at any points whether within or outside the territory of the other Contracting Party;
 - (h) carry transit traffic through the territory of the other Contracting Party; and

(i) combine traffic on the same aircraft regardless of where such traffic originates; without directional or geographic limitation and without loss of any right to carry traffic otherwise permissible under this Agreement, provided that the service serves a point in the territory of the Contracting Party designating the airline.

2. The designated airlines of each Contracting Party will have the right to operate to points in the territory of other Contracting Party separately or in combination on the same flight with co-terminal rights, provided no domestic traffic is carried except for stop for non-traffic purposes.

3. References in this Agreement to nationals of the Czech Republic shall be understood as referring to nationals of European Union Member States or the European Free Trade Association. References in this Agreement to airlines of the Czech Republic shall be understood as referring to airlines designated by the Czech Republic.

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٢٠/٢٢

بالموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى المجلس الدولي للتمور

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

الموافقة على انضمام سلطنة عمان إلى المجلس الدولي للتمور .

المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقة الانضمام إلى المجلس الدولي للتمور وفقاً لنظامه
الأساسي .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠ م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور

المادة الأولى

تعريفات

لأغراض تطبيق هذا النظام ، يكون للعبارات والألفاظ الآتية المعاني المبينة أمام كل منها ، ما لم يقتض السياق غير ذلك :

النظام :

النظام الأساسي للمجلس الدولي للتمور .

العضو :

الدولة أو المنظمة أو الهيئة التي تتمتع بالعضوية الكاملة أو المشاركة .

المجلس :

المجلس الدولي للتمور .

الأغلبية البسيطة للتصويت :

تصويت (٥٠٪ + ١) من الأعضاء الحاضرين - على الأقل - في اجتماع مستوف النصاب القانوني .
الأغلبية المعرفة :

تصويت ثلثي الأعضاء الحاضرين - على الأقل - في اجتماع مستوف النصاب القانوني .
الهيئة التنفيذية :

هيئة منتخبة تعمل على تنفيذ قرارات وتوجيهات مجلس الأعضاء .

مجلس الأعضاء :

أعلى جهاز لاتخاذ القرارات بالمجلس الدولي للتمور .

الأمانة العامة للمجلس :

الجهاز التنفيذي للمجلس .

المادة الثانية

الوضع القانوني

ينشأ بموجب هذا النظام مجلس يسمى المجلس الدولي للتمور (International Date Council (IDC ، ويشار إليه فيما بعد بـ " المجلس " ، ويتمتع بالشخصية القانونية الدولية المستقلة في حدود الأهداف والمهام المنصوص عليها في هذا النظام .

المادة الثالثة

أهداف المجلس

يهدف المجلس إلى الآتي :

- ١ - تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء في كل المجالات المطلوبة لتطوير قطاع التمور .
- ٢ - تطوير إنتاج وجودة التمور والعمل على تحسين تصنيعها .
- ٣ - تعزيز المساهمة في رفع مستوى الدخل والمعيشة للعاملين في مجال التمور وفي تحقيق التنمية الزراعية الريفية المستدامة والأمن الغذائي والتوازن البيئي والاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية وبخاصة المياه .
- ٤ - تطوير التجارة الدولية للتمور وتحقيق مزيد من الشفافية فيها ، ودعم تسويقها محليا وإقليميا ودوليا .

المادة الرابعة

مهام المجلس

- ١ - تقديم الدعم الفني والاستشارات والمعلومات التي تساعد على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة للتمور والتطوير الفعال للتسويق الداخلي والتجارة الخارجية .
- ٢ - طرح نظم وأساليب وقواعد لتشجيع وتسهيل تبادل الخبرات والتجارب والمعلومات بين الدول الأعضاء والمساهمة في تنفيذها .
- ٣ - إعداد وتنفيذ برامج بالتعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية لتطوير مراكز بحوث محلية وإقليمية ودولية متميزة تسهم في حل المشكلات المشتركة لتحقيق التنمية المستدامة لقطاع التمور والمحافظة على سلامة البيئة .
- ٤ - الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية في إنتاج تمور ذات جودة عالية وبحسب متطلبات واحتياجات وأذواق المستهلكين في السوق المحلية والدولية .
- ٥ - وضع برامج تدريب الكوادر والقوى العاملة وتنمية القدرات المؤسسية في جميع مجالات قطاع التمور والعمل على تنفيذ هذه البرامج بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات والهيئات المحلية والإقليمية والدولية .

- ٦ - المساعدة في إعداد برامج إرشادية للمكافحة المتكاملة لآفات النخيل والتمور ،
والمساهمة في إعداد برامج لمنع انتشار أمراض وآفات النخيل والتمور العابرة للحدود .
- ٧ - تحديد وتنفيذ برنامج لتطوير وتعميم وتوحيد مواصفات قياسية دولية للتمور ،
والعمل على مراقبة ومتابعة تنفيذها وكذلك توحيد المصطلحات وأسماء الأصناف
المختلفة للتمور والموازين والمقاييس .
- ٨ - إعداد وتنفيذ برامج تسويقية ودعائية لاستهلاك التمور محليا وإقليميا ودوليا
وإعداد دليل تجاري لكل الشركات المصدرة والموردة للتمور ومنتجاتها للمساعدة
في تنمية وتسهيل الاتصالات وانتساب التجارة الدولية .
- ٩ - مساعدة الدول في وضع برامج لتطوير معاملات ما بعد الحصاد وإعداد برامج
وخطط لتطوير تصنيع التمور الموجهة نحو احتياجات وأذواق المستهلكين محليا
وإقليميا ودوليا .
- ١٠ - إعداد وتنفيذ برنامج للمحافظة على الموارد الوراثية والتنوع الوراثي للنخيل ،
والمساهمة في إنشاء مجتمعات محلية وإقليمية ودولية للمحافظة على الموارد الوراثية .
- ١١ - تشجيع إقامة المعارض المحلية والإقليمية والدولية في الترويج لإنتاج التمور
واستهلاكها وتجارتها وتوطين التكنولوجيا الملائمة لتطويرها .
- ١٢ - تعزيز دور القطاع الخاص في إنتاج وتسويق التمور .
- ١٣ - تشجيع الاستثمار في زراعة النخيل وإنتاجه وتصنيعه وتجارته .
- ١٤ - تعزيز التعاون والتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة .
- ١٥ - توفير قاعدة بيانات لإنتاج التمور وتوزيعها ، ونشر وتبادل المعلومات الأساسية
المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والتسويق والتجارة الخارجية والمواصفات والأسعار ،
وإصدار مؤشر دولي لأسعار التمور .
- ١٦ - وضع قواعد أساسية للتعاون الدولي في قطاع التمور للمحافظة على حقوق الملكية
الفكرية في إنتاج وتصنيع التمور وحماية المستهلك ومنع الغش والتدليس في تجارة
التمور محليا وإقليميا ودوليا .

- ١٧ - تشجيع وتطوير العمل الجماعي الإقليمي والدولي المشترك لتنمية القدرات البشرية والمؤسسية في قطاع التمور بالدول الأعضاء ، وكذلك لإيجاد الحلول للمشكلات المتشابهة بين الأعضاء ، وتبادل الخبرات والمعلومات من خلال البحوث العلمية والتطبيقية ، وتدريب الكوادر ، ونشر الوعي والمعرفة ، والترويج للتمور ، ونقل التكنولوجيا الملائمة ، وتطبيق الممارسات الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية الجيدة .
- ١٨ - العمل على الدفاع - في المنتديات الدولية والإقليمية - عن القضايا المتعلقة بتطوير إنتاج ووقاية وتجارة التمور وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات وتعزيز التواصل المستمر بين الأعضاء عن طريق الاجتماعات الدورية لمتابعة القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وتقديم المعلومات المطلوبة عن التمور ، وترسيخ دور المجلس ليكون مركزاً عالمياً متميزاً للتوثيق والإعلام ومرجعياً في كل الأمور المتعلقة بالتمور .
- ١٩ - تشجيع زيادة الطلب على التمور ولا سيما من أجل الاستخدامات غير التقليدية .

المادة الخامسة

المقر

يكون المقر الدائم للمجلس في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية وله أن ينشئ مكاتب فرعية خارج دولة المقر عند الضرورة .

المادة السادسة

الامتيازات والحصانة

تبرم دولة المقر والمجلس اتفاقية مقر تنظم وضع المجلس والامتيازات والحصانة الممنوحة له ، وتشمل المدير التنفيذي للمجلس وكبار موظفيه ومستشاريه والخبراء المتعاقدين مع المجلس .

المادة السابعة

أنواع العضوية

- ١ - العضوية الكاملة : تكون للدول المنتجة للتمور التي قبلت وصدقت على النظام ، أو التي تتقدم بطلب الانضمام إلى المجلس ، على أن يوافق مجلس الأعضاء بالإجماع على انضمامها .
- ٢ - العضوية المشاركة : تكون للدول المستوردة للتمور ، والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الراغبة في ذلك ، وبعد مصادقة مجلس الأعضاء .

المادة الثامنة

حقوق العضو الكامل

تتمتع الدول الكاملة العضوية بالحقوق الآتية :

- ١ - حضور اجتماعات مجلس الأعضاء ، والاجتماعات الأخرى والنشاطات التي يدعو إليها المجلس .
- ٢ - الحق في التصويت في الاجتماعات ، والترشح لجميع مناصب ووظائف المجلس .
- ٣ - المشاركة في كل هيئات المجلس .
- ٤ - التمثيل بمقعد واحد في مجلس الأعضاء .

المادة التاسعة

التزامات الأعضاء

يلتزم الأعضاء بالآتي :

- ١ - تنفيذ قرارات المجلس بما لا يتعارض مع سيادة الدول وحريتها في اتخاذ القرارات .
- ٢ - سداد التزاماتهم المالية للمجلس في الأوقات المحددة بصفة مستمرة .
- ٣ - التعاون فيما بينهم لتحقيق الأهداف المعلنة في هذا النظام .
- ٤ - السعي لتزويد المجلس بصفة مستمرة بكل البيانات والإحصاءات والوثائق المطلوبة عن إنتاج وتصنيع وتسويق وتجارة التمور في بلدانهم وأي معلومة أخرى يطلبها المجلس وهيئاته ولجانه المتخصصة لأداء المهمات المنوطة بهم ، وذلك بما لا يتعارض مع قوانين دولة العضو .
- ٥ - تطبيق المواصفات والمعايير الموحدة للجودة - التي اعتمدها المجلس - في التجارة الإقليمية والدولية .
- ٦ - السعي إلى تنفيذ توجيهات المجلس الخاصة بالممارسات الجيدة في إنتاج التمور وتصنيعها وتسويقها .
- ٧ - تطوير التجارة الدولية للتمور وتحقيق الشفافية فيها من خلال اتباع المبادئ والقواعد التوجيهية الصادرة عن المجلس ، والاتفاقيات الدولية الأخرى المتعلقة بالتجارة الدولية .

- ٨ - الإسهام في تطوير أنشطة الترويج للتمور محليا وإقليميا ودوليا من أجل استهلاك التمور عن طريق الحملات الإعلامية والثقافية والتعليمية والصحية ، للتعريف بالتمور ومنتجاتها والترغيب في استهلاكها ، وذلك بتوضيح خصائصها العضوية والطبيعية والكيميائية والغذائية والمذاقية وغيرها .
- ٩ - توفير المساعدات والتسهيلات الضرورية لتمكين المجلس من أداء المهام المنوطة به .

المادة العاشرة

حقوق العضو المشارك

يحق للدول أو المنظمات الحاصلة على العضوية المشاركة حضور اجتماعات ونشاطات المجلس المفتوحة والمشاركة في النقاش ، دون أن يكون لها حق التصويت .

المادة الحادية عشرة

الهيكل التنظيمي

يتكون المجلس الدولي للتمور مما يأتي :

- أ - مجلس الأعضاء .
- ب - الهيئة التنفيذية .
- ج - الأمانة العامة للمجلس .
- د - اللجان المتخصصة التي يشكلها مجلس الأعضاء .

المادة الثانية عشرة

مجلس الأعضاء

- ١ - مجلس الأعضاء هو أعلى سلطة في المجلس مسؤولا عن اتخاذ القرارات ، واعتماد سياسات المجلس وبرامجه وخططه وميزانيته ، ويحدد الأولويات والآليات والترتيبات لتحقيق أهداف المجلس ، ويتألف مجلس الأعضاء من الأعضاء كاملي العضوية .
- ٢ - يعتمد المجلس - بتصويت خاص - اللوائح المالية والإدارية ، واللوائح المنظمة لشؤون منسوبي المجلس ، وغيرها من اللوائح الداخلية للمجلس .

المادة الثالثة عشرة

اجتماعات مجلس الأعضاء

- ١ - يعقد مجلس الأعضاء اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة ، وذلك في المقر الدائم للمجلس ما لم يقرر المجلس عقده في دولة عضو بناء على دعوة من تلك الدولة . وفي كل الأحوال تبلغ الأمانة العامة الدول الأعضاء بمكان وموعد الاجتماع ، وذلك قبل ستة أسابيع على الأقل من الموعد المقرر .
- ٢ - يجوز عقد اجتماعات غير عادية لمجلس الأعضاء بناء على طلب الرئيس أو طلب أربعة أعضاء على الأقل ، على أن يبلغ الأعضاء بموعد الاجتماع وجدول أعماله قبل أربعة أسابيع على الأقل من بدء عقد هذه الدورة ، وتعقد الاجتماعات غير العادية في المقر الدائم للمجلس .

المادة الرابعة عشرة

رئيس مجلس الأعضاء ونائبه

- ١ - ينتخب مجلس الأعضاء في أول اجتماع له رئيسا له ونائبا لمدة عامين قابلة للتجديد مرة واحدة . ولا يتقاضى الرئيس أو نائب الرئيس أي مرتب ولكن يتحمل المجلس تكاليف سفرهما وإقامتهما عند حضور الاجتماعات .
- ٢ - يرأس الرئيس اجتماعات مجلس الأعضاء ، وفي حالة غيابه يتولى رئاسة اجتماعات المجلس نائب الرئيس ، وفي حالة غياب الرئيس ونائبه ينتخب مجلس الأعضاء مؤقتا من بين أعضائه رئيسا ونائبا للرئيس .

المادة الخامسة عشرة

النصاب القانوني لاجتماعات مجلس الأعضاء

- يكتمل النصاب اللازم لكل دورة من دورات مجلس الأعضاء بحضور (٥٠٪ + ١) من الأعضاء على الأقل .

المادة السادسة عشرة

الموافقة على قرارات مجلس الأعضاء

- تتخذ قرارات مجلس الأعضاء بتوافق الأعضاء ، وفي حالة عدم التوافق يلجأ إلى الاقتراع ، وتتخذ القرارات عندها بالأغلبية البسيطة ، إلا في الحالات التي نص فيها النظام على غير ذلك .

المادة السابعة عشرة

تقارير المجلس ووثائقه

- ١ - يصدر المجلس تقريراً سنوياً عن أنشطته وسير العمل فيه وتقويم أدائه .
- ٢ - اللغات الرسمية في اجتماعات المجلس هي العربية والإنجليزية .

المادة الثامنة عشرة

المراقبون

يحق للمجلس - باجتماع الأعضاء - دعوة أي دولة أو منظمة أو هيئة دولية أو إقليمية أو محلية غير عضو مهتمة بنشاطات المجلس وأهدافه لحضور اجتماعات المجلس بصفة مراقب .

المادة التاسعة عشرة

التعاون والعلاقات مع المنظمات الأخرى

يعمل المجلس على التنسيق والتعاون والقيام بالنشاطات المشتركة مع المنظمات الإقليمية والدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالاستهلاك وحماية المستهلك وسلامة الغذاء ، وذلك لتعزيز التكامل مع أنشطة تلك المنظمات التي تعمل في المجالات التي تهتم المجلس ، ومنع الازدواج وتكرار الجهود .

المادة العشرون

الهيئة التنفيذية

١- ينتخب مجلس الأعضاء هيئة تنفيذية تعمل على تنفيذ قراراته وتوجيهاته ، وتتولى الهيئة الرقابة المالية والإشراف على الأمانة العامة ، وتكون مسؤولة أمام مجلس الأعضاء وتعمل وفقاً لتوجيهاته .

٢ - تكون الهيئة التنفيذية برئاسة رئيس مجلس الأعضاء ، وأربعة أعضاء ينتخبهم مجلس الأعضاء من بين أعضائه لمدة سنتين ، ويمثلون المناطق المختلفة بحسب التنظيم الإقليمي للشرق الأدنى لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بواقع عضو واحد ، وذلك على النحو الآتي :

- أ - منطقة مجلس التعاون الخليجي واليمن .
 - ب - منطقة شمال أفريقيا .
 - ج - منطقة الشرق الأدنى (عدا دول مجلس التعاون وشمال أفريقيا) .
 - د - الدول الأخرى .
- ٣ - تحدد اللائحة الداخلية للمجلس مهمات الهيئة التنفيذية .
 - ٤ - يشارك المدير التنفيذي للمجلس في مناقشات ومداومات اجتماعات الهيئة التنفيذية بحكم وظيفته ، ولكن لا يحق له التصويت .
 - ٥ - يحق لأي عضو في مجلس الأعضاء المشاركة في اجتماعات الهيئة التنفيذية عند مناقشة مواضيع تتعلق بذلك العضو ، وذلك دون أن يكون له حق التصويت .
 - ٦ - تعقد الهيئة التنفيذية اجتماعين سنويا يكون أحدهما قبل اجتماع مجلس الأعضاء السنوي مباشرة ، ويمكن عقد اجتماعاتها بحضور ثلاثة ممثلين على الأقل بالإضافة إلى رئيسها ، وتتخذ قراراتها بالتوافق أو بالأغلبية البسيطة .

المادة الحادية والعشرون

الأمانة العامة للمجلس

- ١- تكون للمجلس أمانة عامة تعنى بجميع الشؤون الإدارية والمالية والفنية للمجلس ، وتشمل :
 - أ - إدارة أموال المجلس .
 - ب - التحضير لاجتماعات مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية واللجان .
 - ج - متابعة تنفيذ قرارات مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية خاصة المتعلقة بإجراء البحوث والدراسات والاستشارات والعون الفني والتدريب .
 - د - إعداد مسودات القوانين واللوائح الخاصة بالمجلس .
- ٢ - تتكون الأمانة العامة من المدير التنفيذي الذي يعد المسؤول الأول في الأمانة ويساعده مجموعة من العاملين ، تحدد أعدادهم ومهامهم بحسب متطلبات العمل وفقا للهيكل التنظيمي للمجلس .

٣ - يعين مجلس الأعضاء بالأغلبية البسيطة المدير التنفيذي بناء على توصية من الهيئة التنفيذية التي تحدد مؤهلات المدير التنفيذي ومهامه ، ويكون المدير التنفيذي مسؤولاً أمام الهيئة التنفيذية ومجلس الأعضاء عن المهام الموكلة إليه .

٤ - يعين المدير التنفيذي العاملين معه بحسب الهيكل التنظيمي المعتمد واللوائح المنظمة لذلك .

٥ - يكون المدير التنفيذي والعاملون معه مسؤولين أمام الهيئة التنفيذية ومجلس الأعضاء فقط ، وعليهم الامتناع عن القيام بأي عمل يتعارض مع أعمالهم ، والالتزام بسرية معلومات المجلس ، وألا تكشف أو تنشر إلا بتصريح أو تفويض من الهيئة التنفيذية أو مجلس الأعضاء .

المادة الثانية والعشرون

الاتفاقيات ومذكرات تفاهم

للمجلس أن يبرم اتفاقيات أو مذكرات تفاهم للتعاون والشراكة مع مراكز بحوث النخيل والتمور والمراكز المتخصصة والجهات ذات العلاقة في المجالات ذات الاهتمام المشترك .

المادة الثالثة والعشرون

المساهمات والاشتراكات

يحدد مجلس الأعضاء مبالغ المساهمات التي تلتزم الدول بسدادها ، وفقاً لنوع العضوية المنصوص عليه في هذا النظام .

المادة الرابعة والعشرون

الموارد المالية

١ - المساهمات السنوية .

٢ - المنح والتبرعات المالية والعينية المقدمة للمجلس التي يوافق عليها مجلس الأعضاء بالإجماع .

المادة الخامسة والعشرون

إدارة أموال المجلس

للمجلس فتح حسابات مصرفية في دولة المقر أو خارجها ، وتفويض الهيئة التنفيذية المدير التنفيذي ومسؤولاً آخر من الأمانة العامة بالسحب من تلك المصارف .

المادة السادسة والعشرون

الميزانية والمصروفات والتقارير المالية

- ١ - يعد المدير التنفيذي ميزانية المجلس للسنة القادمة - قبل انتهاء السنة المالية الجارية - ويعرضها على الهيئة التنفيذية للمراجعة والتقييم ، تمهيدا لعرضها على مجلس الأعضاء للموافقة عليها .
- ٢ - تحدد الهيئة التنفيذية - بشكل دوري - أوجه الصرف التي من شأنها تحقيق أهداف المجلس .
- ٣ - يتحمل المجلس تكاليف سفر وإقامة ممثل الدولة العضو في مجلس الأعضاء والهيئة التنفيذية .
- ٤ - يتحمل المجلس تكاليف اجتماعات مجلس الأعضاء عندما تعقد في دولة المقر بدعوة من المجلس . أما إذا عقدت هذه الاجتماعات في إحدى الدول الأعضاء بناء على دعوة منها ، فتتحمل الدولة العضو كل التكاليف المحلية المتعلقة بتنظيم الاجتماع ، ويتحمل المجلس سفر ممثلي الدول الأعضاء وإقامتهم .
- ٥ - يعد المدير التنفيذي تقارير مالية نصف سنوية عن الإيرادات والمصروفات وتنفيذ الميزانية ويرفعها إلى الهيئة التنفيذية ، ويعد كذلك تقريراً مالياً سنوياً ويرفعه إلى مجلس الأعضاء لاعتماده .

المادة السابعة والعشرون

المراجع المستقل

- يعين مجلس الأعضاء - بناء على توصية من الهيئة التنفيذية - مراجعاً مستقلاً يتولى مراجعة حسابات المجلس ، وتكون مدة التعيين سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة .

المادة الثامنة والعشرون

جهة الإيداع

- تعين حكومة المملكة العربية السعودية بموجب هذا النظام وديعاً له .

المادة التاسعة والعشرون

التوقيع

- يفتح باب التوقيع على هذا النظام في المملكة العربية السعودية بمدينة الرياض بدءاً من ٢٩ محرم ١٤٣٥ هـ ، الموافق ٢ ديسمبر ٢٠١٣ م .

المادة الثلاثون

التصديق والقبول والإقرار

١ - يخضع هذا النظام للتصديق أو القبول أو الإقرار من جانب الدولة الموقعة وفقا للإجراءات النظامية لكل منها .

٢ - تودع وثائق التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام لدى المودع لديه .

المادة الحادية والثلاثون

سريان النظام

يبدأ سريان النظام الأساسي للمجلس من تاريخ المصادقة عليه من طرف تسع دول على الأقل .

المادة الثانية والثلاثون

الانضمام

يكون باب الانضمام إلى المجلس مفتوحا أمام الدول المنتجة والمستوردة للتمور وفقا لأحكام هذا النظام ، ويكون الانضمام ساريا من اليوم التالي لإيداع الدولة وثيقة انضمامها لدى جهة الإيداع .

المادة الثالثة والثلاثون

تعليق العضوية

١ - تقدم الأمانة العامة للعضو الكامل الذي لم يسدد اشتراكاته السنوية إخطارا بالدفع وبعد ستة أشهر من الإخطار ، يفقد الحق في التصويت ما لم يسدد ما بذمته .

٢ - تقدم الأمانة العامة للعضو المشارك الذي لم يسدد اشتراكاته السنوية إخطارا بالدفع خلال ستة أشهر من تاريخ الإنذار .

٣ - تعلق العضوية في المجلس إذا لم يلتزم العضو بالدفع بعد سنة من الإخطار ، ما لم يتقدم بعذر تقبله الهيئة التنفيذية .

المادة الرابعة والثلاثون

إسقاط العضوية

يحق لمجلس الأعضاء - عن طريق الأغلبية المعروفة - بتوصية من الهيئة التنفيذية إسقاط عضوية أي عضو ثبت أنه لم يدفع التزاماته المالية لمدة سنتين ماليتين بدون عذر مقبول ، أو لم يقيم بواجباته المنصوص عليها في هذا النظام ، أو قام بتصرفات تعوق العمل بهذا النظام ، دون أن يخل ذلك باستمرار إلزام العضو بتسديد كل ما عليه من التزامات . وعلى العضو المسقطه عضويته استرجاع عضويته ، إن رغب في ذلك بعد سداد ما عليه من التزامات مالية .

المادة الخامسة والثلاثون

الانسحاب من عضوية المجلس

يجوز لأي عضو من أعضاء المجلس الانسحاب من المجلس إذا تقدم بإبلاغ كتابي لرئيس مجلس الأعضاء ، الذي يبلغ بها الهيئة التنفيذية والأمانة العامة للمجلس ، ويصبح الانسحاب من عضوية المجلس ساريا بعد ستة أشهر من تاريخ تسلم البلاغ ، وعلى العضو المنسحب الوفاء بما عليه من التزامات خلال مدة عضويته قبل الانسحاب .

المادة السادسة والثلاثون

تسوية الخلافات

أي نزاع ينشأ بين الأعضاء بسبب أحكام هذا النظام أو تطبيقه ، يسوى بالطرق الودية من خلال الاتصالات الرسمية والتفاوض بين الأعضاء .

المادة السابعة والثلاثون

تعديل النظام

يجوز لمجلس الأعضاء - عن طريق التصويت الخاص - تعديل أي من أحكام هذا النظام بناء على اقتراح من الهيئة التنفيذية أو من أحد الأعضاء يرسل إلى رئيس المجلس قبل (١٢٠) يوما من اجتماع مجلس الأعضاء ، وإلى كل الأعضاء قبل (٩٠) يوما من اجتماع مجلس الأعضاء . ويصبح التعديل الموافق عليه ساريا بعد (٩٠) يوما من تاريخ إيداع ما لا يقل عن (٥٠٪) من الدول الأعضاء لوثائق تصديقها أو قبولها أو إقرارها لهذا التعديل لدى جهة الإيداع . واستثناء من ذلك لا تعدل المواد (السابعة) و(الثامنة) و(التاسعة) و(الأربعون) من هذا النظام إلا بالإجماع .

المادة الثامنة والثلاثون

التحفظات

لا يجوز إبداء التحفظات في شأن أي من أحكام هذا النظام .

المادة التاسعة والثلاثون

إنهاء المجلس وتصفيته

١ - يمكن لمجلس الأعضاء - عن طريق الأغلبية المعروفة - إنهاء عمل المجلس اعتباراً من التاريخ الذي يحدده مجلس الأعضاء في قراره .

٢ - عند الإنهاء ، يشكل مجلس الأعضاء لجنة مستقلة لتصفية وتسوية حسابات المجلس ويوزع الناتج من التسوية والأصول الأخرى على الأعضاء بنسب اشتراكهم ، على ألا تحمل دولة المقر أي عجز ناتج عن هذه العملية .

المادة الأربعون

النسخ

حرر هذا النظام من نسختين أصليتين باللغتين العربية والإنجليزية ، والنصان متساويان في الحجية .

مرسوم سلطاني

رقم ٢٣ / ٢٠٢٠

بالتصديق على بروتوكولي مونتريال الخاصين بتعديل المادتين رقمي (٥٠-أ) و(٥٦) من معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو ١٩٤٤م

نحن هيثم بن طارق سلطان عمان

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو ١٩٤٤م ،
وعلى بروتوكول مونتريال الخاص بتعديل المادة (٥٠ - أ) من المعاهدة المشار إليها ،
وعلى بروتوكول مونتريال الخاص بتعديل المادة (٥٦) من المعاهدة المشار إليها ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

التصديق على البروتوكولين المشار إليهما ، وفقا للصيغتين المرفقتين .

المادة الثانية

على جهات الاختصاص إيداع وثيقتي التصديق على البروتوكولين المشار إليهما وفقا
لأحكامهما .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في : ١٤ من رجب سنة ١٤٤١هـ

الموافق : ٩ من مارس سنة ٢٠٢٠م

هيثم بن طارق

سلطان عمان

PROTOCOL

RELATING TO AN AMENDMENT TO ARTICLE 50(a) OF THE CONVENTION ON INTERNATIONAL CIVIL AVIATION

Signed at Montréal on 6 October 2016

THE ASSEMBLY OF THE INTERNATIONAL CIVIL AVIATION ORGANIZATION

HAVING MET in its Thirty-ninth Session at Montréal on 1 October 2016,

HAVING NOTED that it is the desire of a large number of Contracting States to enlarge the membership of the Council in order to ensure better balance by means of an increased representation of Contracting States,

HAVING CONSIDERED it appropriate to increase the membership of that body from thirty-six to forty,

HAVING CONSIDERED it necessary to amend, for the purpose aforesaid, the Convention on International Civil Aviation done at Chicago on the seventh day of December 1944,

1. APPROVES, in accordance with the provisions of Article 94(a) of the Convention aforesaid, the following proposed amendment to the said Convention:

“In Article 50(a) of the Convention the second sentence shall be amended by replacing ‘thirty-six’ by ‘forty’.”;

2. SPECIFIES, pursuant to the provisions of the said Article 94(a) of the said Convention, one hundred and twenty-eight as the number of Contracting States upon whose ratification the proposed amendment aforesaid shall come into force;
3. RESOLVES that the Secretary General of the International Civil Aviation Organization draw up a Protocol, in the English, Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish languages, each of which shall be of equal authenticity, embodying the amendment above-mentioned and the matter hereinafter appearing:
 - a) The Protocol shall be signed by the President of the Assembly and its Secretary General.
 - b) The Protocol shall be open to ratification by any State which has ratified or adhered to the said Convention on International Civil Aviation.

- c) The instruments of ratification shall be deposited with the International Civil Aviation Organization.
- d) The Protocol shall come into force in respect of the States which have ratified it on the date on which the one hundred and twenty-eighth instrument of ratification is so deposited.
- e) The Secretary General shall immediately notify all Contracting States of the date of deposit of each ratification of the Protocol.
- f) The Secretary General shall immediately notify all Contracting States to the said Convention of the date on which the Protocol comes into force.
- g) With respect to any Contracting State ratifying the Protocol after the date aforesaid, the Protocol shall come into force upon deposit of its instrument of ratification with the International Civil Aviation Organization.

CONSEQUENTLY, pursuant to the aforesaid action of the Assembly,

This Protocol has been drawn up by the Secretary General of the Organization.

IN WITNESS WHEREOF, the President and the Secretary General of the aforesaid Thirty-ninth Session of the Assembly of the International Civil Aviation Organization, being authorized thereto by the Assembly, sign this Protocol.

DONE at Montréal on the sixth day of October of the year two thousand and sixteen, in a single document in the English, Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic. This Protocol shall remain deposited in the archives of the International Civil Aviation Organization, and certified copies thereof shall be transmitted by the Secretary General of the Organization to all Contracting States to the Convention on International Civil Aviation done at Chicago on the seventh day of December 1944.

A. Abdul Rahman
*President of the Thirty-ninth Session
of the Assembly*

F. Liu
Secretary General

PROTOCOL

RELATING TO AN AMENDMENT TO ARTICLE 56 OF THE CONVENTION ON INTERNATIONAL CIVIL AVIATION

Signed at Montréal on 6 October 2016

THE ASSEMBLY OF THE INTERNATIONAL CIVIL AVIATION ORGANIZATION

HAVING MET in its Thirty-ninth Session at Montréal on 1 October 2016,

HAVING NOTED that it is the general desire of Contracting States to enlarge the membership of the Air Navigation Commission,

HAVING CONSIDERED it proper to increase the membership of that body from nineteen to twenty-one, and

HAVING CONSIDERED it necessary to amend, for the purpose aforesaid, the Convention on International Civil Aviation done at Chicago on the seventh day of December 1944,

1. APPROVES, in accordance with the provisions of Article 94(a) of the Convention aforesaid, the following proposed amendment to the said Convention:

“In Article 56 of the Convention the expression ‘nineteen members’ shall be replaced by ‘twenty-one members’.”;

2. SPECIFIES, pursuant to the provisions of the said Article 94(a) of the said Convention, one hundred and twenty-eight as the number of Contracting States upon whose ratification the aforesaid amendment shall come into force; and
3. RESOLVES that the Secretary General of the International Civil Aviation Organization shall draw up a Protocol, in the English, Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish languages, each of which shall be of equal authenticity, embodying the amendment above-mentioned and the matters hereinafter appearing:
 - a) The Protocol shall be signed by the President of the Assembly and its Secretary General.
 - b) The Protocol shall be open to ratification by any State which has ratified or adhered to the said Convention on International Civil Aviation.
 - c) The instruments of ratification shall be deposited with the International Civil Aviation Organization.

- d) The Protocol shall come into force in respect of the States that have ratified it on the date on which the one hundred and twenty-eighth instrument of ratification is so deposited.
- e) The Secretary General shall immediately notify all Contracting States of the date of deposit of each ratification of the Protocol.
- f) The Secretary General shall immediately notify all Contracting States to the said Convention of the date on which the Protocol comes into force.
- g) With respect to any Contracting State ratifying the Protocol after the date aforesaid, the Protocol shall come into force upon deposit of its instrument of ratification with the International Civil Aviation Organization.

CONSEQUENTLY, pursuant to the aforesaid action of the Assembly,

This Protocol has been drawn up by the Secretary General of the Organization.

IN WITNESS WHEREOF, the President and the Secretary General of the aforesaid Thirty-ninth Session of the Assembly of the International Civil Aviation Organization, being authorized thereto by the Assembly, sign this Protocol.

DONE at Montréal on the sixth day of October of the year two thousand and sixteen, in a single document in the English, Arabic, Chinese, French, Russian and Spanish languages, each text being equally authentic. This Protocol shall remain deposited in the archives of the International Civil Aviation Organization, and certified copies thereof shall be transmitted by the Secretary General of the Organization to all Contracting States to the Convention on International Civil Aviation done at Chicago on the seventh day of December 1944.

A. Abdul Rahman
*President of the Thirty-ninth Session
of the Assembly*

F. Liu
Secretary General

قرارات وزارية

ديوان البلاط السلطاني

قرار ديواني

رقم ٢٠٢٠/٦

استناداً إلى قانون المجالس البلدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية الصادرة بالقرار الديواني رقم ٢٠١٢/١٥ ،
وإلى القرار الديواني رقم ٢٠١٦/٣٩ بتسمية أعضاء المجلس البلدي للفترة الثانية
بمحافظة مسقط ،
وإلى النتائج النهائية لعملية الفرز لانتخابات أعضاء المجالس البلدية للفترة الثانية ،
وإلى بيان النتائج النهائية لانتخابات أعضاء مجلس الشورى للفترة التاسعة ٢٠١٩م
الصادر في ٢٩ صفر ١٤٤١هـ الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠١٩م ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يحل الفاضل راشد بن فقير بن محمد البلوشي محل الفاضل مظفر بن محمد بن ناصر
الوهيبي ، ليكون ممثل ولاية العامرات في عضوية المجلس البلدي لمحافظة مسقط .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٠ من رجب ١٤٤١هـ

الموافق : ٥ من مارس ٢٠٢٠م

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

قرار ديواني

رقم ٢٠٢٠/٧

استنادا إلى قانون المجالس البلدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١١/١١٦ ،
وإلى اللائحة التنفيذية لقانون المجالس البلدية الصادرة بالقرار الديواني رقم ٢٠١٢/١٥ ،
وإلى القرار الديواني رقم ٢٠١٦/٣٩ بتسمية أعضاء المجلس البلدي للفترة الثانية
بمحافظة مسقط ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يستبدل الفاضل مالك بن هلال بن حمود اليحمدي عضو المجلس البلدي لمحافظة مسقط ،
ليكون الفاضل خميس بن سعيد بن خميس السنديدي بديلا عنه .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٠ من رجب ١٤٤١ هـ

الموافق : ٥ من مارس ٢٠٢٠ م

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

قرار ديواني

رقم ٢٠٢٠/٨

بتحديد ثمن بيع كتاب " تاريخ عمان عبر الزمان "

استنادا إلى القانون الخاص بالانظام المالي لديوان البلاط السلطاني الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩١/١٢٨ ،

وإلى القانون المالي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٤٧ ،

وإلى موافقة وزارة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٩ م ،

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يحدد ثمن بيع كتاب " تاريخ عمان عبر الزمان " بمبلغ وقدره (١٠٠ ر.ع) مائة ريال عماني للنسخة الواحدة كاملة ، ومبلغ قدره (١٠ ر.ع) عشرة ريالات عمانية للوحدة التخزينية الإلكترونية الواحدة .

المادة الثانية

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٠ من رجب ١٤٤١ هـ

الموافق : ٥ من مارس ٢٠٢٠ م

خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي

وزير ديوان البلاط السلطاني

وزارة البيئة والشؤون المناخية

قرار وزاري

رقم ٢٣ / ٢٠٢٠

بشأن حظر استخدام أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستهلاك

استناداً إلى قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ١١٤/٢٠٠١، وإلى المرسوم السلطاني رقم ١٨/٢٠٠٨ بتحديد اختصاصات وزارة البيئة والشؤون المناخية واعتماد هيكلها التنظيمي، وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة،

تقرر

المادة الأولى

يحظر على الشركات والمؤسسات استخدام أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستهلاك التي تستخدم مرة واحدة حفاظاً على البيئة العمانية .

المادة الثانية

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون حماية البيئة ومكافحة التلوث المشار إليه، تفرض غرامة إدارية لا تقل عن (١٠٠) مائة ريال عماني، ولا تزيد على (٢٠٠٠) ألفي ريال عماني على كل من يخالف أحكام هذا القرار، وتضاعف في حالة تكرار ارتكاب المخالفة .

المادة الثالثة

على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار، كل في مجال اختصاصه .

المادة الرابعة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به من أول يناير ٢٠٢١ م .

صدر في : ١٤ من رجب ١٤٤١ هـ

الموافق : ٩ من مارس ٢٠٢٠ م

محمد بن سالم بن سعيد التوبي

وزير البيئة والشؤون المناخية

وزارة النقل

قرار وزاري

رقم ٢٠٢٠/٣١

بإصدار اللائحة التنظيمية لتزويد السفن بالوقود في الموانئ العمانية

استناداً إلى القانون البحري الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨١/٣٥ ،
وإلى قانون تنظيم الملاحة البحرية في المياه الإقليمية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٨١/٩٨ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ،

تقرر

المادة الأولى

يعمل بأحكام اللائحة التنظيمية لتزويد السفن بالوقود في الموانئ العمانية ، المرفقة .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف اللائحة المرفقة ، أو يتعارض مع أحكامها .

المادة الثالثة

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ١٦ من رجب ١٤٤١ هـ

الموافق : ١١ من مارس ٢٠٢٠ م

د. أحمد بن محمد بن سالم الفطيسي

وزير النقل

اللائحة التنظيمية لتزويد السفن بالوقود في الموانئ العمانية

المادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة يكون للكلمات والعبارات الآتية المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتض سياق النص معنى آخر :

أ - الوزارة :

وزارة النقل .

ب - الساطة البحرية :

المديرية العامة للشؤون البحرية في الوزارة .

ج - الميناء :

كل ميناء تجاري ، أو صناعي ، أو سياحي ، وما يشتمل عليه من مرافق .

د - إدارة الميناء :

الشركة التي تتولى إدارة وتشغيل الميناء .

هـ - منطقة الانتظار :

الحدود الجغرافية البحرية للميناء والمحددة في الرسومات المساحية في اتفاقية

إدارة وتشغيل الميناء .

و - الترخيص :

الوثيقة الصادرة من إدارة الميناء التي تسمح بمزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود

داخل الميناء ، وفي منطقة الانتظار .

ز - المرخص له :

الشركة التي يكون من أغراضها مزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود .

ح - السفينة :

كل منشأة تعمل عادة أو معدة للعمل في الملاحة البحرية ، وتشتمل على جميع الملحقات

والتفرعات الضرورية لاستثمارها .

ط - نشاط تزويد السفن بالوقود :

خدمة تزويد السفن بالوقود باستخدام الوسائل البرية أو باستخدام السفينة

المرخص لها بذلك ، ولا يشمل الوقود المحمول على السفن كبضائع .

المادة (٢)

لا يجوز مزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود إلا في أرصفة الميناء أو في منطقة الانتظار التابعة له من قبل المرخص له .

المادة (٣)

تقدم طلبات الحصول على الترخيص إلى إدارة الميناء ، والتي تصدر الموافقة بما لها من صلاحيات في اتفاقية إدارة وتشغيل الميناء .

المادة (٤)

يجب أن ترفق بطلب الترخيص المستندات الآتية :

- أ - عقد تأسيس الشركة ، وعنوان المقر الرئيسي .
- ب - الخبرة السابقة للشركة .
- ج - ما يثبت تسجيل الشركة في السجل التجاري وفقا للقوانين المعمول بها إذا كانت أجنبية .
- د - بيان بالمعدات التي تستخدمها الشركة وتحديد مواصفاتها الفنية ومدى كفايتها وملاءمتها للعمل ، وشهادات الصلاحية الفنية لها ، وخطط الصيانة والإخلاء .
- هـ - بيان بمساحة الأرض المطلوب الترخيص بها وموقعها داخل الميناء بغرض تخزين المعدات الثقيلة وصيانتها .
- و - الرسومات الهندسية للمنشآت التي ستقوم بتنفيذها .
- ز - بيان بوسائل مراقبة الجودة والصحة والسلامة المهنية التي تتبعها في أثناء العمل .
- ح - وثيقة التأمين على عملية التزود بالوقود .
- ط - دراسة وافية عن مجالات أعمال تزويد السفن بالوقود ، والمعدات ، والوسائل التي ستستخدم لتنفيذ هذا النشاط .

المادة (٥)

يجب على إدارة الميناء قبل إصدار الترخيص التأكد من استيفاء طالب الترخيص ، الآتي :

أ - متطلبات وزارة البيئة والشؤون المناخية المتعلقة بالحصول على ترخيص نقل السوائل ، وتقديم خطة الطوارئ ومكافحة التسرب والتلوث .

ب - متطلبات الهيئة العامة للإسعاف والدفاع المدني وقيادة خفر السواحل بشرطة عمان السلطانية فيما يتعلق بتقديم خطة مكافحة الحرائق .

المادة (٦)

في حال استيفاء شروط ومتطلبات الترخيص ، يجب على إدارة الميناء قبل إصدار الترخيص إبرام اتفاقية مع طالب الترخيص تحدد حقوقهما والتزاماتهما .

المادة (٧)

يجب ألا يقل عدد المرخص لهم بمزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود عن شركتين متخصصتين في كل ميناء .

المادة (٨)

يجب على إدارة الميناء إرسال نسخة من الترخيص والاتفاقية المبرمة مع المرخص له إلى السلطة البحرية .

المادة (٩)

يجب على إدارة الميناء إلزام المرخص له تقديم خطة عمل خلال مدة لا تتجاوز (٦) ستة أشهر من تاريخ صدور الترخيص ، على أن يتم البدء في مزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود خلال مدة لا تتجاوز (١٢) اثني عشر شهرا من تاريخ الحصول على الترخيص ، ويجب في حال عدم الالتزام بما تقدم ، سحب الترخيص .

المادة (١٠)

يجب على المرخص له الحصول على ترخيص ملاحي للسفينة المزودة للوقود من خلال وكيل ملاحي ، وتصدر السلطة البحرية هذا الترخيص خلال مدة لا تتجاوز (٣) ثلاثة أيام من تاريخ تقديم الطلب مستوفيا كافة شروطه ومستنداته ، وتكون صلاحيته لمدة (١٢) اثني عشر شهرا .

المادة (١١)

يجب على المرخص له أن يخطر مباشرة أو عبر وكيل ملاحى أو إدارة الميناء مركز خضر السواحل بشرطة عمان السلطانية في الميناء بتاريخ وتوقيت كل عملية تزويد بالوقود .

المادة (١٢)

يجب على إدارة الميناء إعداد كشف كل (٣) ثلاثة أشهر بعدد السفن التي تم تزويدها بالوقود وكمية ونوعية الوقود التي تم تزويدها بها ، وذلك بما يتوافق مع متطلبات الاتفاقيات الدولية ، ويقدم الكشف إلى الجهات الحكومية الآتية :

- السلطة البحرية .

- مركز مراقبة عمليات التلوث في وزارة البيئة والشؤون المناخية .

- وزارة النفط والغاز .

- الإدارة العامة للجمارك وقيادة شرطة خضر السواحل في شرطة عمان السلطانية .

المادة (١٣)

يلتزم المرخص له بجميع المعايير والضوابط التي تصدرها السلطة البحرية في شأن السلامة والأمن والصحة المهنية والبيئية ، ويجب عليه تنفيذ التعليمات الصادرة إليه من إدارة الميناء في مدة لا تتجاوز (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره بذلك كتابة ، وفي حالة مخالفة ذلك ، يجوز لإدارة الميناء إيقاف الترخيص لمدة لا تتجاوز (٣٠) ثلاثين يوماً .

المادة (١٤)

لا يجوز التنازل عن الترخيص للغير إلا بموافقة إدارة الميناء .

المادة (١٥)

يجوز للسلطة البحرية ما يأتي :

أ - فرض غرامة إدارية قدرها (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني على إدارة الميناء في حال مخالفتها أحكام المواد (٥ ، ٨ ، ١٢ ، ١٣) من هذه اللائحة .

ب - فرض غرامة إدارية قدرها (٥٠٠) خمسمائة ريال عماني على المرخص له في حال مخالفته أحكام المادة (١١) من هذه اللائحة ، وفي حالة تكرار المخالفة يجوز للسلطة البحرية إلغاء أو سحب الترخيص الملاحى للسفينة المرخص لها بمزاولة نشاط تزويد السفن بالوقود .

إعلانات رسمية

إعلانات تجارية

وزارة القوى العاملة

إعلان

بشأن طلب تسجيل نقابة عمالية

تعلن وزارة القوى العاملة استناداً إلى القرار الوزاري رقم ٢٠١٨/٥٠٠ بشأن نظام تشكيل وتسجيل وعمل النقابات العمالية والاتحادات العمالية والاتحاد العام لعمال سلطنة عمان أن عمال شركة (أكزو نوبل عمان) تقدموا إلى المديرية العامة للرعاية العمالية بالوزارة بطلب تسجيل نقابة عمالية ، ولكل متضرر الحق في الاعتراض على هذا الطلب ، على أن يكون اعتراضه مسبباً وأن يتقدم به إلى لجنة بحث الاعتراضات المشكلة بالوزارة لهذا الغرض ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان .

وزارة التجارة والصناعة

إعلان

تعلن دائرة الملكية الفكرية عن طلبات تسجيل العلامات التجارية المقبولة وفقا لأحكام قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣ .



الهواية السريعة
SPEED HOBBY

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ٩٣٥٦٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع قطع الغيار (ذات التحكم عن بعد) تجارة اللعب والألعاب بكافة أنواعها .

باسم : عمر الوهبي للأعمال التجارية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢١١١ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٥/٢/٢٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٠٥٢٦٢

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

مكاتب تأجير السيارات .

باسم : مشاريع السرعة المتحدة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٤٥٧ ر.ب : ٢١١ ، ولاية صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٦/١٠/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٤٠٣٢
في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :
العقارات .

باسم : مشاريع أبو طارق المتحدة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٠ ر.ب : ١٠٣ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١١/١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٤٨٤٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
تقديم المشروبات .

باسم : سلاسل الخالدية للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية إبراء ، محافظة شمال الشرقية ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١١/٢٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٥٧٩٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للطيور والحيوانات الأليفة وأسماك الزينة ومستلزماتها .

باسم : _____ الجناح الأقصى للتجارة

الجنسية : _____ عمانية

العنوان : _____ ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/١/٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٦٠٨٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مطعم ومقهى .

باسم : _____ صحاري البريك الماسية للتجارة والمقاولات

الجنسية : _____ عمانية

العنوان : _____ ولاية الخابورة ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/١/١٨



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٨٢٥٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للزهور والنباتات الطبيعية والصناعية ، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للفضيات والهدايا ، البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لمنتجات المخابز والحلويات السكرية .

باسم : حناء الخليج المميزة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/٤/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٩٥٥٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باسم : تلال الحرمل للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية الخابورة ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/٥/٢٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢١٢٧٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
المقاهي التي تقدم الأطعمة والمشروبات .

باسم : همم النجاح للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/٨/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٢٣٤٧
في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :
الوساطة العقارية (مكاتب الدالين) .

باسم : مرسى المدينة العالمية
الجنسية : عمانية
العنوان : الغبرة الجنوبية ، ولاية بوشر ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/٩/٢٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٣٤٢٠

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي التي تقدم مشروبات .

باسم : مؤسسة كمال السليمي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٥٥٣ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/١١/٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٥٥٧٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البلاستيك .

باسم : شركة البدر الصافي - تضامنية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٨٠٨ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١/٢٤

HALA BAJUNAID

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٥٩٨٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الملابس الجاهزة والفساتين .

باسم : باجنيد للمشاريع الشاملة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٤٢ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٢/١٠



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٧١١١

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات الدعم في مجال تقنية المعلومات والبرمجة الحاسوبية .

باسم : الشرق للتكنولوجيا المتكاملة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحم ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٣/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٧١٥١
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
بيع قطع الغيار الجديدة للمركبات .

باسم : مشاريع الوطن الذهبية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٣٢٩ ر.ب : ٣١٩ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٣/٢٠



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٨٣٥٧
في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :
إصلاح وسمكرة ودهان المركبات .

باسم : خالد بن أحمد بن خلفان المزروعى للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية شناص ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٥/٥

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٩١١١

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تجارة مواد البناء ، البيع بالجملة للأدوات الكهربائية وتمديداتها بالجملة .



باسم : حبيب سالم للكهرباء والإلكترونيات ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٥٩٤ ر.ب : ١١٢ روي ، ولاية مطرح ، محافظة مسقط ،

سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٦/٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٠٣٣٧

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

إصلاح الإطارات والعجلات المعدنية ، تبديل زيوت المركبات ، إصلاح كهرباء المركبات وشحن البطاريات .

باسم : ركن التقنية السريعة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحم ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٧/٢٥



شركة الهلالي للصناعات الخفيفة
Hilali Light Industries Co.

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٠٥٩٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمنظفات .

باسم : شركة الهلالي للصناعات الخفيفة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٨/٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٠٨٤٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

مكاتب الاستيراد والتصدير .

باسم : نجمة خليج للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٨/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣١٥٨٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع العطور ومستحضرات التجميل ، صابون الزينة والبخور ، والساعات بأنواعها والحقائب .

باسم : شركة عمان للمنتجات الفاخرة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٤٦٤ ر.ب : ١١٢ الخوير الجنوبية ، ولاية بوشر ، محافظة

مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٩/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٣١٦

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

أنشطة مشغلي الجولات السياحية .

باسم : عبدالله السدي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٤٦ ر.ب : ١٠٦ غلا ، ولاية بوشر ، محافظة مسقط ،

سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٧

INTAJ INSTITUTE
معهد إنتاج

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٤٤٢

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

معاهد التدريب المهني والإداري .

باسم : شركة إنتاج صحار لخدمات التدريب والتصنيع والتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٤٤ ر.ب : ٣١١ ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ،

سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٣/١٠/٢٠١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٦٠٤

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

المنظفات ، العطور ومستحضرات التجميل .

باسم : شركة الهلالي للصناعات الخفيفة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٦ ر.ب : ٣٢٢ ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٣٠/١٠/٢٠١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٦٤٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تجارة الأثاث المنزلي .

باسم : ثمار السنين للتجارة والمقاولات ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٣١٣ ر.ب : ١١٤ ، ولاية لوى ، محافظة شمال الباطنة ،

سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٣١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٧٠٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالجملة للتحف وأصناف الإنارة ، البيع بالجملة في المتاجر المتخصصة للأدوات

الصحية وتمديداتها البيع بالجملة في المتاجر المتخصصة للأدوات الكهربائية وتمديداتها ،

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة لمواد البناء .

باسم : مجرة مسقط المتحدة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية الخابورة ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٩٩٨
في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :
غسيل الملابس وكيها بالبخار (الغسيل الجاف) .

باسم : الطموح للمشاريع المتطورة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية الخابورة ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/١٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٢٢٨
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
بيع الأثاث والأجهزة المنزلية .

باسم : حمد بن سعيد بن حميد البلوشي وشركاه للتجارة والمقاولات ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية شناص ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٢٥

لمزه
١٩٧٤

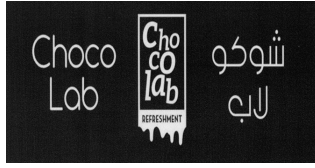
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٤٢٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مقهى ، مطعم .

باسم : ريتاج الشرق للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٣١٥ ر.ب : ٣٣٥ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٤٦٤
في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :
دور الحضانة .

باسم : روضة أجيال الإبداع
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية العوابي ، محافظة جنوب الباطنة ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٤



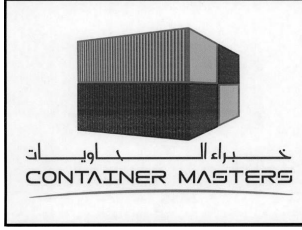
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٤٩٤
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
محلات بيع العصائر والحلويات .

باسم : الأسهم العالمية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٥٠٨
في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :
مخبز يدوي (تنور) .

باسم : القرم للأعمال والخدمات ش.م.م
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ١١٢ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٥٥١

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

إصلاح وصيانة الحاويات (الكونتيرات) .

باسم : مرسى الشرق الدولية ش.ش.و

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٦٩٠

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مطعم .

باسم : حمد بن صالح البرواني وشركاه

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٧٤٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي التي تقدم وجبات الطعام بشكل أساسي ، المقاهي التي تقدم المشروبات بشكل أساسي .



باسم : منابح الوفاء للأعمال

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٧٧٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

مكتب إداري ، شعار شركة .

باسم : أيقونة الشرق الأوسط للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٨٩٩ ر.ب : ١١٩ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٨١٣
في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات :
بيض ودجاج طازج ومجمد ومنتجات أخرى .

باسم : مزارع الزين ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٧٢٥ ر.ب : ١١٢ روي ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٧



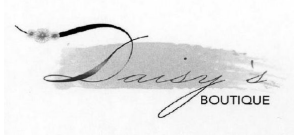
طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٨٦٢
في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :
التصميم على الشاشات .

باسم : المغيري العالمية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٦٥١ ر.ب : ١٣٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٨



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٩٠٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للعبايا النسائية والشيل والعطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة والبخور وفساتين الأفراح ، بيع الأحذية .

باسم : الأفنان المتألقة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٩٨٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

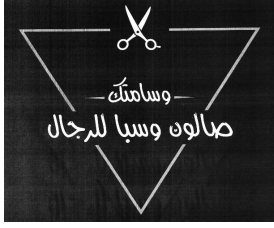
بيع العطور والبخور .

باسم : أسطورة العود

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٢٠
في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :
قص وتصفيف الشعر والحلاقة للرجال .

باسم : سفينة اللؤلؤ للتجارة والمقاولات

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحم ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٣٤
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
البيع بالجملة للحلويات ومنتجات المخابز .

باسم : مشاريع التكافل الحديثة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٦٣١ ر.ب : ٣٢٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٤٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع العطور .

باسم : باب الغربي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية مطرح ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٥/١٢/٢٠١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٨٩

في الفئة ٣١ من أجل السلع/الخدمات :

صنع أعلاف للحيوانات .

باسم : بحار الجوبة للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٦/١٢/٢٠١٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١١٢

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

أنشطة استوديوهات ومعامل التصوير ، طباعة الألبومات الخاصة بالصور والدفاتر التجارية وما إلى ذلك من النماذج التجارية المصورة .



باسم : عدسة خيال للإنتاج الفني

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٩٤ ر.ب : ٣١٩ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٥١

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

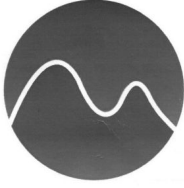
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للزهور والنباتات الطبيعية وتغليف الطرود ولف الهدايا .

باسم : زهور مجز العصرية للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣١



Al Hail Waves Hotel

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٧٨

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم ، فنادق .

باسم : فندق أمواج الحيل ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٦٣ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٨٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع المركبات المستعملة .

باسم : رمز الإنجاز للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٧٣ ر.ب : ٦١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٠٣
في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
أنشطة وكالات السفر .

باسم : هيت المتحدة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٠ ر.ب : ٣٢٤ ولاية لوى ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٠٥
في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :
تصميم على الشاشة .

باسم : سما الغد للمشاريع والاستثمار ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٤٢٤ ر.ب : ١٣٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٦٦

في الفئة ٣١ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات زراعية متعددة .

باسم : شركة المروج للخدمات الزراعية والتجارية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٦٥١ ر.ب : ١١٤ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٧١

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالجملة للسلع الصيدلانية والطبية والأدوات والأجهزة الجراحية وأجهزة تقويم الأعضاء .

باسم : مشاريع الفارسي الوطنية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٥٨ ر.ب : ١٣٣ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



KARAK ZAFRANI

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٨٨

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي .

باسم : أجواء سناو الحديثة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٣٠ ر.ب : ٤٢٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٠١

في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :

المخابز .

باسم : عهد العطاء للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١١٢ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٤٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالجملة للمنظفات والصابون .

باسم : دار الكندي للأعمال ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٩٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع قطع الغيار المستعملة والجديدة .

باسم : الفواصل الفضية للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٩٩٠ ر.ب : ٤١٨ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٩٩
في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
النقل وتخزين السلع ، تنظيم الرحلات والسفر .

باسم : شركة النقل الوطنية العمانية ش.م.ع.م
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٦٢٠ ر.ب : ١١٣ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤١٩
في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :
غسيل جميع أنواع الملابس والمنسوجات .

باسم : الجوهرة الأولى
الجنسية : عمانية
العنوان : ولاية بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٩



قهوة

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٨١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باسم : مشاريع الشهد الملكي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٤٢٩ ر.ب : ٩٠٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥٠٩

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

صنع منتجات خشبية متنوعة ، ورشة نجارة .

باسم : مشاريع وهج الدنيا للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٦٨٠ ر.ب : ١٢٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥١٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

محلات البقالة .

باسم : نجوم الفلج اللامعة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٥ ر.ب : ٣١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥٣٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للعطور ومستحضرات التجميل وصابون الزينة
والبخور .

باسم : سعيد الكندي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحم ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٠



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥٣٩
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للعسل .

باسم : الكرة الفضية للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٩٧ ر.ب : ٣٢٥ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٠



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥٦٣
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
بيع الملابس الجاهزة ، بيع المنسوجات والأقمشة بأنواعها .

باسم : أم مهرة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٥٨ ر.ب : ١٢٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥٩٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الأحذية .

باسم : العيزي العصرية للاستثمار

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٣ ر.ب : ١١٧ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٠٥

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

شقق فندقية .

باسم : مشاريع إشراقة الخليج التجارية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣١٨ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦١١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم .

باسم : دار العريمي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٤٢١ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٤٧

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقاهي .

باسم : الفخامة الذهبية للتجارة والمقاولات ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٠٧٦ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٧٠
في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
تأجير الدراجات المائية والرحلات البحرية .

باسم : مراسي المحيط الأزرق ش.ش.و

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٠٤ ر.ب : ١٠٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٧٣
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
المقاهي التي تقدم وجبات طعام ومشروبات بشكل أساسي .

باسم : طبيبات السفاري ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٧ ر.ب : ١١٦ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٠١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باسم : روائع القصبية العالمية ش.م.م.

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٣٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالجملة للمواد الغذائية المتنوعة .

باسم : الاختيار الأمثل للأعمال الرائدة ش.م.م.

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٦١ ر.ب : ٥١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٨٩

في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :

معجون الطماطم .

باسم : مسقط للصناعات الغذائية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٤٤ ر.ب : ١١٤ حي الميناء ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٩٠٩

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

أنشطة وكالات السفر ، مشغلي الجولات السياحية .

باسم : أحمد بن هلال بن علي البطلوسي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٣

FOUR
H A I R | N A I L S

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٩٥٧
في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :
صالون تصفيف الشعر وأنواع التجميل .

باسم : حورية العاصمة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٩٨١
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
الشقق الفندقية .

باسم : مزايا الرواد العالمية للتجارة - تضامنية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٤١١ ر.ب : ١١٤ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٤

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥٠٥٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للملابس الجاهزة وملابس ولوازم الأطفال والأحذية والساعات والحقائب الجلدية وتوابع السفر والحلي الاصطناعية .



باسم : أعمار الهجير للتجارة والمقاولات

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية صحار ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥١٠٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

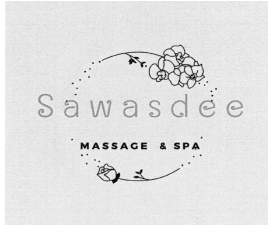
بيع مواد البناء والمواد الصحية وتمديداتها والأدوات الكهربائية وتمديداتها .

باسم : العهد الراقى المميز للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية لوى ، محافظة شمال الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/١١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥٣١٤
في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :
الأندية الصحية (مساج حمام بخاري....) .

باسم : سالم الهنائي للأعمال
الجنسية : عمانية
العنوان : المعيلة ، ولاية السيب ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/١٩

بإسناد رقم ١٣٢٧٥٨ من سجل تجاري للتجارة

سويت زون
Sweet Zone

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٧٥٨
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للمكسرات والبن والتوابل والعطارة .

باسم : مؤسسة القرش الشاملة للتجارة والمقاولات
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٣٨٠ ر.ب : ٢١١ الصناعات الجديدة ، ولاية صلالة ، محافظة
ظفار ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٥

وقت الجمال
لنصفيف الشعر والتجميل للنساء

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٠٥٢٤

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

تصفيف الشعر والتجميل للنساء .

باسم : شركة أبو كمال البلوشي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : طاقة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٥/٢٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١١٨٨٤

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

تنظيم الحفلات .

باسم : ضيافة مراحب المتميزة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٧٤٠ ر.ب : ١٠٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/٨/١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٣٩٧٥

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

غسيل وكي الملابس .

باسم : مشاريع الثلاثي المرح

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٦٧٧ رب : ٤١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٧/١٠/٣٠



92 Design
Studio

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٥٩٠٩

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

أنشطة التصميم على الشاشات .

باسم : مشاريع الشيبانية الحديثة

الجنسية : عمانية

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/١/١١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١١٩١٥٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مطاعم ومقاهي .

باسم : شركة الهمة والإبداع للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/٥/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٤٠٧١

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
تأجير لوازم المناسبات والأثاث .

باسم : المنارة للهندسة الحديثة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٤٤ ر.ب : ١٣٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٨/١١/٢٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٥٧٤٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

تطبيق هاتف لبيع قطع غيار السيارات ومشتقاتها .

باسم : الأيدي الفضية المتحدة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : بوشهر ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١/٣١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٦١٥٢

في الفئة ١٩ من أجل السلع/الخدمات :

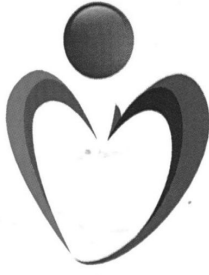
صنع جميع أنواع الأسمنت .

باسم : شركة الكرخ الشاملة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ريسوت ، صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٢/١٤



نور الشفاء
NOOR AL SHIFA

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٦٥٧٥

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

العيادات الطبية والصيدليات .

باسم : مؤسسة نائف بن حامد عامر فاضل للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٣/٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٧٢٣٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى متنقل .

باسم : المؤثر بن منذر بن علي المنذري

الجنسية : عمانية

العنوان : غلا الصناعية ، بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٣/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٢٧٨٧٧

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

مقاولات البناء .

باسم : شركة المسكري للإنشاءات - تضامنية

الجنسية : عمانية

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٤/١٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣١٦٨٥

في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :

وساطة العقارات (مكاتب الدلالة) .

باسم : مؤسسة بامسيلة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/٩/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣١٩٨٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

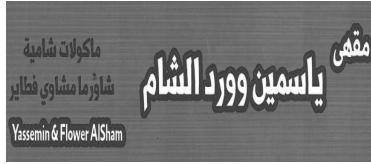
مكتب إداري .

باسم : شركة القائم الشاملة للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٠٠

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي .

باسم : الغزالة الرائدة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٤١٧ ر.ب : ١١٢ الموالح الجنوبية ، السيب ، محافظة مسقط ،

سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٤٩

في الفئة ٤٥ من أجل السلع/الخدمات :

مكتب محاماة .

باسم : مانع السعدون للمحاماة والاستشارات القانونية

الجنسية : عمانية

العنوان : ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٦٤

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

مراكز تأهيل متخصصة والعلاج الطبيعي المكثف .

باسم : شركة ندى الربيع الوطنية للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٨٣ ر.ب : ٢١١ صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٦٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الأسواق المركزية وما شابهها .

باسم : صندوق الدولي ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣١٨٥ ر.ب : ١٢٢ بركاء ، محافظة جنوب الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٣٩٢

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

الاستشارات الأسرية .

باسم : الرعاية والاهتمام للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : الموالح الجنوبية ، السيب ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٢٢

المندي الحساوي
Al-Mandi Al-hassawy

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٤٨٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مطعم .

باسم : بشائر جعلان الشاملة للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : صور ، محافظة جنوب الشرقية ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٧٨٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع العبايات والشيل ومستحضرات التجميل .

باسم : كيانز

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٥٧ ر.ب : ١٣٣ العامرات ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٨٠٠
في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :
تصميم وبرمجة البرمجيات الخاصة .

باسم : العواضي للتجارة ش.م.م.

الجنسية : عمانية

العنوان : السيب الجديدة ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٩٠٧
في الفئة ٣٢ من أجل السلع/الخدمات :
إنتاج وتعبئة مياه الشرب المعبأة في عبوات .

باسم : بوابة مسقط العامرة ش.م.م.

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٧٧٢ ر.ب : ١٢٢ السيب ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/١٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٠٨١

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
مجمع تجاري .

باسم : سعود بن حمد بن سيف الحضرمي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١١٨ ر.ب : ٣٢٣ روي ، مطرح ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣١٦٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع قطع غيار غير الأجهزة المنزلية (المعدات الكهربائية والإلكترونية) .

باسم : جبل النور للأعمال ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٥٦ ر.ب : ١١٢ روي ، مطرح ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٢١

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣١٨٩

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

صنع الصابون بجميع أشكاله (سائل ، معجون جاف) الورق أو الباد المغطي وصنع الشامبوهات .



باسم : مؤسسة الصقل اللامع للمنظفات الصناعية

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٢٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٢٧٠

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

إصلاح ميكانيك الكهرباء .

باسم : أبو ميثان الرئيسي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣١٥ ر.ب : ٤١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١١/٢٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٤٠٠
في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :
غسيل وكي الملابس .

باسم : مرتفعات البشائر للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٨٠ ر.ب : ٦١٩ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٥٣٣
في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
خدمات توزيع الوقود ، تسليم الوقود ، خدمات تسليم الوقود ، نقل الوقود ، توزيع الطاقة ،
ترتيب تخزين الوقود ، ترتيب نقل الوقود ، تخزين الطاقة والوقود .

كفو

باسم : كفو آب.م.د.م.س
الجنسية : إماراتية
العنوان : وحدة رقم : ٤١٣٠ ، مركز الأعمال م.د.م.س طابق ١ ، مبنى جويلاري
& جيمبلكس ٣ ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٨
اسم الوكيل : كلايد أي بي سيرفسز ليمتد
العنوان : مكتب #١٣٨ ، الطابق السادس ، مركز بيت الريم للأعمال ، شارع
الثقافة ، الخوير ، مسقط ، سلطنة عمان

CAFU

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٥٣٤

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات توزيع الوقود ، تسليم الوقود ، خدمات تسليم الوقود ، نقل الوقود ، توزيع الطاقة ، ترتيب تخزين الوقود ، ترتيب نقل الوقود ، تخزين الطاقة والوقود .

باسم : كفو آب م.د.م.س

الجنسية : إماراتية

العنوان : وحدة رقم : ٤١٣٠ ، مركز الأعمال م.د.م.س طابق ١ ، مبنى جويلاري

& جيمبلكس ٣ ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٨

اسم الوكيل : كلايد أي بي سيرفسز ليمتد

العنوان : مكتب #١٣٨ ، الطابق السادس ، مركز بيت الريم للأعمال ، شارع

الثقافة ، الخوير ، مسقط ، سلطنة عمان

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٥٦٣

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مطعم .



باسم : سعود الشيداني العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٠١٣ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٦٧٣

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم والمقاهي التي تقدم وجبات الطعام بشكل أساسي والمقاهي التي تقدم مشروبات بشكل أساسي .



باسم : مؤسسة نفعان للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٧٦٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الحلويات والزهور .

باسم : سهول السواحل للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢ ر.ب : ٤١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٧٧٣

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :

تأجير معدات .

باسم : عمان السريعة العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٠٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٨١٧

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

تدريس .

باسم : مدرسة الخنساء الخاصة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٠٢٧ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٨٤٥

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

الملاهي وألعاب التسلية (ملاهي وألعاب) .

باسم : شركة الرزق للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٨٨٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة في المتاجر المتخصصة للحاويات السكنية المتنقلة (الكرفانات) .

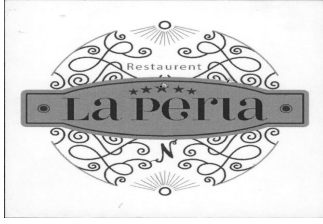


باسم : بن حایل للكبائن ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٥٨ ر.ب : ١٢٤ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٩٥٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم .

باسم : مؤسسة حدائق الشرق الأوسط للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٩٦٦

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع مستلزمات المرأة والطفل .

باسم : نبض الصفاء للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٦٦ ر.ب : ٥١٥ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٢٥

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

تنظيم الفعاليات الرياضية .

باسم : الشركة الأولمبية الدولية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣٠



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٥٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع لوازم ومعدات الرحلات .

باسم : مرتفعات الوهرة التجارية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٥٠ ر.ب : ٥١٥ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٥٨

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي .

باسم : شركة عبدالله محمد محمد رزيق وشريكه للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٦٦ ر.ب : ٥١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٣١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤١٧٢

في الفئة ٤٥ من أجل السلع/الخدمات :

مكتب محاماة .

باسم : نعيمة بنت حمد الوهيبية محامون ومستشارون في القانون

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٦ ر.ب : ١١٥ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١



روضة التقني الصغير الخاصة
Private Little Tech Kindergarten

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٠٠

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :
رياض أطفال .

باسم : كوكب العباقره ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٤٥ ر.ب : ٥١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٠٤

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :
أندية الفروسية والهجن والصيد .

باسم : خالد بن سعيد بن سالم الوهيبي للتجارة

الجنسية : عمانية

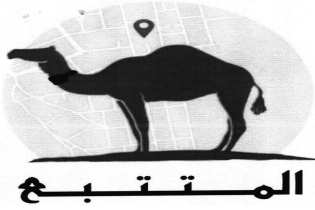
العنوان : ص.ب : ١٤٧٥ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢١٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
المقاهي .

باسم : شركة ربوع الغينة الدولية للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ٨٠١ ر.ب : ٤١١ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٢٣
في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
بيع معدات وأجهزة سلكية واللاسلكية وأجهزة منزلية .

باسم : خطوط التميز للتجارة
الجنسية : عمانية
العنوان : ص.ب : ١٨٦ ر.ب : ٦١٩ ، سلطنة عمان
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٣٢

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

خطاط .

باسم : شركة ميزان الجنوب للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : الصناعات الجديدة ، صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٤٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الأعمال التجارية .

باسم : شركة جشن للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٥١
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
محلات شوي اللحوم .

باسم : العربية الحديثة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٥٥١ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٠٠
في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :
تطوير شبكات الحاسب الآلي .

باسم : صوفان للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٧١١ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

أبو قيس
ABU QAIS

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣١٥
في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :
الأرز، سكر، قهوة، طحين، ملح، بهارات، بقوليات .

باسم : زركون العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٨٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

شاهين
SHAHEEN

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣١٦
في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :
الأرز، سكر، قهوة، طحين، ملح، بهارات .

باسم : زركون العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٨٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣١٩
في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :
الأرز، سكر، قهوة، طحين، ملح، بهارات .

باسم : زركون العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٨٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٢٠
في الفئة ٣٠ من أجل السلع/الخدمات :
الأرز، سكر، قهوة، طحين، ملح، بهارات، بقوليات .

باسم : زركون العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٨٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٢٢
في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات :
حليب ، حليب بودرة ، زيت .

باسم : زركون العالمية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٣٨٩ ر.ب : ١٣٠ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٥٥
في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :
خدمات التعليم العالي .

باسم : إبداع لوى العالمية

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٢٥ ر.ب : ٣٢٥ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٧



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٣٩٧

في الفئة ١٦ من أجل السلع/الخدمات :

اللوازم التعليمية والقرطاسية .

باسم : تلال هرمز للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٣٤ ر.ب : ١٠٣ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤١٧

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقهى .

باسم : أنوار بدر السماء للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٢٥ ر.ب : ٥١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٣٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مطاعم .

باسم : مشاريع الرشا للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣.ر.ب : ١١٨ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٣٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المطاعم .

باسم : مؤسسة زهير بن عثمان بن محمد العامودي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٤١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
المطاعم .

باسم : مؤسسة زهير بن عثمان بن محمد العامودي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٥



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٨٠

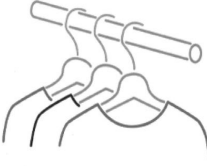
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مطعم .

باسم : تاج مشارف بهلا للتجارة والمقاولات

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٢٢ ر.ب : ٦١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٦



الغسيل الجاف Easy Clean

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٥١٤

في الفئة ٣٧ من أجل السلع/الخدمات :

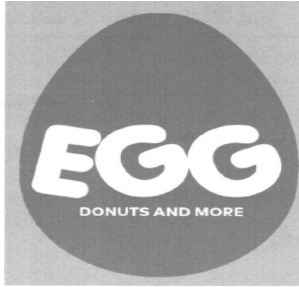
غسيل الملابس وكيها بالبخار .

باسم : مشاريع عمار الراقية

الجنسية : عمانية

العنوان : العامرات ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٠٣

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي .

باسم : نقطة الامتياز الرائدة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٠٠١ ر.ب : ٦١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٣٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع المواد الغذائية بالجملة .

باسم : شركة ظفار للمرطبات والمواد الغذائية ش.م.ع.ع

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٣٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

المواد الغذائية بالجملة .

باسم : شركة ظفار للمرطبات والمواد الغذائية ش.م.ع.ع

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٦١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مطاعم .

باسم : المربع الذكي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١٧٤ ر.ب : ١١٣ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٨١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
مطاعم .

باسم : الشعبي والعريمي للتجارة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٤١١ ر.ب : ١٣٣ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٨٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :
تفصيل العبايات .

باسم : شموع سنت للأعمال التجارية
الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٩٥٧ ر.ب : ٦١٢ بهلاء ، محافظة الداخلية ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٩٢

في الفئة ٤٠ من أجل السلع/الخدمات :

تفصيل وخياطة العبايات النسائية ، تفصيل وخياطة الملابس النسائية العربية وغير
العربية .

باسم : شيم للأزياء العصرية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١ ر.ب : ١١٤ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٦

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٩٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

البيع بالتجزئة للملابس الجاهزة وصناعة الملابس وبيع المنسوجات والأقمشة بأنواعها
وبيع الأحذية وبيع البطانيات والشراشف .



اسكيويونيفورمز & ليننز
SQ Uniforms & Linens

باسم : أحجار الياقوت البنفسجي ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٠٢ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٦

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٤٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الأسواق المركزية .

سوق نهاية الشهر
MONTH-END MARKET



باسم : مؤسسة سموخ الخليج الشاملة للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٧

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٥٩

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

أعمال تنفيذ التصميم الداخلي ، تركيب الجبس (أحجار الزينة) .

DECOR
WORLD  عالم
الديكور

باسم : القوس للمشاريع الحديثة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١١٤٧ ر.ب : ١١١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٨

 BUTTER
CHICKEN
FACTORY

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٧٦١

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مطاعم .

باسم : شارع الدولية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٣٤ ر.ب : ١٣١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٨



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٧٤

في الفئة ٣٩ من أجل السلع/الخدمات :
وكالات السفر .

باسم : رونب للسفر والسياحة ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٩٠٦

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
المقاهي .

باسم : السامية للأعمال

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ١١٢ ر.ب : ١٢١ ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٩٨٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

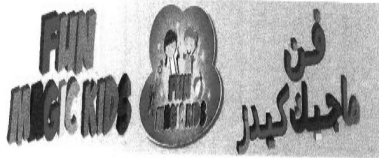
سويت سويت آيس كريم عصائر .

باسم : المنذر الراشدي للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : سمائل ، محافظة الداخلية ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٤



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥٠٥٧

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

ألعاب التسلية .

باسم : مشاريع المجد الصاعدة

الجنسية : عمانية

العنوان : ولاية بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٩

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥٠٦٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الإطارات ، بيع وزينة اكسسوارات المركبات ، بيع البطاريات ، بيع قطع غيار السيارات الجديدة ، مواد بناء ، الأجهزة المتخصصة ومعدات الطاقة الشمسية ، الزيوت ومشتقاتها .



ابن اليمن للتجارة
IBN YEMEN TRADING

باسم : دار الغرب العصرية ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٢٩٤٣ ر.ب : ١١٢ ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/٩



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٥٠٨٣

في الفئة ٤٤ من أجل السلع/الخدمات :

تصنيف الشعر وأنواع التجميل للنساء .

باسم : مؤسسة عهد المجد للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣٢ ر.ب : ١١٥ بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/٢/١٠

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٤٢

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

المقاهي التي تقدم مشروبات بشكل أساسي ، المقاهي التي تقدم وجبات بشكل أساسي .



باسم : أبو حارث بن حارث للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٢

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٤٥

في الفئة ٤٢ من أجل السلع/الخدمات :

أنشطة التصميم على الشاشات .



باسم : تشكيل للاستثمار ش.م.م.

الجنسية : عمانية

العنوان : بوشر ، محافظة مسقط ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٢



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢١٦٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الأدوات الرياضية .

باسم : مؤسسة خالد جمعان عبدالكريم طاهر للتجارة

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٨٥٤ ر.ب : ٢١١ صلالة ، محافظة ظفار ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٣



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٦٧

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الأسواق المركزية وماشبهها .

باسم : صندوق الدولي ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣١٨٥ ر.ب : ١٢٢ بركاء ، محافظة جنوب الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٦



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٣٤٤

في الفئة ١٤ من أجل السلع/الخدمات :

(حلي) مجوهرات من الذهب، عقيق، سبائك من معادن نفيسة، (تمائم) مجوهرات، خرز لصناعة المجوهرات، (أساور) مجوهرات، (دبابيس للزينة) مجوهرات، (قلائد سلسلية) مجوهرات، (حلي صغيرة) مجوهرات، ساعات من معادن نفيسة، مجوهرات مجتزعة، ماس، أقراط، ذهب غير مشغول أو مطروق (مصفح)، سبائك تشكيل من معادن نفيسة، (عاج) مجوهرات، مجوهرات، مجوهرات مقلدة، علب مجوهرات (صناديق)، ميداليات، (حلي) مجوهرات، (حلي من الكهرمان الأسود، لآلئ) مجوهرات، معادن نفيسة غير مشغولة أو نصف مشغولة، أشغال فنية من معادن نفيسة، فضة غير مشغولة أو مطروقة (مصفحة)، ساعات يد، ساعات منبهة، ساعات حائط .

باسم : شركة طيبة للصياغة والمجوهرات المحدودة

الجنسية : سعودية

العنوان : ص.ب : ٢٠٧٠٥ ، جدة ٢١٤٦٥ ، المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٢٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٣٤٥

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

دعاية وإعلان ، عرض السلع ، تنظيم المعارض لغايات تجارية أو دعائية ، التسويق .

باسم : شركة طيبة للصياغة والمجوهرات المحدودة

الجنسية : سعودية

العنوان : ص.ب : ٢٠٧٠٥ ، جدة ٢١٤٦٥ ، المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/٢٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

MOOV

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٢٤٩

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

الصابون ، لوشنات الشعر ، الشامبو والبلسم ، منتجات العناية بالبشرة والشعر غير المعالجة
لقتل وصد القمل والطفيليات في الشعر ، الشامبو ، المحاليل والكريمات لقتل وطراد القمل
والطفيليات في الشعر .

باسم : إيغو فارماسيوستيكالز بي تي واي أل تي دي

الجنسية : أسترالية

العنوان : ٢١ - ٣١ مالكلوم رود ، بريسايد ، فيكتوريا ٣١٩٥ ، أستراليا

تاريخ تقديم الطلب : ٢٥ / ١١ / ٢٠١٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

SILKY SERUM

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٣٣٣٦

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

شمع الأرضيات ، مزيلات شمع الأرضيات (مستحضرات جلي) ، سوائل مانعة للانزلاق
للأرضيات ، شمع مانع للانزلاق للأرضيات ، شمع للأرضيات الخشبية المزخرفة ، ملمع للأثاث
والأرضيات ، ورق صقل ، أحمر صقل ، حجارة صقل ، مواد حافظة للجلد المدبوغ (ملمعات) ،
قماش سحج (سنفرة) ، ورق سحج (للسنفرة) ، مزيلات شمع الأرضيات (مستحضرات جلي) ،
شمع لمنع انزلاق الأرضيات ، شمع الأرضيات الخشبية المزخرفة .

باسم : شركه نزيه التجارية ذ.م.م

الجنسية : لبنانية

العنوان : بيروت شارع عفيف الطيبي ، بناية لاندمارك ، لبنان

تاريخ تقديم الطلب : ١ / ١٢ / ٢٠١٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٥٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات توفير الأطعمة والمشروبات، الإقامة المؤقتة، المقاهي، الكافيتريا، تقديم الطعام والشراب، المطاعم، المطاعم (مطاعم يقوم فيها الشخص بخدمة نفسه)، المطاعم التي تقدم الوجبات الخفيفة.

باسم : شركة مطعم المضلع

الجنسية : أردنية

العنوان : شارع مكة، مجمع الداوود، عمان، الأردن

تاريخ تقديم الطلب : ٢٥/١٢/٢٠١٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي، سلطنة عمان

ALTIS

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٩٧

في الفئة ٢٩ من أجل السلع/الخدمات :

اللحوم والأسماك ولحوم الدواجن والصيد، خلاصات اللحم، فواكه وخضراوات محفوظة ومجمدة ومجففة ومطهونة، هلام (جيلي) ومربيات وفواكه مطبوخة بالسكر، البيض والحليب ومنتجات الحليب، الزيوت والدهون للأكل، طعام قابل للدهن (سبريدس)، منتجات الألبان والألبان قابلة للدهن وألبان أساسها الدهن ومنتجات الألبان قليلة الدسم وقابلة للدهن غير الألبان، الزبدة ومستحضرات الزبدة وبدائل الزبدة وزبدة مركزة وزبدة مخلوطة ومجموعة مختارة من الزبدة المركبة اللذيذة بنكهات مختلفة وزبدة بطعم أنواع من البذور وزبدة مصنوعة من المكسرات وزبدة الكاكاو وبودرة زبدة البندق، سمن نباتي وبدائل السمن النباتي القابل للدهن يستخدم على أساس الدهون الصالحة للأكل مع الخبز، كريمة وكريمة حامضة وبودرة الكريمة وكريمة اصطناعية (بدائل منتجات الألبان) وخيارات وبدائل للكريمة، الحليب غير الألبان والقشدة، زيوت ودهون صالحة للأكل وزيوت الطبخ وزيوت الجوز والزيوت النباتية للأغذية وللأكل وزيت جوز الهند والدهون الغذائية وزيوت حيوانية للغذاء والزيوت الصالحة للأكل المشتقة

من الأسماك (بخلاف زيت كبد سمك القد) وزيت فول الصويا للغذاء وزيت البذور للأغذية وزيت منكهة وزيت الزيتون وزيت متبلة وزيت من الزبدة وزيت ممزوجة ومهدرجة وصلبة للغذاء، زبدة صافية وزبدة للاستخدام في الطهي، السمن، تغميسات (دبس)، التغميسات القائمة على منتجات الألبان، بدائل اللحوم ومستخرجات اللحوم والفواكه والخضراوات المحفوظة والمجمدة والمجففة والمطبوخة، بدائل اللحوم النباتية والخضراوات واللحوم القابلة للدهن ولحوم أساسها الدهن، الأطعمة الخفيفة القائمة على اللحوم، الخضراوات القابلة للدهن والخضراوات التي أساسه الدهن، الأطعمة الخفيفة القائمة على الألبان، الألبان القابلة للدهن والأطعمة الخفيفة القائمة على الألبان، البندق القابل للدهن (سبريدس) والبندق الذي أساسه الدهن (سبريدس)، الدهن (سبريدس) يتكون أساسا من الفواكه والوجبات الخفيفة القائمة على الفاكهة ووجبات خفيفة من الفاكهة، المشروبات القائمة على منتجات الألبان ومشروبات مصنوعة من منتجات الألبان وحليب البروتين وكريم كونها من منتجات الألبان وكريمة غيرالألبان وبودرة (مبيض) اللبن للمشروبات ومسحوق الحليب للأغراض الغذائية ومنتجات الألبان والألبان للبودينغ والحلويات، الزبادي والزبادي ومشروبات من الزبادي ومشروبات أساسها الزبادي ومشروبات الزبادي وحلوى اللبن وزبادي الصويا وزبادي بنكهة الكسترد، وزبادي قليل الدسم ومستحضرات لصنع الزبادي والزبادي المصنوع من حليب الماعز ومنتجات الألبان وحليب الزبدة وكريمة الزبدة والحليب وميلك شيك، حليب رائب وحليب متخثر وحليب بنكهات وحليب جامد وبودرة ومجفف وصويا ومشروبات الحليب ومشروبات أساسها من الحليب ومشروبات الحليب المنكهة ومشروبات الحليب وحليب بريد ومينتينج وحليب الأرز وحليب الغنم والماعز والبقر والحليب المخمر والحليب المبخر وحليب رائب وحليب مكثف وحليب الزلال حليب الشوفان وبدائل الحليب والوجبات الخفيفة أساسها من الحليب، الكفير (مشروب) وكوميس (مشروب الحليب) وحليب القنب المستخدم كبديل للحليب والحلويات القائمة على الحليب الاصطناعي وحليب اللوز وحليب جوز الهند وحليب الفول السوداني وحليب البندق وحليب الكاجو وحليب الجوز والأطعمة الخفيفة القائمة على المكسرات والوجبات الخفيفة القائمة على أساس الفاكهة والجوز ومطاعم تقديم الوجبات الخفيفة القائمة على أساس الجوز والبذور والبقوليات والتوفو وفول الصويا ووجبات خفيفة من الأعشاب البحرية الصالحة للأكل، الوجبات الخفيفة القائمة على البروتين .

باسم : أبفيلد يروب بي.في

الجنسية : هولندية

العنوان : ناساوكادي ٣٠٧١ ، ٣ جي ال روتردام ، هولندا

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٠٩٨

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

الدعاية والإعلان ، إدارة الأعمال ، توجيه الأعمال .

باسم : شركة بيت الصابون اللبناني

الجنسية : لبنانية

العنوان : صيدا ، شارع حسام الدين الحريري ، بناية غولدن تاور ، ط ٩ ،

القسم ٥٢ ، العقار ٧٠٣ ، لبنان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٢/٢٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

Directions

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٨٤

في الفئة ١٦ من أجل السلع/الخدمات :

النشرات الإخبارية ، الصحف ، ورق التغليف ، المطبوعات ، المنشورات المطبوعة ، النشرات ،
المجلات (تنشر بمواعيد محددة) .

باسم : الشركة السعودية للأبحاث والنشر

الجنسية : سعودية

العنوان : ص.ب : ٤٧٨ ، الرياض ١١٤١١ ، المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

Directions

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٨٦

في الفئة ٤١ من أجل السلع/الخدمات :

توفير خدمات موقع على شبكة الإنترنت يضم الأخبار والمقالات الافتتاحية والآراء
المتعلقة بالأحداث الجارية وتوفير المعلومات والأخبار على الإنترنت في مجال التدريب
على التوظيف ونشر الصحف والمجلات والصحف التي تنشر بمواعيد محددة .

باسم : الشركة السعودية للأبحاث والنشر

الجنسية : سعودية

العنوان : ص.ب : ٤٧٨ ، الرياض ١١٤١١ ، المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩١
في الفئة ٣٢ من أجل السلع/الخدمات :
مياه معدنية (مشروبات) ، مشروبات غير كحولية ، مياه مائدة ، مياه (مشروبات) ، عصائر
فواكه ، مياه غازية .



باسم : شركة تعبئة المياه الصحية
الجنسية : سعودية
العنوان : ص.ب : ٢٩٤٨ ، حي الملك فهد ، شارع العليا العام ، مجمع العودة
التجاري ، الرياض ١١٤٦١ ، المملكة العربية السعودية
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦
اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م
العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩٢
في الفئة ٣٢ من أجل السلع/الخدمات :
مياه معدنية (مشروبات) ، مشروبات غير كحولية ، مياه مائدة ، مياه (مشروبات) ، عصائر
فواكه ، مياه غازية .



باسم : شركة تعبئة المياه الصحية
الجنسية : سعودية
العنوان : ص.ب : ٢٩٤٨ ، حي الملك فهد ، شارع العليا العام ، مجمع العودة
التجاري ، الرياض ١١٤٦١ ، المملكة العربية السعودية
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦
اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م
العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩٤

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

عيدان معطرة للجو ، مستحضرات لتعطير الجو ، كهرمان (عطر) ، عطور (زيوت عطرية) ، كريمات التجميل ، مستحضرات التجميل للعناية بالبشرة ، مستحضرات التجميل ، مزيلات روائح كريهة للإنسان أو الحيوان ، زيوت عطرية وأثيرية ، خلاصات أثيرية ، خلاصات زهور (عطور) ، منعم للشعر ، غسول للشعر ، حنة (مستحضرات تجميل) ، بخور ، عود بخور ، غسولات لأغراض التجميل ، مسك (لصناعة العطور) ، زيوت لأغراض التجميل ، زيوت للعطور والروائح ، عطور ، عطور ، فازلين لأغراض التجميل ، ماء وخشب معطر ، شامبوهات ، كريمات لتبييض البشرة ، مسحوق التالك للزينة .

باسم : مصنع الرحاب للعطور

الجنسية : إماراتية

العنوان : ص.ب : ٢١٤٥٦ ، قطعة ١٨ ، الجرف ، عجمان ، الإمارات العربية المتحدة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ ، سلطنة عمان

RAHMA

رحمه

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩٥

في الفئة ٣ من أجل السلع/الخدمات :

صابون التواليت والمنظفات وصابون المنظفات والشامبو ومستحضرات التجميل وزيوت البشرة والشعر ومستحضرات غسول للبشرة والشعر ومنتجات العناية بالبشرة والشعر في هذه الفئة والصابون السائل ومستحضرات التطهير والتلميع والجلخ والتجميل ومحاليل التطهير والنظافة ومستحضرات التبييض وغيرها من المواد لاستخدام الغسيل والعطور .

باسم : الشركة العالمية للمواد الغذائية ش.م.م
الجنسية : إماراتية
العنوان : ص.ب : ٤١١٥ ، الصناعية الأولى ، خلف شارع الوحدة ، ملك الأناشيراز
عبدالرازق ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦
اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م
العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩٧
في الفئة ١٤ من أجل السلع/الخدمات :
فضة معزولة (أسلاك فضية) ، خيوط فضية (مجوهرات) ، خيوط فضية (مجوهرات) ،
مجوهرات مميزة (شارم) ، مجوهرات مميزة (شارم) ، مجوهرات مميزة (شارم) ، مجوهرات
مميزة (شارم) ، دبابيس (مجوهرات) ، دبابيس (مجوهرات) ، قطع نقدية ، ألماس ، مجوهرات ،
مجوهرات ، ساعات ، ذهب غير مشغول أو مطروق ، خيوط من الذهب (مجوهرات) ، خيوط
من الذهب (مجوهرات) ، لآلئ (مجوهرات) ، لآلئ (مجوهرات) ، جواهر مقلدة ، جواهر مقلدة
غير ثمينة ، خواتم (مجوهرات) ، خواتم مقلدة غير ثمينة ، حلي للقبعات (مجوهرات) ، حلي
للقبعات (مجوهرات) ، أقراط ، حلي للأحذية (مجوهرات) ، حلي للأحذية (مجوهرات) ،
زمامات (مرايط) أكمام ، دبابيس (مجوهرات) ، دبابيس (مجوهرات) ، دبابيس ربطات العنق ،
أدوات (مواد تستخدم لصناعة المجوهرات) من المجوهرات .



باسم : اي بلينج لتجارة الذهب والمجوهرات (فرع من
الأشرفي للاستثمار ش.ذ.م.م)
الجنسية : إماراتية
العنوان : مكتب رقم ١٣٠١ ، برج سهيل ، شارع ٢٨ ، النهضة ١ ، دبي ، الإمارات
العربية المتحدة
تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦
اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م
العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٢٩٩

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

مقاهي ، الكافيتريات ، المطاعم المؤقتة أو المتنقلة ، التزويد بالطعام أو الشراب ، تأجير أجهزة الطهي ، المطاعم ، مطاعم الخدمة الذاتية ، الخدمة الذاتية للمطاعم ، مطاعم تقديم الوجبات الخفيفة .

باسم : شركة بي اند كيه هولدنغ

الجنسية : إماراتية

العنوان : عجمان ، الإمارات العربية المتحدة

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٥٥

في الفئة ١٢ من أجل السلع/الخدمات :

إطارات لعجلات المركبات ، إطارات لعجلات المركبات ، إطارات سيارات ، إطارات داخلية للإطارات المضغوطة ، إطارات مضغوطة ، مداخلات للمركبات (سيور دوارة) ، مسامير كبيرة للإطارات ، أغلفة خارجية للإطارات المضغوطة ، إطارات لعجلات المركبات (دواليب) ، إطارات للدراجات الهوائية .

باسم : أيولاس تاير كو ، ليمتد

الجنسية : صينية

العنوان : رقم : ٤٨ ، جيودونج ساوث روود جياوزو ، هينن ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٤٦٧
في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :
خدمات المطاعم وخدمات التزويد بالطعام والشراب .

باسم : شركة مطعم اي تي سي فود

الجنسية : كويتية

العنوان : الكويت، الري، قطعة (١)، شارع (١)، بناية (١٦٠٣)، محل (١)، الكويت

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/١٦

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦٠٧

في الفئة ٣٨ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات وكالة الأخبار للإرسال الإلكتروني ونقل الأخبار وبرامج البث عبر شبكة كمبيوتر عالمية وخدمات البث الإذاعي عبر الإنترنت وبث البرامج عبر الإنترنت والبث التلفزيوني المتزامن عبر شبكات الاتصالات العالمية والإنترنت والشبكات اللاسلكية وخدمات البث عبر الإنترنت وتقديم خدمات الرسائل الفورية وتوفير الوصول إلى مواقع الموسيقى الرقمية على شبكة الإنترنت ونقل الفيديو حسب الطلب .

باسم : هونج كونج بانسي إنفورميشن تكنولوجي كو ، ليمتد

الجنسية : هونج كونج

العنوان : روم ٠٧ - ١٥٠٢ ، إيزي كوميرشال بيلدينج ، ٢٦١ - ٢٥٣ هينيسي رود ،

وانتشاي ، هونج كونج

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦١٢

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات لصق الإعلانات ودعاية وإعلان والإعلان عبر الإنترنت على شبكة الكمبيوتر والدفع لكل نقرة للإعلان (إعلانات عبر صفحات الإنترنت) والإعلان من خلال جميع وسائل الاتصال العامة والإعلان عبر شبكات الهاتف المحمول ونشر الإعلانات للآخرين عبر الإنترنت وخدمات تحصيل المعلومات عن السوق والتسويق وتوفير سوق عبر الإنترنت للمشتريين والبائعين للسلع والخدمات .

باسم : هونج كونج بانسي إنفورميشن تكنولوجي كو ، ليمتد

الجنسية : هونج كونج

العنوان : روم ٠٧ - ١٥٠٢ ، إيزي كوميرشال بيلدينج ، ٢٦١ - ٢٥٣ هينيسي رود ،

وانتشاي ، هونج كونج

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

VICEROY

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦١٣

في الفئة ٣٦ من أجل السلع/الخدمات :

ترتيب عقود الإيجار والاتفاقيات التأجيرية للعقارات ، تقييم وإدارة العقارات ، قوائم العقارات المصنفة للشقق المؤجرة والمساكن المؤجرة ، خدمات الوكالات العقارية التجارية ، تقييم الممتلكات العقارية ، استملاك الأراضي بما في ذلك ، سمسرة العقارات ، تأجير العقارات ، تأجير الممتلكات العقارية ، توفير قاعدة بيانات للمعلومات المتعلقة بقوائم العقارات الإسكانية في مختلف الأحياء والمجتمعات ، توفير موقع إلكتروني يستعرض كافة المعلومات في مجالات العقارات المتعلقة بتأجير وشراء وبيع الشقق والوحدات السكنية والفلل والأكوخ ، توفير المعلومات في مجال العقارات من خلال ربط الموقع الإلكتروني بمواقع إلكترونية أخرى تستعرض معلومات حول العقارات ، توفير معلومات في مجال العقارات عبر الإنترنت ، توفير قوائم العقارات ومعلومات عقارية عبر الإنترنت ، حصص ملكية العقارات بما في ذلك ، إدارة وترتيب الملكية المشتركة للعقارات ، تقديم استشارات

حول العقارات ، خدمات إدارة صندوق استثمار العقارات ، خدمات إدارة العقارات ، استشارات حول إدارة العقارات ، خدمات تسجيل العقارات كالتشقق والوحدات السكنية والفلل والأكواخ ، إدارة العقارات للتشقق المخصصة للعطلات ، خدمات عقارية مثل تأجير الشقق والوحدات السكنية والفلل والأكواخ من خلال خدمة الدفع عبر شبكة الحاسوب العالمية ، خدمات عقارية ، مثل تأجير شقق مفروشة ووحدات سكنية وفلل وأكواخ لفترات محدودة ، خدمات عقارية مثل ، تأجير وإدارة الوحدات السكنية التي تقع داخل منشآت الفندق للآخرين ، خدمات عقارية مثل ، خدمات إدارة تأجير الشقق والوحدات السكنية والفلل والأكواخ ، خدمات عقارية مثل سمسة التأجير ، تأجير وإدارة الشقق والوحدات السكنية والفلل والأكواخ ، خدمات عقارية ، مثل خدمات إدارة الوحدات السكنية ، المشاركة الزمنية العقارية ، المشاركة الزمنية لعقارات العطل ، تأجير الشقق ، والوحدات السكنية والفلل والأكواخ ، خدمات تسويق العقارات .

باسم : فائسوري كايمان ليمتد

الجنسية : جزر كايمان

العنوان : أوغلاند هاوس ، غراند كايمان كيه واي ١-١١٠٤ ، جزر كايمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

VICEROY

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٦١٤

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات البارات ، خدمات ردهات الاستراحة ، خدمات المطاعم ، الولائم وخدمات تقديم الولائم ، خدمات المقاهي الصغيرة ، خدمات الكافيه ، خدمات الكافتيريا ، خدمات المقاهي ، خدمات المطاعم الصغيرة ، خدمات مطاعم الوجبات الخفيفة ، خدمات تقديم الكحول ، خدمات أخذ الطعام من المطعم ، خدمات توفير الطعام والشراب ، السكن المؤقت ، خدمات الفنادق ، خدمات الفنادق للزبائن المميزين ، حجوزات سكنية ، السكن وتوفير الطعام والشراب ، إعداد الطعام والشراب والوجبات والمرطبات ، إيجاد مساكن وخدمات وكالات

الإسكان للعطلات ، السياح والمسافرون ، وخدمات حجز المساكن المؤقتة ، خدمات وكالات السفر لحجز وحدات سكنية والحجز لدى الفنادق ، تنظيم الطعام والشراب والوجبات وخدمة توفير الطعام والشراب في حفلات استقبال الأعراس ، تنظيم أماكن حفلات استقبال الأعراس ، خدمة رعاية وتدبير الأطفال ، منازل الضيوف ، خدمات الضيافة (السكن ، الطعام والشراب) ، توفير مرافق للمؤتمرات والمعارض والاجتماعات ، تأجير وحجز الغرف وغرف الاجتماعات ، تأجير الكراسي والطاولات ومفارش الطاولات والأواني الزجاجية ، حجز غرف في الفنادق والوجبات ، خدمات المنتجعات ، حجز وتوفير غرف فندقية أو مساكن مؤقتة وأماكن المطاعم ، خدمات الحجز في الفنادق ، خدمات توفير المعلومات والاستشارات والنصائح فيما يتعلق بجميع ما ذكر آنفا .

باسم : فايسوري كايمان ليمتد

الجنسية : جزر كايمان

العنوان : أوغلاند هاوس ، غراند كايمان كيه واي ١-١١٠٤ ، جزر كايمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢١

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



RealMadrid

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٠٧

في الفئة ٤٠ من أجل السلع/الخدمات :

صناعة الأحذية ، صناعة الملابس ، الخياطة وخياطة الملابس .

باسم : ريال مدريد كلوب دي إي فوتبول

الجنسية : أسبانية

العنوان : كونشا إيسبينا ، أن ١ بوستل كود : ٢٨,٠٣٦ ، مدريد ، أسبانيا

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٢٩

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٢

في الفئة ١٩ من أجل السلع/الخدمات :

بلاط غير معدني للأرضيات ، أرضيات غير معدنية ، جرانيت ، أرضيات مبلطة غير معدنية ، بلاط غير معدني للأرضيات ، بلاط غير معدني للمباني ، بلاط جدران غير معدني للبناء .

باسم : مصنع سيراميك الرياض

الجنسية : سعودية

العنوان : الدمام ، المدينة الصناعية الثانية ، شارع ١٤٤ ، ص.ب : ٦٩٠٠٤ ،

المملكة العربية السعودية

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

SALATA

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٣

في الفئة ٤٣ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات الحانات (البارات) ، المقاهي ، الكافيتريات ، المطاعم المؤقتة أو المتنقلة (الكافيتينات) ،
التزويد بالطعام والشراب ، تأجير أجهزة الطهي ، المطاعم ، مطاعم الخدمة الذاتية ، مطاعم
تقديم الوجبات الخفيفة ، أماكن إقامة السياحة .

باسم : شركة بربل ليف ش.م.ل

الجنسية : لبنانية

العنوان : جادة بيار الجميل ، كورنيش النهر ، سنتر بيرل ، الطابق الثالث ،

الأشرفية ، بيروت ، لبنان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٤

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات تجميع تشكيلة من السلع لصالح الغير وذلك لتمكين عامة الزبائن من معاينتها وشرائها عند الحاجة (ولا ينطوي ذلك على خدمة نقلها) ، وكلاء الاستيراد والتصدير .

باسم : شركة انتر فروتس كومباني ش.م.م

الجنسية : لبنانية

العنوان : وطى المصيطبة ، شارع فنزويلا ، مبنى فادي فروتس ، بيروت ، لبنان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٥

في الفئة ٣٢ من أجل السلع/الخدمات :

مياه غازية ، مياه غازية (مستحضرات تصنيع مياه غازية) ، بيرة ، مشروبات (مشروبات غير كحولية أساسها العسل) ، مشروبات (مستحضرات لتصنيع المشروبات) ، عصائر كوكتيل مختلطة غير كحولية ، عصائر فاكهة ، عصائر ليمون محلاة بالسكر ، مشروبات غير كحولية ، ماء الصودا ، مياه (مشروبات) ، مشروبات غازية بنكهة الشاي ، مشروبات غازية بنكهة القهوة ، مشروبات غير كحولية بنكهة القهوة .

باسم : شركة العميد للصناعات الغذائية ذ.م.م

الجنسية : أردنية

العنوان : ص.ب : ١٥٥٧ تلاع علي ١١٩٥٣ ، الأردن

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

COO

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٦

في الفئة ٩ من أجل السلع/الخدمات :

برامج الكمبيوتر ، بطاريات للسجائر الإلكترونية وبطاريات للأجهزة الإلكترونية التي تستخدم لتسخين التبغ وشواحن USB للأجهزة الإلكترونية المستخدمة لتسخين التبغ وشواحن السيارات للسجائر الإلكترونية وشواحن السيارات للأجهزة التي تستخدم لتسخين التبغ .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

COO

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٧

في الفئة ١١ من أجل السلع/الخدمات :

المباخر الإلكترونية وجهاز لتسخين السوائل وجهاز لتوليد البخار ومبخرات سلكية (المعروف بالعامية باسم vape) .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

COO

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٨

في الفئة ٣٤ من أجل السلع/الخدمات :

التبغ والتبغ الخام أو المصنع والسيجار والسجائر وسيجاريو (سيجار رفيع) والتبغ للفضة
السجائر الخاصة بك والغليون وتبغ للمضغ وسعوط التبغ (للشم) وبدائل التبغ (وليس
للأغراض الطبية) وأدوات المدخنين ، بما في ذلك ورق وأنابيب السجائر وفلاتر السجائر
وعلب التبغ وعلب السجائر ومنافض السجائر من المعادن الثمينة وسبائكها أو المغلفة بها
وأنابيب وأجهزة جيب لتدخين السجائر والولاعات وأعواد الكبريت وورقة ماصة لأنابيب
التبغ وكتيب (علبة) من أوراق السجائر وقواطع سيجار والسجائر الإلكترونية وحجارة
النار (الصوان) خلاف الزيوت الأساسية ، للتبغ / المنكهات ، بخلاف الزيوت الأساسية ، للتبغ
والأعشاب للتدخين ، هوميدورس والمحاليل السائلة للاستخدام في السجائر الإلكترونية
وفوهات مباسم للسجائر وسجائر الفيب الضموة للمدخنين والمبصقة لمستخدمي التبغ
وأطراف من العنبر الأصفر لأصحاب السيجار والسجائر ومنظفات الأنابيب التبغ وأعواد
الكبريت وحاويات الغاز لسائل السيجار القائم على النيكوتين ، أي النيكوتين السائل
المستخدم لإعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وخرطيش تباع مليئة بالنيكوتين السائل
للسجائر الإلكترونية وسوائل إعادة تعبئة السجائر الإلكترونية ، وهي المنكهات الكيميائية
في شكل سائل تستخدم لإعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وخرطيش تباع مليئة بمنكهات
كيميائية في شكل سائل للسجائر الإلكترونية وإعادة ملء الخراطيش الفارغة للسجائر
الإلكترونية والمبخرات الكهربائية (سجائر الفيب) ، وهي أنابيب المرذاذ الذي يدخن لا
يبتلع ويستنشق التبغ والمواد العشبية الأخرى ومكونات للسجائر الكهربائية والإلكترونية
وسجائر الفيب الضموة للمدخنين ، أي البخاخات والكارتومرات والمطهرات التي تباع
فارغة لبدائل التبغ .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات / أر أم ٣١٠١ أف أوفيس تور كونيغيشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

COO

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٥٩

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات الجملة والتجزئة المرتبطة بالسجائر الإلكترونية وإعلانات التبغ وخدمات إدارة الأعمال وإدارة أعمال والأعمال الرسمية .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفزيونن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

MOK HEATMASTER SYSTEM

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٦٠

في الفئة ٩ من أجل السلع/الخدمات :

برامج الكمبيوتر ، بطاريات للسجائر الإلكترونية وبطاريات للأجهزة الإلكترونية التي تستخدم لتسخين التبغ وشحن البطاريات للأجهزة الإلكترونية التي تستخدم لتسخين التبغ وشواحن USB للأجهزة الإلكترونية المستخدمة لتسخين التبغ وشواحن السيارات للسجائر الإلكترونية وشواحن السيارات للأجهزة التي تستخدم لتسخين التبغ .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفزيونن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

MOK HEATMASTER SYSTEM

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٦١

في الفئة ١١ من أجل السلع/الخدمات :

المباخر الإلكترونية وجهاز لتسخين السوائل وجهاز لتوليد البخار ومبخرات سلكية (المعروف بالعامية باسم vape) .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كوفينشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

MOK HEATMASTER SYSTEM

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٦٢

في الفئة ٣٤ من أجل السلع/الخدمات :

التبغ والتبغ الخام أو المصنع والسيجار والسجائر وسيجاريو (سيجار رفيع) والتبغ للف السجائر الخاصة بك والغليون وتبغ للمضغ وسعوط التبغ (للشم) وبدائل التبغ (وليس للأغراض الطبية) وأدوات المدخنين ، بما في ذلك ورق وأنابيب السجائر وفلاتر السجائر وعلب التبغ وعلب السجائر ومنافذ السجائر من المعادن الثمينة وسبائكها أو المغلفة بها وأنابيب وأجهزة جيب لتدخين السجائر والولاعات وأعواد الكبريت وورقة ماصة لأنابيب التبغ وكتيب (علبة) من أوراق السجائر وقواطع سيجار والسجائر الإلكترونية وحجارة النار (الصوان) خلاف الزيوت الأساسية ، للتبغ / المنكهات ، بخلاف الزيوت الأساسية ، للتبغ والأعشاب للتدخين ، هوميدورس والمحايل السائلة للاستخدام في السجائر الإلكترونية وفوهات مباسم للسجائر وسجائر الفيض الضموة للمدخنين والمبصقة لمستخدمي التبغ وأطراف من العنبر الأصفر لأصحاب السيجار والسجائر ومنظفات الأنابيب التبغ وأعواد الكبريت وحاويات الغاز لسائل السيجار القائم على النيكوتين ، أي النيكوتين السائل المستخدم لإعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وخرطيش تباع مليئة بالنيكوتين السائل

للسجائر الإلكترونية وسوائل إعادة تعبئة السجائر الإلكترونية ، وهي النكهات الكيميائية في شكل سائل تستخدم لإعادة تعبئة السجائر الإلكترونية وخرطيش تباع مليئة بنكهات كيميائية في شكل سائل للسجائر الإلكترونية وإعادة ملء الخراطيش الفارغة للسجائر الإلكترونية والمبخرات الكهربائية (سجائر الفيب) ، وهي أنابيب المرذاذ الذي يدخن لا بيتلع ويستنشق التبغ والمواد العشبية الأخرى ومكونات للسجائر الكهربائية والإلكترونية وسجائر الفيب الفموة للمدخنين ، أي البخاخات والكارتومرقات والمطهرات التي تباع فارغة لبدائل التبغ .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفينشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان

MOK HEATMASTER SYSTEM

طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٤٨٦٣

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

خدمات الجملة والتجزئة المرتبطة بالسجائر والسجائر الإلكترونية وإعلانات التبغ وخدمات إدارة الأعمال وإدارة أعمال والأعمال الرسمية .

باسم : يونايته كاستيل انترناشيونال كومبني لميتد

الجنسية : صينية

العنوان : فلات/أر أم ٣١ ٣١٠١ أف أوفيس تور كونفينشن بلازا ١ هاربر رود

ونشي اتش كيه ، الصين

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠٢٠/١/٣٠

اسم الوكيل : أبو غزالة للملكية الفكرية ش.م.م

العنوان : ص.ب : ٢٣٦٦ ر.ب : ١١٢ روي ، سلطنة عمان



طلب تسجيل العلامة التجارية رقم : ١٣٢٢٧٠

في الفئة ٣٥ من أجل السلع/الخدمات :

بيع الملابس والمنسوجات .

باسم : صندوق الدولي ش.م.م

الجنسية : عمانية

العنوان : ص.ب : ٣١٨٥ ر.ب : ١٢٢ بركاء ، محافظة جنوب الباطنة ، سلطنة عمان

تاريخ تقديم الطلب : ٢٠١٩/١٠/١٦

إعلان

تعلن دائرة الملكية الفكرية عن العلامات المسجلة والتي تم التأشير في السجلات بانتقال ملكيتها وفقا لأحكام المادة (٢٦) من قانون (نظام) العلامات التجارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٧/٣٣ .

رقم العلامة : ٩٤٦٧٦

الفئة : ٣٩

تاريخ التسجيل : ٢٧/١٢/٢٠١٥ م

رقم وتاريخ الجريدة التي أشهر بها التسجيل : ١١١٥ في ٢٠/٩/٢٠١٥ م

اسم المالك السابق : شركة النقل الوطنية العمانية ش.م.ع.م

اسم من انتقلت إليه الملكية : الشركة العمانية لإدارة النقل والطرق ش.م.م

الجنسية والمهنة : عمانية - التجارة والصناعة

العنوان : ص.ب : ٤٧٠ ر.ب : ١١٥ ، سلطنة عمان

جهة مشروع الاستغلال : سلطنة عمان

تاريخ انتقال الملكية : ٨/٣/٢٠٢٠ م

تاريخ التأشير بالسجل : ١٠/٣/٢٠٢٠ م

رقم العلامة : ٨٤٧٨٩

الفئة : ١٢

تاريخ التسجيل : ٩/٨/٢٠١٥ م

رقم وتاريخ الجريدة التي أشهر بها التسجيل : ١٠٩٦ في ١٢/٤/٢٠١٥ م

اسم المالك السابق : تيتشكينج تايرزال تي دي

اسم من انتقلت إليه الملكية : زودو تايركو ، ليميتد

الجنسية والمهنة : صينية - التجارة والصناعة

العنوان : ذا ساوث أوف يالوجيانغ ، ونزهوانغ فيلاج تشينغه أجينسي أوف

كاو كاوتني ، هيزي سيتي ، شاندونغ بروفينز ، بي . آر . الصين

جهة مشروع الاستغلال : الصين

تاريخ انتقال الملكية : ٧/١/٢٠٢٠ م

تاريخ التأشير بالسجل : ١٠/٣/٢٠٢٠ م

البنك المركزي العماني

إعلان

استنادا إلى المادة رقم (٤٨) من القانون المصرفي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٠/١١٤ ، يعلن البنك المركزي العماني أن القيمة الإجمالية للنقد المتداول في السلطنة حتى نهاية شهر فبراير ٢٠٢٠م قد بلغت : ١,٦٠٢,٣٢٩,٠٠١/٦٢٥ ريال عماني (مليارا وستمائة ومليونين اثنين وثلاثمائة وتسعة وعشرين ألفا وريالا عمانيا واحدا وستمائة وخمسا وعشرين بيسة فقط) .

البنك المركزي العماني

مكتب المهروبي لتدقيق الحسابات والاستشارات الاقتصادية إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الإنجاز للتوريدات والاستثمار ش.م.م

يعلن مكتب المهروبي لتدقيق الحسابات والاستشارات الاقتصادية أنه يقوم بتصفية شركة الإنجاز للتوريدات والاستثمار ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٣٠٩٣٣٠، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠٢٠/٢/١م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية بوشر - الغبرة الجنوبية - سكة رقم : ٣٧٤٥

مجمع رقم : ٢٣٧ - مبنى رقم : ٣٧٩١ - الطابق الثاني - شقة رقم : ٢٢

ص.ب : ١٥٤٦ ر.ب : ١٢١

هاتف رقم : ٢٤٥٩٥٩١٣ - ٩٣٥١٣١٠٩ فاكس رقم : ٢٤٥٩٥٩١٢

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

مكتب النخبة لتدقيق الحسابات والاستشارات المالية والاقتصادية إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة هندسة الخليج للنقلات والمقاولات ش.م.م

يعلن مكتب النخبة لتدقيق الحسابات والاستشارات المالية والاقتصادية أنه يقوم بتصفية شركة هندسة الخليج للنقلات والمقاولات ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٣٠٠٣٧٥، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠٢٠/٢/٢٥م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

الغبرة الشمالية - محافظة مسقط

ص.ب : ٧٥٦ ر.ب : ١١٢ روي

هاتف رقم : ٢٤٤٩٩٨٥٨ فاكس رقم : ٢٤١٢١٣٣٦

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

مكتب الميزان لتدقيق ومراجعة الحسابات

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة القصى الذهبية للاستثمار ش.م.م

يعلن مكتب الميزان لتدقيق ومراجعة الحسابات أنه يقوم بتصفية شركة القصى الذهبية للاستثمار ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢١٣٩٩٥، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ص.ب : ٦٧ ر.ب : ٥١٢

هاتف رقم : ٩١٢٠٩٩٠٥

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

مكتب بن مبارك للاستشارات والتجارة

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة النمو للتجارة - تضامنية

يعلن مكتب بن مبارك للاستشارات والتجارة أنه يقوم بتصفية شركة النمو للتجارة - تضامنية، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٢٠٣٢٦٩٤، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية صلالة - محافظة ظفار

هاتف رقم : ٩٢٩٩٧٠٠٠

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

المكتب الإقليمي - محاسبون قانونيون

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الوطنية لخدمات المياه والاستثمار ش.م.م

يعلن المكتب الإقليمي - محاسبون قانونيون - أنه يقوم بتصفية شركة الوطنية لخدمات المياه والاستثمار ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٦٠٥٨٢٤٨، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠٢٠/٣/٣ م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

الخوير - بناية سماء حفيت

ص.ب : ٣٣٨ ر.ب : ١١٨ مجمع الحارثي

هاتف رقم : ٢٤٤٨٤١٠٧ فاكس رقم : ٢٤٤٨٤٧٢٦

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة حضانة الفراشة ش.م.م

يعلن المكتب الإقليمي - محاسبون قانونيون - أنه يقوم بتصفية شركة حضانة الفراشة ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٤٤٧٨٢، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠٢٠/٣/٣ م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

الخوير - بناية سماء حفيت

ص.ب : ٣٣٨ ر.ب : ١١٨ مجمع الحارثي

هاتف رقم : ٢٤٤٨٤١٠٧ فاكس رقم : ٢٤٤٨٤٧٢٦

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لمؤسسة ركائز النهضة للتجارة والمقاولات ش.م.م

يعلن المكتب الإقليمي - محاسبون قانونيون - أنه يقوم بتصفية مؤسسة ركائز النهضة للتجارة والمقاولات ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٢٢٣٢٠٩٠، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٩/١/٢٠٢٠م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

الخوير - بناية سماء حفيت

ص.ب : ٣٣٨ ر.ب : ١١٨ مجمع الحارثي

هاتف رقم : ٢٤٤٨٤١٠٧ فاكس رقم : ٢٤٤٨٤٧٢٦

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

سلطان بن حمد بن سالم البلوشي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الدانة للمشاريع المتطورة - تضامنية

يعلن سلطان بن حمد بن سالم البلوشي أنه يقوم بتصفية شركة الدانة للمشاريع المتطورة - تضامنية، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٧٨٨٢٢، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ١١/١٢/٢٠١٨م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية عبري - محافظة الظاهرة

ص.ب : ١١٨ ر.ب : ٥١٥

هاتف رقم : ٩٩٠٥٨٥٠٠

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

سعود بن عبدالله بن صالح الهنائي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية

لشركة سعود ومحمد أبناء عبدالله الهنائي للتجارة - تضامنية

يعلن سعود بن عبدالله بن صالح الهنائي أنه يقوم بتصفية شركة سعود ومحمد أبناء عبدالله الهنائي للتجارة - تضامنية ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٥٠٧٩٩٧٧ ، وفقا لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠١٨/٣/١ م ، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير ، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية بهلاء - محافظة الداخلية

ص.ب : ٨٥٨ ر.ب : ٦١٢

هاتف رقم : ٩٩٣٧٧٦٤٩

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه ، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان ، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة قرن الزمل للتجارة والخدمات - تضامنية

يعلن سعود بن عبدالله بن صالح الهنائي أنه يقوم بتصفية شركة قرن الزمل للتجارة والخدمات - تضامنية ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٥١٠٠٨٧٩ ، وفقا لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠١٨/٣/١ م ، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير ، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية بهلاء - محافظة الداخلية

ص.ب : ٨٥٨ ر.ب : ٦١٢

هاتف رقم : ٩٩٣٧٧٦٤٩

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه ، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان ، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة مابص للتجارة والخدمات ش.م.م

يعلن سعود بن عبدالله بن صالح الهنائي أنه يقوم بتصفية شركة مابص للتجارة والخدمات ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٣٩٠٨٦٤، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠١٨/٣/١ م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية بهلاء - محافظة الداخلية

ص.ب : ٨٥٨ ر.ب : ٦١٢

هاتف رقم : ٩٩٣٧٧٦٤٩

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

أحمد بن ناصر بن عبدالله البلوشي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الحديثة للمواد الغذائية والخدمات ش.م.م

يعلن أحمد بن ناصر بن عبدالله البلوشي أنه يقوم بتصفية شركة الحديثة للمواد الغذائية والخدمات ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٠٤٦٤٧٨، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠١٨/٣/١٨ م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية السيب - محافظة مسقط

ص.ب : ٦٢ ر.ب : ١١٦

هاتف رقم : ٩٩٣٣٧٦٩٠

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

محمد بن خميس بن ناصر الصواعي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة الأساليب الحديثة للخدمات الشاملة ش.م.م. يعلن محمد بن خميس بن ناصر الصواعي أنه يقوم بتصفية شركة الأساليب الحديثة للخدمات الشاملة ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٦٣٥٤٠، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٠١٩/١١/٤م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

المعبيلة - ولاية السيب - محافظة مسقط

هاتف رقم : ٩٢٥١١٨٢٨

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

علي بن حمود بن محمد الحارثي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة المهارات لإدارة المشاريع النفطية ش.م.م.

يعلن علي بن حمود بن محمد الحارثي أنه يقوم بتصفية شركة المهارات لإدارة المشاريع النفطية ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٠٧٦٦٥٩، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية السيب - محافظة مسقط

ص.ب : ٥٦٨ ر.ب : ١١١

هاتف رقم : ٩٩٨٨٥٣٣٧

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة مشاريع الإبريز الحديثة ش.م.م

يعلن علي بن حمود بن محمد الحارثي أنه يقوم بتصفية شركة مشاريع الإبريز الحديثة ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٧٢١٣٩٩، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

ولاية السيب - محافظة مسقط

ص.ب : ٥٦٨ ر.ب : ١١١

هاتف رقم : ٩٩٨٨٥٣٣٧

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة مجمع الإبريز الطبي التخصصي ش.م.م

يعلن علي بن حمود بن محمد الحارثي أنه يقوم بتصفية شركة مجمع الإبريز الطبي التخصصي ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٧٤٩٣٣١، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

مدينة السلطان قابوس - محافظة مسقط

ص.ب : ٥٠٥ ر.ب : ١١٥

هاتف رقم : ٩٩٨٨٥٣٣٧

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

**مانع بن محمد المسهلي الكثيري و سعيد بن علي نفل المسهلي
إعلان**

عن بدء أعمال التصفية لشركة جسر الفولاذ للتجارة والمقاولات ش.م.م

يعلن مانع بن محمد المسهلي الكثيري وسعيد بن علي نفل المسهلي أنهما يقومان بتصفية شركة جسر الفولاذ للتجارة والمقاولات ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٠٦٩٠٧٥، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ١٥/٢/٢٠١٨م، وللمصفيين وحدهما حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفيين في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

الخوير الجنوبية - ولاية بوشر - محافظة مسقط

هاتف رقم : ٩٩٨٠٨٠٦٧

كما يدعو المصفيان بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفيين على العنوان المشار إليه .

المصفيان

محمد بن خلفان بن عبدالله المعمرى

إعلان

عن بدء أعمال التصفية لشركة عنوان الخير الشاملة للتجارة

يعلن محمد بن خلفان بن عبدالله المعمرى أنه يقوم بتصفية شركة عنوان الخير الشاملة للتجارة، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٩٣٨٨٤، وفقاً لاتفاق الشركاء المؤرخ ٢٤/٢/٢٠١٩م، وللمصفي وحده حق تمثيل الشركة في التصفية أمام الغير، وعلى الجميع مراجعة المصفي في كافة الأمور التي تتعلق بأعمال الشركة على العنوان الآتي :

هاتف رقم : ٩٧٧٠٧٨٦٥

كما يدعو المصفي بموجب هذا الإعلان دائني الشركة للتقدم بادعاءاتهم ضد الشركة مدعمة بالمستندات الثبوتية على العنوان المذكور أعلاه، خلال ستة أشهر من تاريخ نشر هذا الإعلان، وعلى كل من عليه حقوق للشركة أن يؤديها للمصفي على العنوان المشار إليه .

المصفي

ماجد بن عبدالرحيم بن جعفر البحراني

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة ماجد عبدالرحيم جعفر وشريكه ش.م.م.
يعلن ماجد بن عبدالرحيم بن جعفر البحراني بصفته المصفي لشركة ماجد عبدالرحيم
جعفر وشريكه ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١١٦٢١٥٢ ،
عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة المؤسسة الوطنية للمقاولات والبناء ش.م.م.
يعلن ماجد بن عبدالرحيم بن جعفر البحراني بصفته المصفي لشركة المؤسسة الوطنية
للمقاولات والبناء ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١١٠٩٢٣٥ ،
عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة مسقط لصناعة الأكياس ش.م.م.
يعلن ماجد بن عبدالرحيم بن جعفر البحراني بصفته المصفي لشركة مسقط لصناعة
الأكياس ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٩٩٥٩٠ ، عن انتهاء
أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة الحديثة للتجارة والنقل ش.م.م.
يعلن ماجد بن عبدالرحيم بن جعفر البحراني بصفته المصفي لشركة الحديثة للتجارة
والنقل ش.م.م.، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٥١٣٩٧٤ ، عن انتهاء
أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

عدنان بن عثمان بن سليمان البلوشي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة بدر بن عثمان وإخوانه ش.م.م

يعلن عدنان بن عثمان بن سليمان البلوشي بصفته المصفي لشركة بدر بن عثمان وإخوانه ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٨٠٢٦٨٢، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

خير بن توفيق بن العبد الهنائي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية

لشركة تيسير وخير أبناء توفيق بن العبد الهنائي - تضامنية

يعلن خير بن توفيق بن العبد الهنائي بصفته المصفي لشركة تيسير وخير أبناء توفيق بن العبد الهنائي - تضامنية، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٥٠٤٨٦١٣، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

فيصل بن سليم بن قاسم الزواوي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة روح الاتحاد الشاملة ش.م.م

يعلن فيصل بن سليم بن قاسم الزواوي بصفته المصفي لشركة روح الاتحاد الشاملة ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٧٤٥٧٣، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

سليم بن قاسم بن أحمد الزواوي

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة مركز خدمات رجال الأعمال ش.م.م

يعلن سليم بن قاسم بن أحمد الزواوي بصفته المصفي لشركة مركز خدمات رجال الأعمال ش.م.م، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٥٠٤٧٦٢، عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

عامر بن مسلم سليمون المهري

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة نمر العربية للتجارة والمقاولات - تضامنية
يعلن عامر بن مسلم سليمون المهري بصفته المصفي لشركة نمر العربية للتجارة
والمقاولات - تضامنية ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١١٢٧٦٣٧ ، عن
انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

محمد بن علي بن أحمد الكشري

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية

لشركة محمد بن علي الكشري وشريكه للمقاولات - تضامنية

يعلن محمد بن علي بن أحمد الكشري بصفته المصفي لشركة محمد بن علي الكشري
وشريكه للمقاولات - تضامنية ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ٣٠٦٧٤٩١ ،
عن انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

عادل بن علي بن عبيد المخمري

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة البريق اللامع الذهبي للتجارة ش.م.م

يعلن عادل بن علي بن عبيد المخمري بصفته المصفي لشركة البريق اللامع الذهبي
للتجارة ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٤١٠٩٧ ، عن انتهاء
أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي

عبد الملك بن علي بن عبيد المخمري

إعلان

عن انتهاء أعمال التصفية لشركة البريق اللامع الذهبي المتحدة للتجارة ش.م.م

يعلن عبد الملك بن علي بن عبيد المخمري بصفته المصفي لشركة البريق اللامع الذهبي
المتحدة للتجارة ش.م.م ، والمسجلة لدى أمانة السجل التجاري بالرقم ١٢٤١٣٣٦ ، عن
انتهاء أعمال التصفية وزوال الكيان القانوني للشركة .

المصفي